الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

كلية القانون والسياسة

قسم القانون

حقوق التركمان بين حق الوجود.. والصراع حول مدينة كركوك

رسالة مقدمة من قبل طالب الماجستير (**نجم الدين مصطفى محمد**) إلى مجلس كلية القانون والسياسة بالاكاديمية العربية في الدنمارك وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون.

وبأشراف

الدكتور سويم العزي

الدنمارك – كوبنهاغن

الدنمارك الدنمارك

2010 م 1431 هج

التفويض

اني الطالب نجم الدين مصطفى محمد أفوض الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك بتزويد نسخ من رسالتي لكليات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبها.

شكر وتقدير : أحب أن أقدم الشكر المقرون بالامتنان إلى الاستاذ أحمد حمدون الصوفي لما بذله من جهد في التنقيح اللغوي ، وأتوجه بالشكر الخاص إلى الاستاذ الدكتور رشيد الجزراوي ، والى الاستاذ المشرف الدكتور سويم العزي الذين لولاهم لما كان هذا البحث.

المحتويات	الصفحة

المقدمة

هذه المقدمة تتضمن محورين :

المحور الاول : المدخل حول الدراسة

التاريخ - كما هو معلوم - عبارة عن سجل للاحداث التي جرت في الماضي ، بالتركيز على الأنشطة الإنسانية وتطورها حتى الوقت الحاضر، وإن كل ما يمكن تذكره من الماضي ، أو تم الحفاظ عليه بصورة ما يُعدُ سجلاً تاريخياً. وينظر بعض المؤرخين إلى التاريخ العالمي على أنه سجل يحوي كل ما حدث في الماضي الإنساني وما يمكن إستخراجه من الآثار ، فيما يركز البعض الآخر على مناهج علمية بعينها ، مثل علم التأريخ ، والدراسات الديموغرافية (السكانية) ودراسة كتابة التاريخ ، ودراسة الأنساب ، ودراسة الكتابات القديمة ، ودراسات التاريخ الاقتصادي أو دراسة تاريخ مناطق بعينها.

وتكتسب دراسة مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، عموما، وفي وطننا، خصوصا، أهميةً ذات طابع خاص، وذلك على اعتبار أن ظاهرة الأقلية معروفة فيها بلا استثناء تقريبا، وبحيث أنه يمكن أن نطلق عليها "بلاد الأقليات."

إن مشكلة مالوفة كهذه لا تخلو منها أية دولة تعددية ، أو متعددة القوميات ، وهي تشتد وتتفاقم وتصل أحياناً إلى حد المطالبة بالانفصال التام عن الدولة الأم رغم الروابط المعنوية التي تربطها معها ، وتصل في أحيانٍ أخرى إلى درجة أن تسعى دول معينة إلى ضم الأفراد الذين تربطهم معها روابط معنوية أو قومية إليها.

ومن ناحية أخرى يُلزم القانون الدولي ، الدول من خلال المواثيق الدولية على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها على ألا يكون من حق الاقلية فيها بإن تطالب بالآنفصال حتى ولو كانت لديها أماني وطنية تتعارض مع الأغلبية بدعوى تمتعها بحق تقرير المصير ، وينص القانون الدولي على أن كل مايمكن أن تتمتع به هو حقها في المشاركة السياسية ، وأن تستخدم لغتها الخاصة ، وان تكون لها مؤسساتها الثقافية والتعليمية الخاصة ، وعدا ذلك ليس للأقلية أن تنتزع لنفسها دولة مستقلة باسم حق تقرير المصير عن دولة الاصل.

التركمان شعبٌ له تاريخ حافل بالاحداث يثبت وجوده من خلال المساهمات الحضارية والثقافية التي ابدعها والمدن التي أسسها ، حيث بنى التركمان وأنشأوا على مر السنين والمراحل حضارات ذات تراث عظيم حفظته لنا آثارهم الخالدة.

لا يختلف إثنان حول أهمية كركوك كمدينة ، من حيث كونها حالة خاصة وأستثنائية تهمّ العراقيين جميعا في ظل أوضاعٍ أمنية وسياسية متفاقمة وخطيرة تهدد العراق كدولة وكيان. هناك إختلاف في المفاهيم والرؤى في داخل المدينة وخارجها ، وفي نفوس ساكنيها الأصليين الموجودين والمتواجدين ، والوافدين والمهجرّين ،

والمهاجرين، وثمة أفكار ومخاوف تقض مضاجعهم وتتنامى في نفوسهم حتى تصبح كقنبلة موقوتة قابلة للإنفجار في أية لحظة.

إن أهمية كركوك تكمن في ثرواتها النفطية ، وتربتها الخصبة ، وأهميتها الإستراتيجية من حيث كونها ملتقى الطرق التي تربط شمال العراق بوسطه وجنوبه. ثمةَ رغبات ونيات ظاهرة ودفينة ، تتفق حيناً ومتضادة ، ومتخاصمة أحياناً أخرى للمكونات القومية في المدينة ، من التركمان والكرد والعرب والكلدوأشوريين تنصّب على حقوقها التاريخية والسياسية والقانونية والثقافية والإنسانية فيها. ونظراً لوجود مشاكل قديمة متوارثة ومتراكمة عبر عقود القرن الماضي وجديدة ظهرت بُعيد احتلال العراق عام 2003 وتفاقمت مع تعقد أوضاع البلد حتى بات حلها مستعصياً ، وأصبح من العسير إيجاد حلول عملية وواقعية وعادلة تنصف الموجود والمتواجد في آن واحد. إن الحل لايكمن في ألغاء الأخر وهضم حقوقه والإستحواذ على أكبر حصة من ثروة المدينة ، وإنما في ركوب مكونات كركوك الأثنية جميعا لقارب واحد يعبر بها نحو بر الأمان.

مشكلة البحث : التركمان شعب أصيل مسالم عراقي الهوى والتاريخ منذ آلاف السنين ، وقد أحبوا الأرض وشعبها ، رغم دعوات لجرهم إلى زاوية ضيقة والطعن في أصالته ، و تغيير ديموغرافيته من الوجود إلى التواجد. المشكلة تكمن في محاولة إقتلاع الشعب التركماني من جذوره ، وإلغاء أصالته والنظر إليه كعنصر طارئ في التركيبة القومية للوطن العراقي. هذه هي المشكلة التي يحاول الباحث التطرق اليها ووضع حلول الناجعة لها.

هدف البحث : لأيماننا بعراقية كركوك التي تضم معظم مكونات الشعب العراقي ، أي أنها عراق مصغر ، ورغبة في توعية العراقيين والعالم أجمع بالخطر الذي يحدق بمدينة كركوك والذي قد يجر العراقيين جميعا إلى القتال والتناحر من أجل الثروات النفطية للمدينة التي هي ثروات الشعب العراقي جميعا وليس لفئة واحدة ، فإن هدف البحث هو اثبات وجود التركمان في هذه المدينة وحقوقهم التي يحاول البعض هضمها وذلك من خلال نظرة متعالية لاتعترف بحقوق الآخرين ومن خلال تقليل عددهم وإضعاف دورهم وتهميشهم في المشهد السياسي العام.

منهجية البحث : أعتمد الباحث في بحثه على المنهج الاستردادي أو التاريخي الذي يبحث في ما وقع وتحقق في الماضي بهدف تحليل القوى والمعضلات التي تؤثر في صياغة الحاضر الذي يبدو معقدا للمراقبين.

والمنهج الاستدلالي أوالاستنباطي هو المنهج الذي يبدأ بالكليات وينتهي بالجزئيات ، من خلال المنطق العقلي الذي يحلل الأحداث والوقائع ويستنبط النتائج ، حيث يقوم الباحث بأجراء دراسة مستفيضة حول قضايا البحث مستنداً إلى الوثائق الرسمية والقانونية المحلية والعالمية وتحليلها بغية الوصول الى النتائج التي تثبت أن

العراقيين كمواطنين يحتاجون بشدة إلى استخدام العقل والمنطق في التعامل مع بعضهم البعض بدلاً من التعصب القومي والطائفي الذي يؤدي بهم إلى مزيد من التشذرم والتناحر .

خطة البحث: وانطلاقاً من هذه الخطة فقد قسم الباحث الدراسة الى ثلاثة فصول:

الفصل الاول من البحث كان لدراسة لمحة تاريخية عن التركمان وتراثهم الثقافي والديني الذي طبع مسيرتهم في التاريخ وما أنشأوا من دول وحضارات سادت العالم قروناً طويلةً. وقد قسم الباحث هذا الفصل الى مبحثين: الاول عن التركمان ، وتاريخ مدينة كركوك . وقد قام الباحث بدراسة التركمان من خلال المطلبين كان الاول عن إيراد سبرٍ تاريخي معمق لهم في التاريخ القديم ، والثاني يدور حول التركمان في التاريخ الوسيط والحديث. اما المبحث الثاني فيتمحور حول التركمان و تراثهم الثقافي والديني الذي يتميزون عن بقية الاقوام وذلك من خلال المطلبين : أولا عن تراث التركمان الثقافي والديني وخصوصيتهم في هذا المجال . وثانيا عن الاحصائيات السكانية عن التركمان وثقلهم السكاني في العراق عامة و في كركوك خاصة.

اما الفصل الثاني فيتحدث عن عن العلاقة المتبادلة بين التركمان والدولة العراقية وماشابها من شد وجذب من خلال المبحثين ، الاول عن حقوق التركمان في الدساتير العراقية ماحصلوا عليه وما لم يحصلوا عليه لحد الآن من خلال المطلبين ، الاول عن حقوق التركمان في دساتير العهد الملكي والعهد الجمهوري . اما المطلب الثاني فيدور حول تقييم هذه الحقوق من الزاوية القانونية والسياسية.

اما المبحث الثاني فيتناول التواجد العربي والكردي في مدينة كركوك والصراع عليها من اجل الاستحواذ على أكبر كمية من ثرواتها النفطية من خلال بيان تفاصيل ومراحل هذا الصراع في المطلبين التاليين : الاول عن تواجد العرب في كركوك ، والثاني عن تواجد الاكراد في كركوك.

أما الفصل الثالث والاخير فتناول فيه الباحث أشكالية الوجود التركماني في كركوك من خلال التعرض إلى معاناة ومأسي التهجير القسري ، وسياسات التعريب والتكريد التي مارستها الحكومات العربية في العراق والأحزاب الكردية بهدف محو الوجود التركماني في المدينة من خلال المبحثين التاليين : الاول عن تغيير ديمغرافية مدينة كركوك في تفاصيل المطلبين ، الاول عن التهجير القسري وسياسة التعريب والثاني عن سياسة تكريد المدينة .أما المبحث الثاني فيدور حول تقييم سياسات التعريب والتكريد من خلال المطلبين التاليين الأول عن نتائج هذه السياسة على الواقع التركماني والثاني انعكاساتها على دول الجوار ، وفي النهاية يحاول الباحث الوصول إلى استنتاجات تفيد في عرض القضية من كل جوانبها القانونية والسياسية وبشكل علمي لعله يساعد من أجل الوصول إلى الغاية النبيلة في أحقاق الحق من غير إجحاف أو تعكز على منطق اعرج لايؤدي سوى إلى مسارات غير علمية ، وتليها ذكر المصادر.

المحور الثاني : فصل تمهدي عن موضوع الدراسة

تطور العلاقات الدولية وإنبعاث القضايا القومية

تنوعت المناهج الحديثة التي تطرقت لموضوع العلاقات الدولية ما بين مناهج قانونية ودبلوماسية ومثالية وواقعية وغيرها من المناهج التي حاولت وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية، إلا أن أقرب تلك المناهج للواقع هو المنهج الواقعي الذي يدرس العلاقات الدولية باعتبار ما هي عليه، وليس باعتبار ما يجب أن تكون عليه..

ويستند المنهج الواقعي في تفسير العلاقات الدولية إلى المنطق القائل: إن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلَّف أحيانًا ببضع الشكليات القانونية أو الدواعي والمبررات الأخلاقية، فإن هذا الغلاف الخارجي يجب ألا يخدعنا عن هذه الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات الدولية برمتها.

ويرافق هذا المنهج منهج آخر، يعرف بمنهج المصالح القومية، يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى آخر، فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأية دولة في العالم، كبيرة كانت أو صغيرة.

ولعل هذين المنهجين الأولى بهما أن يكونا مكملين لبعضهما، وليسا منفصلين، فإن القوة وإن كانت مفتاح الأساس للعلاقات الدولية وفقا للمنهج الواقعي، إلا أن هذه القوة لابد لها من غاية تسير نحوها، وهي ما يعرف بالمصلحة القومية أو الوطنية.

يمكننا تعريف القومية بإنها إدراج جميع من يعيشون في ظل حدود دولة واحدة ضمن شعب واحد، بغض النظر عن جذورهم الإثنية والعرقية والدينية. وبهذا فإن القومية مجرد تعبير سياسي يعني شعور الناس بالانتماء جميعًا إلى أمة واحدة، ويشمل هذا الشعور كذلك الإحساس بالولاء للأمة والاعتزاز بثقافتها وتاريخها .

وقد اخذ الشعور القومي في أوربا ينضج من خلال مفهوم حق الأمة ذات الخصائص المشتركة أن تتوحد في دولة واحدة ، وذلك في إطار إنهاء الهيمنة الأقطاعية والكنسية، و كفكرة تقدمية منسجمة مع السعي الحثيث للرأسمالية القومية الناشئة، وقد جاء ذلك كنتيجة لتطور التاجر المصنع إلى صناعي و بالتالي ظهور الإنتاج الصناعي والمدينة الصناعية و النطاق التجاري الموسع، مما ادى الى ظهور الطبقة البورجوازية وهكذا قادت هذه الطبقة الناهضة لتبني الفكرة القومية، تحقيقا لمصالحها الطبقية، فالدولة القومية تتيح أمكانية توحيد عناصر الإنتاج على كل الرقعة الجغرافية، وكذلك وحدة أسواقها، إذن القومية ليست إيديولوجيا أو عقيدة سياسية في حد ذاتها، إنما هي فكرة توحيد أمة في إطار جيوسياسي واحد، أو بمعنى آخر حق الأمة ذات الثقافة المشتركة في العيش معا في إطار جيوسياسي واحد . إلا أن اللحظة التاريخية التي تحول فيها مفهوم الأمة إلى مبدأ القومية كانت في نهاية الحرب العالمية الأولى الذي عنى بشكلٍ غير مقصود انهيار الامبراطوريات الكبرى المتعددة

القوميات في وسط أوروبا وحدوث الثورة الروسية التي ظهرت كثورة اجتماعية أكثر مما هي تقرير لمصير قومي ، نشأ عندها ما يسمى بالمسألة القومية لاسيما مع معاهدة فرساي ، التي أعادت رسم الخارطة السياسية لأوروبا على أسس قومية ، وأصبحت الدول الآن فوق الحد المتوسط بدلاً من كونها دولاً صغرى وصارت "الشعوب المضطهدة في داخلها تدعى أقلياتٍ مضطهدة "[1] وكانت النتيجة المنطقية لمحاولة خلق قارة مقسمة بدقة إلى دول إقليمية متماسكة، كل واحدة كان يقطنها سكان منفصلون متجانسون لغوياً هي الترحيل الجماعي أو الإبادة للأقليات ، وهنا ظهر المنزع الإجرامي والعنصري للنزعة القومية ، وازداد حضوره مع الحركات الفاشية واليمينية الأخرى التي عملت على استغلال النزعة القومية على أشدها فخلقت وراءها كوارث بشرية تحتاج البشرية معها إلى قرون حتى تتعافى منها .

لكن السؤال كيف تأثرت مصائر النزعة القومية خارج المناطق الجغرافية التي ظهرت فيها في آسيا والبلدان الإسلامية ، هنا يجيب هوبزباوم " بأن إعادة الاكتشاف الثقافي للقوميات والحضارات من قبل هذه الشعوب هو الذي عززت النزعة القومية لديها وحرّضها للحصول على دول متحررة ذات تجانس قومي بحيث أصبحت الدولة – الأمة الهدف الذي تسعى جميع القوميات إلى تحقيقه واقعاً بعد أن داعب خيالها السياسي طويلاً لاسيما أثناء فترة الاستعمار".[2] وبعد أن هدأت الفورة القومية إلى حد كبير وانحسر دور الدولة القومية وتقهقر فإن ذلك يرجح الاحتمال القائم بأن التاريخ والثقافة القومية لن يكونا بارزين ، بمعنى أنها سيمارسان أدوراً ثانوية لكنهما لن يلعبا دوراً تحويلياً في حياة الشعوب والبلدان وسينحسر دور القومية لتكون مجرد طريقة لوصف هويات أناس يوصفون بأنهم إنكليز أو فرنسيين ولكن ضمن هويات أخرى يستعملونها لنفس الغرض ،وهكذا ينتهي هوبزبام إلى نتيجة معاكسة تماماً لما يروج له هنتنغتون في مقولته عن صدام الحضارات القائمة على أساس أن الصراع القائم هو بين الحضارات على اعتبار أن هذه الحضارات هي هويات أو كيانات ثقافية[3].

وإذا استعرضنا الآن العوامل التي أسهمت في إضعاف الدولة ـ الأمة حديثاً، فإن أهم هذه العوامل تكمن في العولمة التي اختصرت دور الدولة وأفرغت نموذج المركزية السياسية والاقتصادية الذي كانت تفرضه الدولة، كما أن انحسار دور الدولة كشخصية قانونية فاعلة ارتبط مع بروز القوى تحت القومية والقوى العابرة للقومية كفاعلين جدد ومؤثرين باتجاه عملية الحسم في العلاقات الدولية ، وبروز معايير أو قيم جديدة مستحدثة في عملية

---

[1]إيريك هوبزباوم، الأمم والنزعة القومية، ترجمة عدنان حسين، مراجعة وتحرير د . مجيد الراضي (دمشق : دار المدى ، 2000) ص 120

[2]ايريك هوبزباوم،عصر النهايات القصوى ،ترجمة هشام الدجاني (دمشق:وزارة الثقافة،1997). ص 85 .

[3]صموئيل هنتغنتون،صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالم،ترجمة طلعت الشايب (القاهرة:دار سطور،2000) ص 140.

التوازن أو الشراكة الدولية ويضاف إلى ذلك دخول عوامل أخرى مثل امبراطوريات الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية وظاهرة انتقال الأفراد بشكل هجرات شرعية وغير شرعية كل ذلك وضع مفهوم الدولة ودورها في مهب الريح، مما دفع بعض الدول للرد على هذه التحديات بالاتجاه نحو التجمع كأفضل رد ملائم على اتساع الرهان والمجازفة، لذلك أصبحت روابط الدول متعددة ومتنوعة في جميع القارات، فتشكلت (ALENA) التي ركزت على مصالح كندا والولايات المتحدة والمكسيك، وأيضاً الآسيان (ASEAN) التي ضمت بروناي وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وغيرها من التجمعات الإقليمية ذات المصالح المتعددة كالاتحاد الأوروبي.

لكن ظهور مثل هذه التجمعات الإقليمية لا يخفي حقيقة التحديات المصيرية التي باتت تقف أمام الدولة ودورها السياسي ذلك أن تحولات سياسية وجغرافية وأيديولوجية جديدة بدءً من سقوط الاتحاد السوفيتي وما تلاه من تفككٍ لدول المنظومة الاشتراكية وما تبع ذلك من انبعاث الهويات القومية الذي أدى إلى ظهور دول جديدة على الساحة الدولية التي حملت معها صراعاتها الكائنة في جذور تأسيسها بحكم كون حدودها كانت وما تزال تمثل بؤراً مثيرة للتوتر باستمرار ، يضاف إلى ذلك بروز دور خجول لمنظمة الأمم المتحدة بعد غيابها المستمر على مدى عقود والذي فرضته ظروف الحرب الباردة ، وقد ظهر هذا الدور بداية في حرب الخليج الثانية حينما حشدت الولايات المتحدة قوات حلفائها تحت اسم الأمم المتحدة وكانت مهتمة في إصدار قانون عن مجلس الأمن يسمح بإخراج القوات العراقية من الكويت بداية ويفرض العقوبات على العراق فيما بعد .لقد مكن هذا الغطاء الدولي الولايات المتحدة من ممارسة أهدافها تجاه النظام العراقي ، وبدأ عندها يتصاعد ويبرز دور جديد للأمم المتحدة لطالما جرى تغييبه، بل واللعب فيه ، حتى بدت الأمم المتحدة وكأنها تلعب دور شاهد الزور على الشرعية الدولية ، وتجلى ذلك عندما قام حلف الناتو بالضربات الجوية على صربيا مما أثار أسئلة كثيرة عن دور الأمم المتحدة وقامت موجة حادة من النقد للولايات المتحدة لعدم قيامها بالتنسيق مع الأمم المتحدة ، وقد اعتبر البعض حينها أن ظهور مثل هذه الأسئلة يعد بحد ذاته تطوراً يدلُّ على أن الأمم المتحدة أصبح يناط بها دورٌ لا بد لها أن تلعبه وإن تقاعست عنه أو لم تتمكن من أدائه .

مهما يكن فالدول القومية أصبحت إذاً تتخبط تحت وطأة تناقضاتها الداخلية لا سيما قوى الظل المتمثلة في التنظيمات الخفية أو السرية التي تخترق المجتمعات من داخلها وتحاول وضع يدها على مراكز العصب الحساسة في أجهزة صنع القرار مثل عصابات المافيا أو القوى الأجنبية المتدخلة في الشؤون الداخلية للدول يضاف إلى ذلك دور الجماعات الخفية من المضاربين التي أصبحت تتلاعب بالاقتصاديات الوطنية وأصبح بمقدورهم اتخاذ قرارات تؤدي إلى بناء أو هدم ثروات الأمم ولذلك أطلقت الصحافة الإنكليزية عليهن لقب الأولاد الذهبيون (Golden boys)، يضاف إلى ذلك أيضاً أن الدول قد أصبحت معرضة بشكل متزايد لضغوط خارجية أكثر تنوعاً وأشد وطأة. لكن ذلك لا يعني أن الدولة قد تحولت إلى أداة بالية أو إلى فاعل مصيره الفناء

على حد تعبير ميرل 4 ، ذلك أن قدرة الدول القومية على البقاء لا تفسرها عوامل تتعلق بالعقلانية النظرية بقدر ما تفسرها عوامل تاريخية وثقافية ،فتصاعد دور الهجرة التي راكمت دور التحولات الديمغرافية وفرض تغيرات سكانية أصبحت بمثابة فاعل رئيسي في العلاقات بين الدول التي تعززت مع تطور التقنية وبروز الثورة الاتصالية ،ولذلك تبقى القيم النظرية عاملاً يمارس ضغطاً معنوياً باستمرار على الدول لا سيما التزامها بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومساعداً لبروز قيم عالمية جديدة إلا أن ما يعيق ذلك ويمنعه هو التلاعب الدولي المستمر بهذه المفاهيم على طريقة الكيل بمكيالين في تطبيق هذه القيم مما يجعل الحلم الكامن في تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية نوعاً من السراب لا سيما ما يسمى المجتمع المدني الذين لا يمثلون الحكومة و لم يمتلكون بعد الشرعية القانونية في ممارسة قدرٍ من النفوذ الفعلي ويبقى دورهم نظرياً أكثر مما هو قابل للتحقق عملياً ، وبذلك تبقى الدولة هي الحجر الرئيسي الذي يعوّل في الانتقال إلى تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية ، فهيئات المجتمع المدني وممثلوه عليهم أن لا ينسوا باستمرار أنهم رعايا دول قبل أن يكونوا مواطنين عالميين ، وأن الدول ما تزال ركناً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه لانتظام العلاقات الدولية .

المبحث الاول : القضية القومية وحق تقرير المصير

شهد النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تحولات كبرى كان من أهم نتائجها تصاعد الاهتمام بحقوق الإنسان في العلاقات بين الدول ، بحيث أصبح مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم شائعة الاستخدام في الخطاب السياسي المعاصر وواحداً من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية .

لقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة لتشمل قضايا أخرى جديدة وهي المسائل التي يطلق عليها المهتمون بقضايا حقوق الإنسان " الحقوق الجماعية " .. هذا الركن من حقوق الإنسان يطلق عليه البعض أيضاً " الجيل الثالث" من حقوق الإنسان .

وهذه المنظومة الجديدة من حقوق الإنسان لا يمكن معالجتها في نطاق وطني أو إقليمي محدود ؛ كونها من الحقوق العابرة للقوميات وإنما يجب أن يكون ذلك في إطار عالمي وفي نطاق المجتمع الدولي عموماً .

هذه الحقوق الجديدة التي برزت أخيراً في المبادىء الواردة في الوثائق والإعلانات الوطنية والإقليمية والعالمية ، وهي تتجلى في حق الشعوب في تقرير مصيرها ، الحق في التنمية ، الحق في بيئة سليمة .

في ضوء ذلك ، وفي إطار هذا التطور التنظيمي لحقوق الإنسان ، برز تطور في النظرة للحقوق تم التعبير عنها في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 ، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر 1948 والعهدين الدوليين عام 1966 .

---

[4]مارسيل ميرل ، العلاقات الدولية المعاصرة، حساب ختامي، ترجمة د. حسن نافعة(القاهرة : دار العالم الثالث ، 1999) ص 210.

إن هذا التطور التنظيمي لمنظومة حقوق الإنسان أدى إلى تحول قواعد حقوق الإنسان من القواعد الأخلاقية إلى قواعد قانونية ملزمة على الصعيدين الداخلي والدولي على حد سواء .

ومن جانب آخر فرض هذا التطور التنظيمي لمبادىء حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلى فرض التزام دولي لحماية كل أركان حقوق الإنسان وخاصة حق تقرير المصير في إطار النظام الدولي من جهة ، وكذلك عن طريق التدخل الدولي لحماية هذه الحقوق من جهة ثانية .

مفهوم حق تقرير المصير في الفقه :

يرى بعض الفقهاء أن حق تقرير المصير هو : " حق شعب ما في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظله ، والسيادة التي يريد الانتماء إليها ". [5]

ويرى البعض أن هذا المبدأ : لا يعني أكثر من الحق في تكوين حكومة ويشترطون لمنح هذا الحق ضرورة وصول الأمة إلى درجة معينة من التقدم في المجال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. [6]

ويرى آخرون أن هذا المبدأ يعني : " حق الشعوب أو الأمم في أن تتمتع بالحرية والاستقلال من السيطرة الخارجية أو الاستعمارية ، وبأن تختار حكوماتها التي ترتئيها ، ونظامها السياسي الذي تقبله ، وأن يقرر الشعب بحرية مستقبله السياسي ". [7]

تعريف الأمم المتحدة لحق تقرير المصير :

نّصت المادتان (1 ،55) من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة التسوية في الحقو ق بين الشعوب وبأن لكل منها الحق في تقرير مصيرها. [8]

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جانب آخر عام 1970 قرارها المتضمن التصريح المتعلق بالإعلان الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق المنظمة مؤكداً مبدأ المساواة في الحقوق ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها هو من أهم مبادىء القانون الدولي ، ونصّ هذا القرار علىٰ أن :

" بموجب مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب المعلنين في ميثاق الأمم المتحدة لكل الشعوب الحق في أن تقرر دون تدخل أجنبي مركزها السياسي وأن تسعى لتأمين نموها الاقتصادي والاجتماعيوالثقافي ، وعلى كل دولة ضرورة احترام هذا الحق وفقاً لنصوص الميثاق". [9]

مفهوم حق تقرير المصير

في عهدي حقوق الإنسان عام 1966:

---

[5]علاّم، وائل- حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام - دار النهضة العربية،1994 ص23
[6]نفس المصدر
[7] نفس المصدر
[8] نفس المصدر
[9] نفس المصدر أعلاه

تصدر العهدين الدوليين لعام 1966 ، في المادة (الأولى) من كل منهما ، تعريف عام يتضمن في معناه حق تقرير المصير ، وذلك على النحو التالي:

المادة (الأولى) فقرة (2) من العهدين :

"لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهي بمقتضى هذا الحق حرّة في تقرير مركزها السياسي ، وحرّة في السعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "[10].

ونّصت الفقرة (3) من المادة ذاتها على أن :

" لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخارجية ، التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون أي التزامات ناتجة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ، ولا يجوز بأي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة ". 11

مفهوم حق تقرير المصير

لقد أدت التطورات الراهنة في النظام الدولي المعاصر إلى النيل من عديد المفاهيم والمبادىء ذات الصلة بحقوق الإنسان ، ولا سيما ذات الصلة الوثيقة بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، والدليل على صحة هذا الاستنتاج ما جرى خلال السنوات الماضية من تدخل على حساب مبدأ السيادة الوطنية ، وكذلك ما تشهده الساحة الدولية من مخالفات صريحة للقواعد الدولية العرفية ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المختلفة ذات الصلة ، ومنها قرار الجمعية العام رقم (2625) الصادر في الحرث عام 1970 ، ويتعارض أيضاً وما استقّر عليه قضاء محكمة العدل الدولية ، وبالذات في قضية النزاع بين نيكاراجوا والولايات المتحدة ، الذي فصلت فيه المحكمة عام 1984 ، والذي اعتبرت فيه المحكمة أن مبادىء - مثل مبدأ عدم التدخل -تحتفظ بطابع إلزامي كعنصر أساسي من عناصر القانون الدولي العرفي .

المطلب الاول : القضية القومية في القانون الدولي

يحتل موقع الفرد فى القانون الدولى الكثير من الغموض، كما تختلف آراء الفقهاء القانونيين حول تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية ما بين مؤيد ومعارض. ولذلك برزت ثلاث نظريات لتحديد ذلك المكان الذى يشغله الفرد فى القانون الدولي.

وترى النظرية الوضعية أن القانون الدولى هو الذى يحكم العلاقات بين الدول، حيث تتمتع الدول ذات السيادة فقط بالشخصية القانونية الدولية، نظراً إلى قدرتها على إيجاد قواعد قانونية دولية، أما الفرد فلا تعده شخصاً دولياً لأنه لا يتمتع بالسيادة، ومن ثم فهو لا يتمتع بالقدرة على إيجاد القواعد القانونية الدولية، ولذلك لا تنطبق عليه قواعد القانون الدولى بصورة مباشرة إلا من خلال الدولة التى ينتمى إليها، وضمن الحدود التى يقررها

---

[10] يقولا الزهر ، الحوار المتمدن/ http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29021

[11] نفس المصدر

القانون الدولي. ويتزعم هذه النظرية الفقيه الإيطالى دينيسو أنزيلوتي، وما زال الفقه التقليدى الدولى يأخذ بهذا الرأي.

أما النظرية الموضوعية "الواقعية"، فتعد الفرد الشخص الوحيد الخاضع للقانون الدولي، والمخاطب الحقيقى بكل قواعد القانون سواء أكان دولياً أم داخلياً، لأن القانون يتوجه فى نهاية الأمر إلى الأفراد حكاماً أو محكومين، ما دام هؤلاء هم الوحيدين الذين يتمتعون بالذكاء والإرادة. فأنصار هذه النظرية ينكرون شخصية الدول ويرفضون نظرية السيادة الوطنية، لأن الدولة ما هى إلا وسيلة قانونية لإدارة مصالح الجماعة التى تتكون من أفراد، أما الشخصية المعنوية فهى نوع من الخيال القانوني، ولذا فإن الفرد هو الشخص القانونى الدولى فقط، وهو المخاطب بأحكام، ويتزعم هذه النظرية الفقيه الفرنسى جورج سل.

وتتوسط النظرية الحديثة النظريتين السابقتين، حيث تعد الفرد المستفيد النهائى من أحكام القانون الدولي. فالهدف النهائى من قواعد القانون الدولى رفاهية الفرد وسعادته، وقد يخاطب القانون الدولى الأفراد خطاباً مباشراً بأن يكونوا موضوعاً لبعض قواعده، ولذا تنشأ لهم حقوق بالمعنى الصحيح، ويلزمون بسلوك معين يترتب على مخالفته تعرضهم للجزاء، لذلك ينتهى أنصار هذه النظرية إلى أن للفرد وضع الشخص الدولي، على أن أهليته لاكتساب الحقوق محدودة، ولا يمارسها بنفسه إلا فى بعض الأحوال الاستثنائية النادرة، عندما تخاطبه قواعد القانون الدولى مباشرة، فيصبح شخصاً قانونياً دولياً، لكن هذه الحالات الاستثنائية لا تؤثر فى الأصل العام، وهو أن الفرد ليس من أشخاص القانون الدولى المعتادين، ويتزعم هذه النظرية شارل روسو وبول ريتر.

ويرجع الجدل الفقهى حول مركز الفرد فى القانون الدولى إلى أن المعاهدات الدولية تقرر حقوقاً للأفراد، لكنهم لا يستطيعون وحدهم اتخاذ خطوات إيجابية للحصول عليها، لأن حماية هذه الحقوق على المستوى الدولى تتم عن طريق الدول التى ينتمون إليها. وهكذا يجب الرجوع إلى كل معاهدة دولية لتحديد إذا ما كانت تعد الفرد شخصاً دولياً من دون أن تطالبه باتخاذ أى خطوات إجرائية لإثبات هذه الوصف، أو لا تعده كذلك طبقاً لنصها. وفى العادة لا تقرر الاتفاقيات الدولية لحماية الأفراد حقوقاً مباشرة لهم، وإنما ترتب حقوقاً والتزامات تقع على عاتق الأطراف فيها، أى إن الدول هى التى تحمى هذه الحقوق لمواطنيها، كما أن الحقوق الدولية لا تصبح نافذة فى إطار القانون الداخلى إلا وفقاً لقواعد نفاذ المعاهدات داخل الدولة، وهو ما أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى القضية المتعلقة باختصاص محاكم دانزج.

ولقد شكلت محاكم نورمبرج وطوكيو نقطة البداية لتطبيق فكرة المسؤولية الجنائية الدولية، حيث تمت معاقبة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم دولية ضد السلام، أو ضد الإنسانية أو جرائم حرب أمام محكمة عسكرية دولية. وقد استنتجت لجنة القانون الدولى من الأحكام التى أصدرتها هذه المحكمة مبادئ منها الاعتراف بمسؤولية الفرد جنائياً على الصعيد الدولي، حيث رفضت المحكمة الاعتراض القاضى بأن القانون الدولى يحكم أعمال الدول ذات السيادة فقط ولا شأن له بمعاقبة الأفراد، خصوصاً أن جرائمهم المرتكبة تعد من أعمال الدولة، فالدولة لذلك

تحميهم من المسؤولية الشخصية. وقد ردت المحكمة على هذين الادعاءين بأن القانون الدولى يفرض واجبات ومسؤوليات على الدول والأفراد، وهذا متفق عليه منذ زمن بعيد.

ويُعد عنصر السكان، كما هو معروف، لدى معظم المطلعين على قواعد القانون الدولي العام والقانون الدستوري.. العنصر الأساس اللازم لقيام الدولة، إذ لولاه مع توافر العناصر الأخرى، لما قامت الدولة.

والوضع المثالي المفترض لنشوء أية دولة، هو اتصاف رعاياها بصفات عامة مشتركة، كاتحادهم من ناحية الجنس، اللغة، الدين، القومية، الأماني... لأنه مع توافق أفراد الشعب الواحد في جميع هذه الصفات، فإن احتمالية الاستقرار والانسجام تتزايد، إلا أن وضعا كهذا نادر التحقق، فالواقع يظهر تفاوت أبناء الشعب الواحد في جميع أو أغلب النواحي المشار إليها، وهذا ما يعني بالتالي نشوء فئة أو فئات متميزة، في صفات معينة، عما تتميز به غالبية الشعب، وهذه الفئة هي التي أطلق عليها "الأقلية" مقارنة مع غالبية الشعب.

وهذا التمايز بالتالي، يؤدي إلى وجود مسألة تسمى بمشكلة الأقليات، كمشكلة فعلية لها جوانبها السياسية والقانونية وكذلك الاجتماعية.

وتكتسب دراسة مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، عموما، وفي وطننا، خصوصا، أهمية ذات طابع خاص، وذلك على اعتبار أن ظاهرة الأقلية معروفة فيها بلا استثناء تقريبا، وبحيث أنه يمكن أن نطلق عليها "بلاد الأقليات."

وإن مشكلة كهذه تعد مألوفة لا تخلو منها أية دولة، وتتفاقم أحيانا لتصل إلى حد المطالبة بالانفصال التام عن الدولة الأم، رغم كل هذه الروابط المعنوية التي تربطها معها. وتصل أحيانا أخرى إلى درجة سعي دول معينة إلى ضم الأفراد الذي تربطهم معها روابط معنوية أو قومية

المطلب الثاني : القضية القومية في القانون الدولي الانساني

يعرف القانون الإنساني الدولي بأنه مجموعة المبادئ والقواعد التي تحدّ من استخدام العنف أثناء المنازعات المسلحة أو من الآثار الناجمة عن الحرب تجاه الإنسان عامة فهو فرع من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان غرضه حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلّح كحماية الممتلكات والأموال التي ليست لها علاقة بالعمليات العسكرية وهو يسعى إلى حماية السكان غير المشتركين بصورة مباشرة أو الذين كفوا عن الاشتراك في النزاعات المسلحة مثل الجرحى والغرقى وأسرى الحرب ويمكن القول أن القانون الدولي الإنساني أنطلق باتفاقية"جنيف"لسنة 1864 وتلتها عدّة اتفاقيات وبرتوكولات هامة.

تـُعد قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا التي احتلت الصدارة والاهتمام العالمي والمحلي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، غير أن هذه القضية تضرب جذورها في عمق التاريخ الإنساني، فقد عانى الإنسان أو بعض فئات في المجتمع مثل المرأة والعبيد وصغار السن من ويلات كثيرة.

نشأة وتطور القانون الإنساني الدولي:

تأثر القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية ضحايا الحروب وأسلوب إدارة القتال بالصكوك الدولية الهامة في ميدان حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك تأسيسا على أن الإنسان يحق له التمتع بحقوقه اللصيقة بآدميته وكرامته البشرية على قدم المساواة في زمن السلم أو زمن الحرب.

أن القانون الدولي الإنساني يهدف إلى ضمان معاملة الإنسان في جميع الأحوال معاملة إنسانية زمن الحرب دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون أوالدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.قد تطور بفضل ما يعرف بقانون"جنيف"الذي يضم الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الموضوعة تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي تهتم أساسا بحماية ضحايا الحرب وكذلك بقانون"لاهاي"الذي يهتم بالنتائج التي انتهت إليها مؤتمرات السلم التي عقدت في عاصمة هولاندا ويتناول أساسا الأساليب والوسائل الحربية المسموح بها وكذلك بفضل مجهودات الأمم المتحدة لضمان احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والحد من استخدام أسلحة معينة لعدم مراعاتها إنسانية الإنسان.

غير أن مفهوم حقوق الإنسان في الوقت الحالي لا يعتبر وليد القرن الحالي أوليد اللحظة بل هي عملية تراكم مستمر لحقوق الفرد الإنسان وحقوق الجماعة في الحياة والتنقل الحر والتعبير عن الرأي والتملك والزواج والتعليم والاجتماع والمشاركة في الحكم، كل هذه الحريات والحقوق أصبحت وسيلة لتذويب العنصرية وعدم المساواة.

ومنذ 1948 كان الإعلان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن وما يزال أهم إعلانات الأمم المتحدة وأبعدها أثرا، وشكل مصدر الهام لجميع الجهود من اجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويتألف الإعلان من ديباجة و 30 مادة تحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تحق لجميع الرجال والنساء في أي مكان في العالم دون تمييز

المبحث الثاني : العلاقات الدولية والتدخل الانساني

لقد لجأت العديد من الدول الأوربية قبل الحرب العالمية الأولى حماية مواطنيها أو أقلياتها الدينية من حالات الاضطهاد الذي لحق بها، و قد كان يعقب كل حرب من الحربين العالميتين مجموعة من المعاهدات و الاتفاقيات التي تضمن حقوق الأقليات و حرياتها.

إن مبدأ التدخل الإنساني لأجل الحماية الدولية لحقوق الإنسان عامة و لأجل حماية الأقليات بشكل خاص قد أخذ مداه و وصل في تطبيقه إلى أوسع نطاق و هذا بسبب تصاعد موجة الاضطرابات و كثرة الصراعات العرقية و الطائفية و التي من نتائجها الأعداد الهائلة من اللاجئين و الهجرات غير الشرعية.

إن الدول الاستعمارية استخدمت أسلوب حماية أقلياتها ذريعة لبسط سيطرتها الاستعمارية على العديد من الدول و المستعمرات مثل تدخل الدول الأوربية الاستعمارية في الشؤون الدولة العثمانية و دويلاتها، و هكذا فان سياسة

القوة و العلاقات الدولية كانت دائمة في حالة ابتكار لمفاهيم و مصطلحات جديدة تضيفها إلى قاموسها، " بحيث أصبح حق التدخل بدلا من مبدأ عدم التدخل من المظاهر الواضحة في السنوات التي أعقبت طي صفحة الحرب الباردة حيث أن غزو بنما سنة 1989م كان فاتحة لنمط جديد في السياسة الدولية إضافة لما حصل في شمال العراق بعد حرب 1991م، و كذلك ما حصل في الصومال و ما حدث في البلقان – البوسنة و الهرسك- عام 1995م و في كوسوفو عام 1999م و مقدونيا عام 2001م " (12) و كان السند في هذا كله مبدأ من أجل السلام الذي كان قد أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس غالي سنة 1992م فقد كان هو القاعدة الأساسية لمبدأ التدخل الإنساني و الذي وسع من صلاحيات الأمم المتحدة في هذا الميدان من خلال دعوة الدول الأعضاء و الكبرى خاصة إلى لعب دور مهم و كبير لأجل تجسيد هذا المبدأ مثل تخصيص وحدات عسكرية جاهزة للتدخل تحت علم الأمم المتحدة و قد تم إقرار هذا في اجتماع قمة مجلس الأمن يوم 31 يناير 1992م و هذا بحضور رؤساء دول و حكومات الدول الأعضاء الدائمين، و الذي اعتبرت فيه الديمقراطية و حقوق الإنسان الأساس الأيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية، و سارت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نفس المنوال الذي رسمه مجلس الأمن فتبنت القرارات التي تبيح مبدأ التدخل الإنساني من خلال إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان لاستقبال شكاوى المواطنين و الجماعات من انتهاكات الأنظمة السياسية لحقوق الإنسان، و هو المنصب الذي اعترضت عليه دولة الصين و اعتبرته تدخلا صريحا في سيادة الدول و سلطانها الداخلي (13).

إن التدخل الإنساني تذرعا بحماية الأقليات و حقوقها قد يغير من المبادئ التي تأسست عليها هيئة الأمم المتحدة و منها عدم التدخل في السياسة الداخلية للدول و أنها على قدم المساواة في السياسة كما نص على ذلك ميثاقها.

قد تعاني أقلية ما من بعض الظلم و الاضطهاد في بقعة ما من المعمورة، و هذا يعد مبررا لتدخل بعض الدول من أجل حماية هذه الأقلية و تمكينها من ممارسة و التمتع بالحقوق المقررة لها بمقتضى القانون الدولي، و لكن هل يمكننا القول بأنه يحق للدول المتدخلة التدخل العسكري و الإنساني من أجل حماية حقوق الأقليات المهددة بالزوال و الاندثار؟

إن ظاهرة التدخل الإنساني من أجل حماية الأقليات من أقدم الوسائل التي عرفها المجتمع الدولي، فمع ازدياد سوء المعاملة و اضطهاد الأقليات الدينية اوالعرقية و انعدام الحرية أحيانا و انحصارها أحيانا أخرى و اقتصارها على طائفة معينة، قامت بعض الدول المهتمة بهذه الأقليات نتيجة لارتباطات دينية أو قومية، بين شعوب هذه الدول و أفراد هذه الأقليات المضطهدة بالاحتجاج لدى دول الأقليات " و الأمثلة على هذا كثيرة منها

---

[12] نور.عصام- الصراعات العرقية لمعاصرة .(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،1424هـ / 2004م)، ص:30 و ما بعدها.

[13] الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة علم السياسة. مرجع سابق، ص:117 و ما بعدها.

الاحتجاجات المقدمة من قبل روسيا للدولة العثمانية بدعوى اضطهادها للأقليات المسيحية (14) بالرغم من تعهدها بكفالة حرية الأقليات بموجب المادة (رقم 7) من معاهدة كوجوك كاينارجا " Küçük Kaynarca" عام1774م، و في بداية القرن التاسع عشر تدخلت كل من فرنسا و النمسا و بريطانيا وبروسيا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية لأجل اليونانيين1827م ومن أجل مسيحي سوريا عام 1860م ". (15)

إن هذه التدخلات كانت تستند إلى نصوص و معاهدات متعلقة بحماية الأقليات و خاصة الدينية منها لولا أنه من السذاجة أن نسلم بهذا فقط دون النظر إلى الأسباب السياسية الخافية التي كانت وراد هذه التدخلات، و لذلك فهي جزء من العدوان على سيادة الدول، و لقد تدخلا في الشؤون الداخلية لها، و لذا فإن هذا المبدأ قد تأرجح بين فئة رافضة له و فئة مؤيدة له.

" تعتبر نظرية التدخل من أجل حماية الأقليات مفهوما جديدا و قديما في آن واحد خاصة إذا علمنا أن فكرة التدخل الإنساني ارتبطت بمبدأ حماية الأقليات بعد الحرب العالمية الثانية". (16) و قد كان أول استخدام لهذه الفكرة من طرف الدول الغربية في بداية الأمر لحماية الأقليات المسيحية في الإمبراطورية العثمانية فيما عرف في ذلك الوقت بالمسألة الشرقية ثم تطور الأمر إلى أن أصبح التدخل يستخدم لحماية رعايا الدول الغربية خارج حدودها حال تعرضهم لأذى أو في حال اعتقاد الدول الغربية بوقوع ضرر أو مكروه " و لقد دأبت بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية على التدخل استنادا إلى هذه الفكرة دون اللجوء إلى المنظمات الدولية المختصة كهيئة الأمم المتحدة و هذا لكون هذه المنظمات الدولية محدودة الدور بالنسبة لحماية حقوق الإنسان عامة و حماية الأقليات خاصة ". 17

مبررات التدخل الإنساني

هناك من الدول من تذرعت بفكرة التدخل الإنساني مستندة إلى نوعين من المبررات هما:

الفرع الأول:المبرر الأول

إن التدخل الإنساني قد جاء كجانب من جوانب الدفاع عن النفس و هذا بالاستناد إلى نص المادة {51} من ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها لا تبيح فقط اللجوء إلى القوة في حالة عدوان ملح و إنما تسمح لدولة من الدول التذرع بنظرية الدفاع عن النفس لحماية مواطنيها في الخارج.

---

[14] عبد العزيز.قادري- حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولة [المحتويات و الآليات]، (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، سنة:2003م)، ص:101

[15] توماس برجنتال. حقوق الإنسان. ترجمة: جورج عزيز، (القاهرة: مكتبة غريب، 1979م)، ص:37..

[16]Claude, i, l. , national minorities: an international problem (Cambridge, mass: Harvard, up, 1955), p: 120.

[17] الجندي.غسان « نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام». المجلة المصرية للقانون الدولي،العدد: 43، (سنة:1987م)، ص:161..

الفرع الثاني: المبرر الثاني

" إن التدخل الإنساني يهدف إلى الدفاع عن قواعد القانون الدولي و هذا بحماية المدنيين من الانتهاكات التي قد تقع في حالة الحروب الأهلية و الثورات التمردية الداخلية ". [18]

و قد أباح الفقهاء التدخل لأسباب إنسانية من أجل حماية الأقليات، و وضعوا شروطا لهذا التدخل مانعين بذلك التدخل في شؤون الدولة لأسباب إنسانية إلا في حالات محدودة هي:

1. عندما تعتدي دولة ضد دولة أخرى.
2. عند اغتصاب أجهزة الدولة للحقوق أو التهديد بذلك مما ينذر بحرب أهلية أو بنشوبها فعليا لتصبح حربا دولية.
3. عند انتهاك الدولة للحقوق الإنسانية للأقليات الموجودة على ترابها كالإبادة الجماعية لها مثلا

المطلب الاول : الوضعية القانونية للتدخل الانساني

ظاهرة "التدخل الإنساني" ليست جديدة فى العلاقات الدولية، ولكنها أصبحت بارزة ومميزة بصورة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز النظام الدولى الجديد الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ نتج عن سقوط المنظومة الاشتراكية تفشى الصراعات الداخلية فى الكثير من الدول مما أدى إلى انتشار العديد من المظالم والحروب والصراعات الداخلية والإقليمية وخاصة ما يتعلق بالعرقيات، ففرض هذا على الدول والمنظمات الدولية مبرر التدخل لحماية هذه الأقليات تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدة الإنسانية، ومما ساعد على ذلك سعى الدول الرأسمالية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر القيم الغربية والفلسفة الرأسمالية المتمثلة فى الليبرالية والديمقراطية وآليات اقتصاد السوق وخصوصاً فى الدول الناشئة والمتحولة.

يشتمل التدخل الإنسانى على المساعدة الإنسانية والتدخل العسكرى بشقيه السلمى والحربي، ويتم ذلك فى الغالب تحت غطاء قانونى من الأمم المتحدة، ولكن ذلك يتعارض فى بعض جوانبه مع مفاهيم ثابتة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية مثل مفهوم السيادة وعدم التدخل فى شؤون الدول المستقلة المنصوص عليها فى القانون الدولي.

وتجدر الإشارة هنا أن التدخل الإنسانى ليس منصبّاً إلا على حماية مواطنى الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان الأساسية، أما بالنسبة إلى الرعايا الذين يحملون جنسية دولة أخري، فإجراءات حماية دولهم الدبلوماسية تسوغ تدخلها الدبلوماسى من أجلهم، أما ما يغاير ذلك فيكون انتهاكاً غير مشروع لسيادة الدولة على أراضيها.

---

[18] جبر أحمد.محمد- المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية. ص:415 و ما بعدها.

النظام الدولى بعد الحرب

لم ينتج من نهاية الحرب الباردة انهيار منظومة الدول الاشتراكية فقط، وإنما تمت مراجعة كل المنظومة الفكرية والقيمية للأيديولوجية الشيوعية بعد فشل التجربة السوفييتية، بحيث استطاعت منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية الانفراد بالهيمنة على النظام الدولى الراهن، ومن ثم حاولت وضع آليات جديدة لتنظيم التفاعلات الدولية السياسية والاقتصادية.

وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها العسكرى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية ويضمن استمرار هيمنتها على النظام الدولى من خلال جعل الأيدولوجيا الليبرالية وقيم النظامين الديمقراطى والرأسمالى نموذجا مثالياً تطبقه دول العالم مقتدية فى ذلك بخطى التجربة الأمريكية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق ذلك كلا من الأمم المتحدة كأداة سياسية وعسكرية وصندوق النقد والبنك الدوليين كأداة اقتصادية، حيث تفترض الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم عالمية وفقا للنموذج الغربي، سيؤدى إلى حفظ السلام والأمن الدوليين، ما دامت التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى يوفران طرقا عدة لتسوية النزاعات الدولية سلميا. فمثلا تؤدى الانتخابات إلى حسم الحروب الأهلية وتوفير الفرص الأفضل لحماية الأقليات، وهو ما يؤدى إلى تحسن الوضع الاقتصادى ونشر الحرية السياسية الكفيلة بالقضاء على الكراهية والتطرف والإرهاب، ومن ثم احترام القوانين الدولية.

ويُلاحظ على التدخلات الإنسانية التى سبقت الحرب العالمية الثانية، أنها كانت تتم لدوافع سياسية وتوسعية، وهذا هو الذى جعل التدخل متوافقاً وإرادة الدولة المتدخلة وحماية مصالحها، كما جعله خاضعاً لتقدير الدولة لا تطبيقاً لالتزام تفرضه قاعدة قانونية دولية أو عرفية، فالمعاهدات الدولية لحماية الأقليات منذ معاهدة فيينا عام 1815 لا توفر الأساس القانونى لحماية الأقليات، لأنها لم تكن وليدة توافق الإرادة الحرة للدول الأطراف فيها، وهو ما يفتح المجال للطعن فى مدى صحتها وشرعيتها، كما أن هذه المعاهدات كانت تفتقر إلى الطابع العام، فجعلها ذلك ذات طابع انتقائى وفى دول معينة، وهذا ما يحول دون تشكل عرف دولى يسوغ التدخل الإنساني.

الأمم المتحدة والقوة

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ميثاق الأمم المتحدة منع استخدام القوة إلا فى حالتى الدفاع الشرعى عن النفس أو بتفويض من مجلس الأمن، ولذلك يُعد استخدام القوة لحماية حقوق الإنسان بشكل فردى من دون تفويض من مجلس الأمن انتهاكاً لقواعد الميثاق وللشرعية الدولية، فى حين عدت إسرائيل العملية العسكرية التى قامت بها فى أوغندا "مطار عنتيبي" عام 1976 تدخلاً لغايات إنسانية، بقصد إطلاق سراح الرهائن المحتجزين فى الطائرة الإسرائيلية المختطفة من قبل الفدائيين الفلسطينيين، وليستطيع مجلس الأمن اتخاذ قرار فى هذه القضية نتيجة للفيتو الأمريكي.

وجدير بالذكر أن التدخل الدولى فى العراق الذى أعقب حرب الخليج الثانية عام 1990، والتدخل الدولى فى رواندا عام 1994، والتدخل الدولى فى يوغسلافيا عام 1999 قد تم كل واحد منها بالتنسيق مع الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني : التدخل الانساني لحماية الاقليات

تضم معظم دول العالم أقليات كبيرة متنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، إذ نادراً ما نجد في دولة مجتمعاً أحادي الدين واللغة، ولا يؤدي وجود أقلية دينية أوعرقية أو مذهبية بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية، فهناك كما يرى غسان سلامة بحق:" أقليات نشطة سياسياً وأخرى مستكينة، أقليات تسعى إلى الإبقاء على الشعور"الاقلاوي" وعلى شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعداداً لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي- السياسي". 19

وفي الوطن العربي ترفق التفاعل التاريخي بين المجموعات الأقليّة والأكثرية ، مع انهيار الإمبراطورية العثمانية ونظام الملل الذي أحدثته، والتدخل المتواصل للقوى الإستعمارية والامبرالية، ونشأة الدول القطرية، والتي تعايشت مع انحسارها للديمقراطية، واستمرار العمل بقوانين الطوارئ، وتعليق نصوص الدساتير العربية، وتتالي الهزائم العربية أمام إسرائيل، وتدهور الأوضاع الإقتصادية، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، وأدت هذه التراكمات في الواقع إلى إهمال العوامل المسبّبة لعدم الاستقرار بالدول العربية، وما ساهم أيضا في تفاقم مشكلة الأقليات في الوطن العربي غياب الديمقراطية، والمجتمع المدني ونقص إحترام حقوق الإنسان، والذي بدوره أدى الى إيجاد حالة من التوتر في العلاقات، الكائنة بين المجموعات الأقليّة والأكثرية، في الدول العربية، أحسن استغلالها الاستعمار والامبريالية، ما جعل من هذا الأمر أكثر المحظورات السياسية والثقافية تحريماً. باعتبارها إحدى أكبر مصادر الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة، وواحدة من أشهر المبرّرات المستخدمة لاستمرار الممارسات القمعية فيها، ومبرراً للتدخل الامبريالي، الذي يحسن العزف علي وتر التناقضات الداخلية في المجتمعات العربية والثالثية، من أجل بسط مزيد من الهيمنة علي المنطقة ومقدراتها.

وكون حالة من الاستقرار في المجتمع العربي الملئ بفسيفساء من الاثنيات والأقليات، مرهونة بهيمنة هوية وطنية إندماجية، خاصة لدى صناع السياسات العامة، ترى بالفرد – أيا كان انتماؤه العرقي أو الديني أو المذهبي- "مواطنا" متساوياً في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف، وبكلمات أخرى، تفترض الولاء للمجتمع

[19] سلامة،غسان- المجتمع والدولة في المشرق العربي مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 1987 ص130.

أو الأمة، وهذا الولاء كما يشدد حليم بركات:" يقوم على الاقتناع، إنطلاقاً من قواعد ومبادئ وقيم تقيم توازناً بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية، وتهدف إلى تجاوز التناقضات". [20]

ونظرا لما تحظى به دراسة حقوق الإنسان من أهمية خاصة، تعود إلى الارتباط الوثيق بين احترام حقوق الإنسان من جهة والحكم الرشيد والتنمية المستدامة من جانب آخر نتاج الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان؛ والتي من بين أهم موضوعاتها حقوق الأقليات ومكانتها؛ نظراً لارتباطها الوثيق للاستقرار والسلم الأهلي في داخل المجتمعات، فالصراع بين الأقليات والأغلبيات غالباً ما يؤدي الى وقوع اضطرابات محلية في الدولة الواحدة؛ وأحيانا يمتد هذا الصراع ليشمل أكثر من دولة، وإذا كان الواجب يحتم على الدولة تنظيم علاقة الأقلية بالأغلبية، إلا أن عدد من الدول قد تغفل عن قصد وسوء نية أو حسن نية خصوصية الأقليات الأمر الذي يضر بحقوقها.

وتعرف الأقلية من الناحية السياسية "بأنها جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الاخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم"

وكما يعرف البعض الأقلية: بأنها مجموعه قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن المجموعات الأخرى الموجودة داخل الدولة ذات سيادة .

ومما سبق يتضح لنا صعوبة إيجاد تعريف مرض عموما للأقليات، ولكن هناك مجموعة من المعايير اتفق المجتمع الدولي عليها في تعريف الأقلية نوردها لأهميتها،هذه المعايير تشمل مجتمعة جميع الأقليات وهي :

1- أعدادها : من الواضح أن الأقليات يجب أن تقل عدداً عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية، و لكن قد تكون هناك حالات لا تمثل فيها أي جماعه أغلبية، و يحدث أن يكون حجم الأقلية على درجة من الكبر تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة، وغني عن القول أنه لا يجوز أن تتعرض أيه أقلية، مهما كان صغر حجمها لأي شكل من أشكال المعاملة السيئة أو التمييز، و أن أفرادها يجب أن يتمتعوا بالأحكام العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون.

2- عدم هيمنتها: لا بد من أن تكون الأقلية في وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها، فهناك أقليات مهيمنة لا تحتاج إلى حماية، بل أن بعض الأقليات المهيمنة تنتهك بشكل جسيم في بعض الأحيان مبادئ المساواة.

اختلافها في الهوية الإثنية أو القومية: في اللغة أو الدين، فلأقليات سمات اثنية أو دينية أو لغوية ثابتة تختلف عن سمات اغلبية السكان في الدولة، و من المتفق عليه عموما أن أفراد الاقلية يجب أن يكونوا من مواطني الدولة التي يعيشون فيها.

3- مواقفها الفردية : لأفراد الأقلية سبيلان للتعبير عن هويتهم :الأول هو مشاركة الجماعة رغبتها القومية في

[20] بركات، حليم- المجتمع المدني في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص 150.

الحفاظ على خصائصها، الثانية التعبير عن الهوية، " أي ممارسة الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمه"، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج في أغلبية السكان، و هذا حقه، و لا يجوز للأقلية أو الأغلبية وضع العراقيل في طريقهم، والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتي أو تقرير المصير إذا كانت أوضاعه مهيأة .

ثانيا: الأقليات والمفاهيم الأخرى

البعض يدخل تعريف الأقليات ضمن نطاق الاضطهاد والتهميش وسنورد هنا مصطلحي الاضطهاد و التهميش ونورد معها مقاربة للأوضاع التي تعيشها الأقليات وهل يمكن إدراجها ضمن هذا النطاق:-

أ- الأقليات والاضطهاد:- يتفق دعاة الحريات إنه إذا كان هناك تمييز منظم ضد فرد أو جماعة تقوم به حكومة ما، أو تتستر عليه، أو تتواطأ مع منفذيه، أو تنكر وجوده، أو تخلق المناخ الذي يشجع عليه، أو لا تتعهد بمقاومته والتخفيف منه ، فإن هذا يعني اضطهاد هذه الحكومة لذلك الشخص أو تلك الجماعة، فالاضطهاد في الأساس هو انتهاك متعمد لحقوق المواطنة من قبل حكومة ما، مع عدم القيام بمعالجة هذا الانتهاك، فالمفروض في الاضطهاد إنه عارض وأن القانون يقاومه، والأصل أن تتصرف الحكومة على أرض الواقع بطريقة تظهر بوضوح مقاومتها لهذا الاضطهاد، وتبعا لذلك تعتبر معظم الأقليات العربية مضطهدة، مع العلم بان معظم المواطنين العرب قد ينطبق عليه وصف المضطهدين.

ب- الأقليات والتهميش:- المهمشون مصطلح معمم ومتداول في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن ضمنها بطبيعة الحال الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، و يقصد به فئات اجتماعية بعينها تجمعها صفات عامة في مختلف المجتمعات البشرية (التهميش) وهذه الفئات هي المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة،إضافة إلى الأقليات القومية والدينية والعرقية ، وبشكل عام فهذه الفئات تعاني بشكل متفاوت من الضعف والتهميش المجتمعي والسياسي، هضم ومصادرة لحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، ومحدودية حصتها من الثروة الوطنية، و بحكم هامشية دورها وضعف تأهيلها وعدم قدرتها على منافسة الفئات المتنفذة في المجتمع.

والمتأمل في تجارب الشعب العراقي السياسية والاجتماعية والاقتصادية يشعر بعمق الأزمة وصعوبة إيجاد مخرج لها، مما يتطلب وضع تساؤلات حول سلامة الاستراتيجيات السياسة، وتفعيل الأدوات الاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية والمدنية والاقتصادية التي تستطيع أن تقدم إطاراً يعيد بناء الذات العراقية، وعلاقاتها الناظمة التي تعبر عن آمال ومصالح مشتركة بعيداً عن مفاهيم الإلغاء والتهميش والإقصاء، وتغليب مفاهيم التعاون والمشاركة الإيجابية والطرق الحضارية والحوار كأسلوب لإدارة الصراع سلمياً بدلاً من التناحر. وهكذا، فالإشكالية المطروحة هي مشكلة الانتقال من وضعية غير ديمقراطية - أو ذات مظاهر ديمقراطية مزيفة - إلى وضعية ديمقراطية حقيقية في ظل ظروف تختلف جذرياً عن الظرف الذي تم فيه الانتقال التاريخي "الطبيعي" إلى الديمقراطية في أوروبا الحديثة". فمعظم الأنظمة في العراق جاءت للحكم من خلال انقلابات

عسكرية، نادت بوحدانية السلطة، لذا فثمة صلة عميقة بين قرار إنفرادها بالسلطة وبين قطيعتها للمجتمع وديمقراطية النظام الذي تبنيه، وديمقراطية التنظيم الداخلي لتلك السلطة، ويستنتج طرابلسى أن قرار وحدانية السلطة باسم الشرعية الثورية أدى سلفاً إلى بناء سلطة استبدادية، وأن تبني التعددية في السلطة أو في المجتمع أو في الدولة الاستبدادية هو شرط ضروري وليس كافيا للديمقراطية، والشرط الكافي هو تحويل الشرعية إلى شرعية ديمقراطية، عبر انتخابات دورية بالتوافق مع إطلاق كافة الحريات، وقد أكد تقرير التنمية البشرية على أن " إحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في العالم العربي – العراق نموذجا - يتطلب العمل على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة في نفس الوقت وبتوازن دقيق، كما يتطلب التعلم من الدروس واستخلاص العبر والتصرف بشكل مسئول حيال إصلاح مؤسسات السلطة – المجتمع ". 21

إن إضعاف المجتمع وحرمان الأقليات من حقوقها، ومن خلق أدواتها التعبيرية والتأطيرية الجماعية وتعطيل مؤسسات المجتمع المدني أو احتوائها أو تحويلها إلى هياكل مفرغة، جميع هذه الإجراءات تؤكد سياسة الإقصاء سواء للأقليات المهمشة أصلاً ، و تهميش وإقصاء المواطنين عموماً.

اليوم تعد العراق أكبر منطقة طاردة للجماعات، الأقلية المتميزة أو المغايرة ، سواء أكانت جماعات دينية أم جماعات عرقية أم جماعات رأي وثقافة سياسية ومعارضة، وجميع هؤلاء يقصدون الدول الصناعية الكبرى المتقدمة، حيث يسود التسامح والحريات الدينية والفكرية، ويعززون من طابعها التعددي، في الوقت الذي ينحو فيه المجتمع العراقي مثله مثل المجتمعات المتأخرة الأخرى، إلى التجانس وكبت التنوع، والخوف من التعدد حتى داخل الطائفة أو الجماعة العرقية الواحدة.

ب. حقوق الأقليات في التشريعات الدولية والإقليمية والمحلية.

تتمتع الأقليات بمجموعة من الحقوق يطلق عليها الحقوق الخاصة، والتي تهدف الى الحفاظ على وجود وهوية الأقلية وصفاتها الجماعية، حيث تنص المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه « لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم، أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم .فللأقليات الحق في منع التمييز ضدهم والحق في تحديد الهوية التي تعطي أعضاء الأقلية القدرة على الحفاظ على الخصائص المميزة لهم ، والحق في تقرير المصير". 22

وتتمتع الأقليات بحقوق عامة هي جميع حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من حيث الحق في الحياة، والجنسية، وحرية التعبير، والحق في تكوين الجمعيات والأحزاب، والحق في العمل

---

[21] تقرير التنمية البشرية برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت 2002 م.

[22] حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، صحف وقائع حقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان، الامم المتحدة، جنيف.

والتعليم، والضمان الاجتماعي، وحظر التعذيب، وحق المشاركة في أدارة الحكم...الخ من الحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان باعتبار الحقوق التي أوردناها وغيرها حقوق فردية يتمتع بها جميع البشر، وتتسق أيضاً مع الضمانات الواردة في الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992م .

و تبقي الإشارة إلى أن معظم مواثيق الأمم المتحدة قد نصت علي حقوق خاصة للأقليات مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان حماية الأقليات الصادر عن الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1992، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو تلك المعقودة بين الدول بشكل منفرد - الأعضاء في الأمم المتحدة .

لذلك وكنوع من الإنصاف والحماية لهؤلاء أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات" عام 1992، ملخصه أن المنتمين لأقليات دينية أو أثنية هم مواطنون كاملي الحقوق أسوة بمثلائهم من المواطنين ،ولتحقيق هذه الحقوق بشكل فعلي فقد طالبت الحكومات مراعاة ذلك في تشريعاتها الوطنية وعبر إجراءات إدارية حكومية لضمان وجود الأقليات وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وضمان مشاركة الأشخاص المنتمين إلى أقليات في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعالة ، كذلك أكد الإعلان المذكور على ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون .

نخلص مما سبق الى أن الأقليات يتمتعون بجميع حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، كما ويتمتعون بحماية القوانين والتشريعات المحلية في بلدانهم باعتبارهم موطنين فيها، ويتمتعون ايضا بحقوق خاصة تهدف الى الحفاظ على وجودهم وهويتهم، بما يضمن لهم ممارسة فعلية لحقوقهم، وبالرغم من الحماية الدولية والإقليمية والمحلية لحقوق الأقليات.

إلا أن حقوق الأقليات الأساسية في العراق تعرضت وتتعرض لانتهاكات جسيمة و متواصلة في الكثير من الاحيان ، و تدل التجارب على أنه لا القمع الذي يمارس ضد الأقليات، و لا إهمال مشاكل هذه الأقليات قد حل هذه المشاكل، و قد جربت أحيانا عملية الاندماج و لكنها أخفقت في كثير من الاحيان، فالنزوع للحفاظ على الهوية قوي و هو ينطبق على الأقليات كانطباقه على الدولة (الأمة) . ونؤكد هنا بأن إحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وعلى رأسها المساواة التامة في الكرامة والمواطنة وفي التمتع بكافة الحقوق، يشكل المدخل السليم للتعامل مع مشاكل الجماعات القومية والدينية والثقافية واللغوية في العراق.

أوضاع الأقليات في العالم العربي

يوجد في الوطن العربي أقليات متنوعة تصنف ضمن خانة الأقليات، منها من يعد بعشرات الملايين مثل الأكراد، حيث يقدر عددهم بحوالي 25 مليون كردي، والأقباط في مصر ويقدر عددهم بعشرة ملايين، هناك الأمازيغ في دول شمال أفريقيا، ويقدر عددهم بأكثر من عشرين مليون، كما أن خارطة الأقليات في الوطن العربي، تضم عددا كبيرا من الطوائف المسيحية، والإسلامية، واليهود، والصابئة، وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان، كما أن هناك أقليات عرقية كالأرمن، الشركس، والتركمان، والشيشان، وبقايا الجاليات الأوروبية، وغيرهم، وإجمالا يشكل المسلمون العرب السنة والشيعة غالبية سكان العالم العربي . البالغ عددهم قرابة ثلاثمائة مليون عربي.

"أن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجهان لعملة واحدة ومكملان لبعضهما، فهم ركائز دولة القانون، التي تعتمد علي الحوار والتسامح و المساوة، لكي تستطيع تحقيق الصالح لعام والعدالة الاجتماعية للجميع، كما انها تكرس الولاء الجغرافي للهوية الوطنية الديمقراطية باعتبارها أساس الانسجام الاجتماعي، والحل الديمقراطي المأمول لمشكلة الأقليات في الدولة والمجتمع العربي عموما ". [23]

وبحكم الظروف التاريخية و السياسية تعيش الأقليات حالة قلق و خوف على مصيرها و مستقبلها، لذلك فهي في حالة توتر دائم تزداد طردا مع القمع و البطش في ظل أنظمة استبدادية تضرب بعرض الحائط مبادئ و قيم حقوق الإنسان، والأشد خطرا عندما يحاول نظام الاستبداد توظيف الأقلية بمفومهما الاثني و الطائفي و القومي بمواجهة الأغلبية، والتي تنجح بسبب النظرة التمييزية الضيقة من مجتمع الأكثرية، التي يغلب عليها نظرة تقوم على أساس مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة .

ثانيا: الأقليات والتدخل الخارجي

تظهر أسئلة التدخل الخارجي في موضوع الأقليات والتدخل الخارجي علي نوعين كما سيرد ايضاحة:

- التدخل الأجنبي: فالتدخل الأجنبي أرتبط في المنطقة العربية بالاستعمار سواء ما سمي بالحروب الصليبية أو موجة الاستعمار التي احتلت المنطقة في النصف الأول من القرن العشرين، وصولا إلي الهيمنة الامبريالية والأمريكية علي المنطقة العربية، والمرتبطة بنهب ثروات الشعوب.

التدخل الدولي: ارتبط بمساندة الشعوب وحقوقها، ويكون متوافقا مع القانون الدولي والمواثيق الدولية، ويتم من خلال مستويات متعددة،عبر المنظمات الدولية، أو المنظمات الإقليمية أو منظمات المجتمع المدني الدولي أو حتى الرأي العام الدولي.

تصور مقترح لقضية الأقليات في العراق:-

---

[23] ابراهيم،سعدالدين- تأملات في مسألة الأقليات- دار سعادة الصباح، الكويت، 1992

في ضوء تنوع الأقليات، ومشكلاتها، والتكوينات القومية والدينية والمذهبية وثقافاتها في العراق، والتدخل والتعدد في انتماءاتها، فهل ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعية، يمكن الأخذ بها لحل قضية الأقليات في بعدها الوطني ؟! برائينا المستخلص من مجموع الدراسات التي تم الاطلاع عليها نري التالي :

- حل موضوع الأقليات لا يمكن أن يتم إلا في إطار دولة ديمقراطية، يتم فيها منح جميع الأقليات القومية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، و تكريس إحترام حقوق الأقليات باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق كافة دون أي استثناء لحق سياسي أو ثقافي أو غيرهما من بقية الحقوق الأخرى ، كما أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوابعها، هي" المرجعية الحقوقية " التي يمكن أن يصدر عنها دستور وطني يحترم حقوق الأقليات، وما عدا ذلك لن يكون إلا مجرد إعادة إنتاج قيم التخلف المؤسسة على قيم طائفية وعنصرية .

الخاتمة

يرتبط إحترام حقوق الأقليات ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان مفهوماً وممارسة، وإن ضمان ذلك يأتي من خلال تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وفقا لما تحدده القوانين العادلة " الدساتير والتشريعات"، والمتناسبة مع المواثيق الدولية، والقائمة علي المساواة بين جميع أفراد الوطن أمام القانون، واستقلال القضاء، وجود منظمات مجتمع مدني قادرة علي الدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وكذلك إنهاء جميع إشكال التمييز بحق الأقليات، كون صراع الطوائف والأقليات يورث حواجز وعوائق داخل المجتمع ، وهذه مسألة تتطلب نضال علي كافة الصعد من أجل مجتمع موحد، وهذا ما يتطلب النضال من أجل تعزيز الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان ، كإطار وسيط يتم فيه العمل لمواجهة مختلف مظاهر الاستبداد أيا كانت مواقعها وأيا كانت حواملها.

ونستطيع أن نستفيد من تجارب البلدان التي تعيش فيها أغلبية السكان في إنسجام مقبول مع أقلية واحدة أو أكثر، وهذه التجارب تلخصت بمنح الحقوق التي أقرها المجتمع الدولي ونادي بها الإعلان الخاص بحقوق الأقليات، والتي تتمثل في حق الأقليات في الوجود، حقها في التمتع بالثقافة واللغة وتطويرهما، الحق في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية، و إدارتها والتحكم في المناهج والتعليم بلغتها الخاصة، الحق في ضمانات بشان التمثيل السياسي في الشؤون السياسية للدولة، ومنح الاستقلال الذاتي في معالجة الشؤون الداخلية التي تخص الأقليات، و منها في ميدان الثقافة والتعليم والدين والأعلام والشؤون الاجتماعية، والإدارة المحلية، وتطبيق ذلك مقرون بالأدوات اللازمة لأداء هذه المهمات، الديمقراطية ، والمواطنة، وبناء المجتمع المدني، والحكم الصالح. فالمجتمع العراقي الضعيف والعاجز عن التقدم، فيه ما يكفيه من التحديات، وكلما اشتدت به حمى الأقليات والطائفية كلما أصبح ضعيفاً في مواجهة الأخطار، وربما لو حقق وحدته الداخلية لأصبح قادراً على الانشغال بالتحديات الخارجية، القادمة ، والتي تحاول إثارة نعرات الأقليات وتوظيفها بما يخدم مصالحها.

فالهدف ليس مبدأ التدخل لحماية إحدى الاقليات التي تضطهدها الدولة وإنما يكون الحل هو مساعدة الدولة في ان تشرّع وتنفذّ ما تشرّعها من أجل خير مواطنها ومن ضمنهم الاقليات.

الفصل الاول :

لمحة تاريخية عن التركمان وتراثهم.

لايوجد شعب أو أمة بدون تراث تاريخي يسجل ديمومته وحضوره، والتركمان كامة أولاً وشعب ثانياً لهم تراثهم الخاص يمتدد عبر الاجيال من الصين إلى العراق وبالتحديد في كركوك وإن المباحث الآتية تسلّط الضوء على ذلك كالاتي :

المبحث الاول : التركمان وتاريخ مدينة كركوك

عندما نتكلم عن أمة لابد من الإشارة إلى محورين أساسيين :

الوطن

الشعب أو الافراد

فهنا يتجلى لنا عن التركمان أمران مهمان متميزان ، وهما :

الوطن : ونعني بالوطن الرقعة الجغرافية التي يسكن فيها التركمان ، فهي تمتد من الصين إلى مناطق كبيرة في آسيا واوروبا لكن ما يعنينا هنا تركمان العراق ، فوطنهم يمتدد من تلعفر إلى مندلي.

الشعب : ويعني الافراد الذين يسكنون في الوطن ويتكونون من القبائل والعشائر الذين لهم لغة وتراث ثقافي كالعرب والكرد والتركمان في الأمة العراقية ، ولذا لابد هنا من ذكر التركمان اصلهم ومنشأهم.

التركمان: هم جزء من الشعوب التركية التي كانت تسكن أواسط أسيا وترعي الماشية في سهول ومراعي بلاد ماوراء النهرين (بلاد نهري سيحون وجيحون) . وعندما شحتْ الأمطار وعمتْ القحط هاجرتْ القبائل التركية متجهة نحو مناطق الصين شرقاّ ومناطق إيران و بلاد مابين النهرين (العراق) وبلاد الأناضول (تركيا) غرباً طلباً للكلأ والماء. وكان من ضمنهم السومريون (اسلاف تركمان اليوم) والذين سكنوا وأسسوا حضارة متطورة في منطقة سهلية من العراق وبالتحديد من منطقة العزيزية التي تقع جنوب مدينة بغداد الى نهاية منطقة الفرات الأوسط في الألف الرابعة قبل الميلاد وبالتحديد 3100 ق . م . وقد أشار الدكتور حسين مجيب المصري في كتابه (تاريخ الأدب التركي) المطبوع في القاهرة سنة 1951 حيث يقول " إنّ التاريخ ليذكر هجرتهم في الالف الخامس قبل الميلاد الى حوض دجلة والفرات وهي هجرة الترك السومريين الذين

سكنوا هذه الاقاليم وشادوا فيه حضارة زاهية من أولى حضارات الدنيا ويؤخذ من تصاوير السومريين وتماثيلهم أنهم يشبهون الترك في ملامحهم كما إنّ نحو مائتي أصل من أصول الكلمات في لغتهم مازالت في التركية الحديثة ". 24

الفرق بين الترك والتركمان:

ليس هناك فرق بين هذين المصطلحين فالترك هي أصل الكلمة ، والتركمان هي الاشتقاق ، كمن يقول في اللغة التركمانية (ترك مان) تعني الجملة (أنا تركي) ، وفي رواية أخرى إن المصطلح يتكون من كلمتين (ترك إيمان) (أي القبائل التركية التي أعتنقتْ الدين الإسلامي) وبمزج الكلمتين – كما يشيرإبن كثير - أصبحت تركماناً. ولنا وجهة النظر مقارب لهذه الاراء تتلخص في ان كلمة التركمان هو الاشتقاق الفعلي لكلمة الترك نتيجة دخول الاتراك في الدين الاسلامي وقيام هؤلاء بمهام الترجمة بين العرب والاتراك ولهذا سميوا ترجمانا وبمرور الزمن تطورت وتغيرت الكلمة (الترجمان) إلى المسمى التركمان. أما لماذا سُميّ أتراك العراق تركماناً رغم أن اللهجة التي يتكلمون بها هي اللهجة الأذرية المتداولة في دولة أذربيجان وأقليم أذربيجان الغربية في إيران . فلنا رأي يتفق مع راي الباحث أوميد أردوغول في كتابه (أتراك العراق وتركيا الصادر عن مؤسسة أوقاف كركوك في حزيران 2006 وباللغة التركية الحديثة) حث يشير قائلا : " ....بالرغم من معرفة الحكومات العراقية أن أتراك العراق هم التركمان فإنهم تجنبوا إطلاق كلمة أتراك عليهم ، وذلك لأسباب سياسية صاحبتْ تأسيس دولة العراق والمخاوف السياسية الأخرى التي أعقبتها، لذلك تجنبوا في مواضع يُراد فيها ذكر الترك فأستعملوا كلمة التركمان بدلا عنها". 25

مدينة كركوك واصل التسمية :

هناك آراء مختلفة عن أصل تسمية المدينة. أحدى النظريات تنص على أن تسمية كركوك أتت من الكلمة التي استخدمها الآشوريون (كرخا بيت سلوخ) تكتب في بداية الكلام عن كركوك مع اللاحقة التي تعني المدينة المحصنة بجدار بينما تشير أقدم سجلات الألواح الطينية المكتوبة بالخط المسماري التي عثر عليها بالصدفة سنة 1927 في قلعة كركوك الى أن قلعة كيرخي (كرخا / قلعة) كانت تقع في أرابخا (عرفة) باقليم كوتيوم. هناك فرضية أخرى تستند على كتابات المؤرخ اليوناني القديم بلوتارخ حيث يذكر بلوتارخ انه عندما قطعت القوات المقدونية البادية في سوريا وعبرت نهر دجلة في 331 قبل الميلاد اتجه الإسكندر الأكبر بعد معركته المشهورة مع داريوس الثالث نحو بابل عن طريق أرابخي أو أرابخا (عرفة) حيث أصلح قلعتها(أي قلعة كركوك) وأضاف

---

[24] المصري ، د. حسين مجيب- تاريخ الادب التركي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة 1952 ص 23

[25] ümit Ertuğrul – Irak Türkleri ve Türkiye – Kerkük Vakfı – İstanbul 2006. s 15

الكاتب اليوناني بلوتارخ أن على أرض أرباخي (أي كركوك) تشاهد نيران مشتعلة دائمة وتغطيها أنهار من النفط وهذا الكلام ينطبق على موقع كركوك اليوم. أما موقع بابا كركر فقد أورد بلوتارخ اسمه بصيغة كوركورا. وقد أضاف الميديون على نهاية الاسم اللاحقة الزاكروسية المحلية اوك فغدت التسمية كوركورك. عرفت مدينة كركوك في عهد الساسانيين ب..كرمكان والتي تعني الارض الحارة الذي تحول الى جرمقان أو جرميق في العربية. ويؤكد التركمان أن المدينة سميت بكركوك لأول مرة في عهد دولة قره قوينلو حيث اشتقت أسم المدينة من كلمة كرك التي تعني الجمال بالتركية القديمة . ويرى الدكتور مصطفى جواد أن اجتماع ثلاث كافات في هذا الاسم أمر نادر من حيث الحروف، وتركيبه اللفظي يدل على أنه من الأسماء السامية الآرامية ، ثم نقل عن ياقوت الحموي في معجم البلدان: " كِرخيني، بكسر الخاء المعجمة ثم ياء ساكنة ونون وياء، هي قلعة في وطء من الأرض، حسنة حصينة بين دقوقا وأربل رأيتها وهي على تل عال ولها ربض صغير.«[26] ثم خلص إلى أن هذا الوصف الجغرافي ينطبق تمام الانطباق على «كركوك» الحالية، وحدّد ـ الجواد ـ العصر الذي سُميت به بلدة كرخيني «كركوك»، هو زمن الدولة التركمانية ألقراقوينليه». أي في حدود القرن التاسع للهجرة أي الخامس عشر للميلاد. وفي العهد العثماني اتخذت مدينة كركوك مركزاً إداريا لمنطقة (شهرزور) التابعة لولاية الموصل، والتي ضمت السليمانية وأربيل، باعتبارها جزءاً من شمال العراق الذي شمل حينذاك ولاية الموصل. [27]

ويتناول هذا المبحث طرح مطلبين :

المطلب الاول :التركمان في التاريخ القديم

قامتْ في العراق – شماله وجنوبه- حضارات عديدة أمتدتْ أثارها إلى المناطق المجاورة حتى شملتْ العالم كله بأنجازاتها العلمية والثقافية والادبية ، وكانت أقدمها حضارة سومر " وتعد المستوطنات السومرية بداية الاستقرار وقيام زراعة الري في السهل الرسوبي وبواسطة الطرق التجارية والنهرية والبحرية وصلت تلك الحضارة الى سوريا وآسيا الصغرى وايران والى بعض جهات شبه الجزيرة العربية والأجزاء الساحلية من الخليج العربي " (28) وهناك من يطرح بأن مؤسسوا تلك الحضارة وقبل 6000 ستة الاف سنة ق.م. " جاءوا من تركستان ومن شرق كزاغستان سالكين طريق جبال التاي الى احواض ارتش (Irtis) متوجهين الى الجنوب نزولاً الى مزوبوتاميا (Mezopotamya) حيث توقفوا فيها، وان المجموعة الاولى كانت من نوع دوليكوسفال

---

[26] الحموي، ياقوت- معجم البلدان- كتاب الكتروني،منتديات قصيمي نت www.gassimy.com ص 1475

[27] جواد ، مصطفى – كركوك في التاريخ – مجلة قارداشلق العدد 2 السنة 1 – نيسان ، حزيران 1999 - أسطنبول

[28] Begmyrat Gerey - 5000 Yıllık Sümer – Türkmen Bağları – IQ Kültür Sanat. Yayıncılık – İstanbul 2004. s 9,25, 115

(dilokosefal)أي ذوات رؤوس طويلة، والمجموعة التي تلت كانت من نوع براككيسفال (brakkisefal) أي ذوي الرؤوس القصيرة ".29

وقد انطلقت اربعة موجات من الهجرات المنتظمة من آسيا الوسطى سالكين خطوطاً مختلفة :

" الخط الاول- الطريق الشمالي من شمال بحر القزوين (Hazar) عابراً الى روسيا.

الخط الثاني- من جنوب (Hazar) الى جزيرة العرب وآسيا الصغرى ومنها الى جزر (Ege) ومنها الى البلقان ويونان.

الخط الثالث- من اعالي افغانستان الى الهند.

الخط الرابع- طريق الموجة الكبيرة من اعالي اراضي شرق تركستان ومن داخل حدود اسيا الوسطى الى الصين والشرق الأدنى ". (30) وهناك من يدعي بأن اقواماً تركية كثيرة ومنذ 5-6 الاف سنة ق.م. هاجرت من آسيا الوسطى وسكنت وادي الرافدين ومنها السومريون الذين سكنوا جنوب كالدان (Kaldanin) سميت المنطقة سومر (Sumer) والاكديون (Akatler) سكنوا شمال كالدان سموا المنطقة بأسم كالام (Kalam) وفي شرقهم سكن الملار (Elmalar)سموا المنطقة بأسم (Elam) عيلام.

وفي عام 2100 ق.م. ظهر في المنطقة – اطراف مدينة بابل- الساميون وفي حوالي 1300 سنة ق.م. ظهر في شمال نينوى (Ninavaa) الآشوريون (Asurlar) حيث اختلطوا مع الاتراك الذين سبقوهم اليها " ان الدول التي اسسها السومريون والأكديون والعيلاميون كانت على نفس الشكل والوتيرة التي كانت عليها اقدم الدول التركية في آسيا الوسطى حيث كان لكل دولة حدودها الخاص بها وكيانها المستقل وعندما احسوا بالخطر يداهمهم من دول الجوار توحدوا فيما بينهم. وحافظوا على استقلالهم ضمن هذه الوحدة " .31

وقد اثبتت المكتشفات الأثرية في المدن السومرية المختلفة على ممارسة الأقوام السومرية والأكدية انظمة سياسية واعرافاً وعادات اجتماعية متشابهة حيث كانت لهم نفس المعتقدات والطقوس الدينية والاتجاهات الفنية،

[29] Samuel Noah Kramer – Sümerler – Çeviren: Özcan Buze – Kabalcı yayınevi – İstanbul 2002. s 55

[30] Samuel N. Kramer – Tarih Sümer'de Başlar – Çeviren: Hamide Koyykan – Kabalcı yayınevi – İstanbul 1999. s 90

[31] Begmyrat Gerey - 5000 Yıllık Sümer – Türkmen Bağları – IQ Kültür Sanat. Yayıncılık – İstanbul 2004. s 9,25, 115

وبتعبير آخر " فأنهم جميعاً كانوا جزء من حضارة واحدة نشأت وازدهرت في القسم الجنوبي من وادي الرافدين،التي تعرف بحضارة وادي الرافدين ". 32

اختلف المؤرخون حول تعيين الموطن الأصلي للسومريين، فمنهم من يرى بأنهم هاجروا من منطقة تقع شمال الهند بين افغانستان وبلوخستان سالكين طريق الخليج العربي وجزيرة البحرين بعد ان استقروا في غرب ايران فترة من الزمن، وذهب آخرون الى اعتبارهم بدو جاؤا من وراء القوقاس ،او بحر قزوين وهناك من يرى بانهم جاءوا من اسيا الصغرى ، ويقول غيرهم انهم جاءوا من السند ، وهناك راي يقول انهم من الاقوام التي قطنت العراق في عصور ما قبل التاريخ وان حضارتهم اصلية في العراق كما يمكن تسمية اصحاب حضارة العبيد بالسومريين.وقد اتفق الباحثون بالاجماع من " ان السومريين جنس غير سامي وان لغتهم غريبة عن المنطقة ولا تشبه اللغات السامية ".33

اما عالم اثار ف. هومل (F. HOMMEL) فيقول " بان السومريين هم احدى اقوام الاتراك وان احد اجدادهم القدماء وقبل الميلاد بـ (5000) خمسة الاف سنة نزح من اواسط اسيا (الوطن الام) وجاءوا الى اسيا الصغرى ، وان الاثار الباقية من لغة السومريين (350) كلمة سومرية تم توضيحها بالتركية كما تم تشكيل جملة باللغة التركية من ذات نفس الجملة السومرية " 34

كركوك في التاريخ القديم : لقد أمتازتْ مدينة كركوك بعمقها التاريخي فهي واحدة من مدن العالم القديم ، فعلى أرضها قامت أول المستوطنات البشرية، وتؤكد الكتابات المسمارية في الرِقم التي تم العثور عليها في قلعة كركوك عام 1923 أن مدينة كركوك هي في الأصل مدينة أرابخا ، وهي الدولة المستقلة التي ظهرت في الألف الثاني قبل الميلاد ، وكانت تقوم على مجرى نهر خاصة صو. وكان موقع أربخا موضوعاً للنقاش بين العلماء ، لقد أكدتْ التحريات التي قامت بها مديرية الأثار العامة عام 1948 أن محلة " عرفة " الحالية التي تقع عن بعد ثلاث كيلومترات عن شمال الغربي من القلعة هي نفس مدينة أربخا الغابرة ، وهي أقدم مدينة تاريخية بعد أربيل في شمال العراق. حيث عثرتْ على أسلحة وأدوات نحاسية وتمثال عجل من النحاس وبعض الأواني الفخارية

---

[32] Begmyrat Gerey - 5000 Yıllık Sümer – Türkmen Bağları – IQ Kültür Sanat. Yayıncılık – İstanbul 2004. s 9,25, 115

[33] باقر ، طه – مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة (تاريخ الفرات) . دار النشر بلا سنة 1951 . ص 98

[34] F. Hommel , Geschite Babylons und Assryriens, in Einzeldarstellungen, 1, 252 die verwnschaftverhatltins der Sumerischen, in fesischrift fur P. W Schmidt, Wien, 1928, P. 67-74

التي يرجع زمنها إلى عهد الحضارية السومرية من عصر السلالات 2600 ق . م أو عصر دويلات المدن الحاكمة مما يوضح لنا أنها كانت موجودة في عصور السومرية كمدينة أو مركز دويلة قديمة. وفي الألف الثالث قبل الميلاد " وقعت أربخا ضمن نفوذ الأكديين ومن بعدهم الأقوام التي غزتْ البلاد من شمال وشرقه " جبال زاغروس " في حدود سنة 2210 ق . م وقد سمى أهل هؤلاء ب (الكوتيين) أو (ثعابين الجبال) كما وصفهم السومريين. ففي أواسط الالف الثالث قبل الميلاد تغلغتْ موجة سامية من الغرب وأستولتْ على السلطة في البلاد وتعرف هذه الموجة السامية بالأموريين (العموريين) الذين أسسوا سلالة بابل الاولى. وكان حمورابي صاحب الشريعة ومن أشهر ملوكهم 1792 – 1750 ق . م الذي أستطاع أن يوحد القطر في مملكة واحدة. وقد ورد أسم أرابخا لأول مرة في عهده وأستمر ذكرها في المخطوطات إلى عام 615 ق . م. وفي حوالي سنة 1700 ق . م ظهرتْ في وادي الرافدين أقوام غير سامية وهم الحوريون وكان موطنهم بلاد الأرمن وأسسوا عدة ممالك وكانت أهمها مملكة الحوريين والميتانيين وفي عهد الحوريين أصبحت لأرابخا مكانة رفيعة بين المدن الشمالية بسبب مجاورتها لمدينة نوزي – يورغان تبة – قرب تركلان الحالية عاصمة الحوريين التي أشتهرتْ بحضارتها الراقية. وبعد سنة 1200 ق . م آل مصير الحوريين إلى الإنصهار مع الأرمنيين أو الإنسحاب إلى الجبال الارمنية في مملكة اورارتو. غدتْ ارابخا من المدن الخاضعة للأمبراطورية الأشورية بعد أن تمكن الاشوريين في العهد الوسيط 1595 – 910 ق . م من طرد الحيثين والميتانيين وجعلوا جميع الاراضي شرق نهر الفرات مقاطعة آشورية إلى أن أصبحتْ مملكتهم مقسمة بين ميديا وبابل. وقد سجل الملك الآشوري(توكتلي نتورتا الاول) 1255 – 1128 أو 1208 ق . م إنه فتح ارابخا وكان اول ملك أشوري أستولى عليها. ذكرتْ مصادر الآشورية إنها كانت مركزاً لعبادة الاله (ادد) إله الرعد والامطار، فقدسها الاشوريين وعدوها إلههم الكبير ادد ". [35] ومن هنا تأتي أهمية الرعد الذي يصاحب المطر في التراث التركماني من خلال الأحتفالية " كوسة كلدي " التي تطلب الرعد والمطر ومن خلال تسمية الأب في اللغة التركمانية ب(ده ده – دادا) تشبيها بأسم إله الرعد والمطر " ادد " خلافا لجميع الأتراك الذين يسمون الأب ب(بابا أو أتا). ونتابع المرحلة التاريخية للمدينة حيث " وقعتْ ارابخا بيد الملك العيلامي (اين شوشناك) 1165 – 1151 ق . م ولكن (ادد نيراري الثاني) 911 – 891 ق . م* هذا الملك الذي سمى نفسه ب (ادد) تشبيها بأبي الخير والعطاء إله ادد ، ويذكر هذا الملك في سجل فتوحاته أنه إسترجع أرابخا حبا في التقرب من إله ادد .

---

[35] ليو بنهايم – ترجمة سعدي فيضي عبدالرزاق – بلاد ما بين النهرين – بغداد 1981 ص160

* أرجو الإنتباه إلى أسم هذا الملك الذي سمى نفسه ب " ادد " تشبيها بأبي الخير والعطاء إله " ادد ، وصار من بعده تقليدا في أطلاق التسميات التي تعني في اللغة التركمانية العظمة والأحترام للأب والأخ الكبير والشيخ الطاعن في السن حتى وصلت الينا بلفظة دادة وهذا يدل على قدم وجود التركمان في العراق.

وفي عهد شلمنصر الثالث 858 – 828 ق . م قامت ثورة داخلية في بلاد آشور تزعمها أحد أبناء شلمنصر وأنحازت إلى جانبه سبع وعشرون مدينة من بينها مدينة آشور ونينوى وأربيل وارابخا. وفي عهد الملك (شمش ادد) الخامس 823 – 810 ق . م كانت ارابخا مقر نائب الملك. وفي عهد سرجون 724 – 705 ق . م وسنحاريب 705 – 681 ق . م كانت ارابخا بيد الآشوريين ، لقد طرد الملك ستحاريب الكيشيين من موطنهم الجبلي وجمعهم في بعض المدن ووضعهم تحت إدارة حاكم ارابخا. وفي نهاية 615 ق . م أستولى الملك المادي (كي اخسار) وكان يقصد فتح نينوى الذي تم له فتحها مع حليفه نبوبلاصر الكلداني عام 612 ق . م. لم تستمر ارابخا تابعة للآشوريين بعد سقوط نينوى عندما زحف الميديون من الشرق والبابليون من الجنوب فأبتلعوها وبذلك أمستْ خاضعة للأمبراطورية الميدية إلى سنة 546 ق. م إلا إن عهود البابليين والمديين تكاد لا تذكر في تاريخ المدينة. ففي القرن السادس قبل الميلاد أستولى كورش الاخميني 560 – 529 ق . م على ممتلكات الميديين ومنها ارابخا وعلى بابل عام 539 ق . م حيث أنقرضتْ دولة البابليين ، وبقيتْ ارابخا تحت حكم الاخمينيين إلى أن آل أمرها إلى سلوقس نيقاطور أحد قواد الاسكندر المقدوني. وجه سلوقس إهتمامه إلى مدينة ارابخا وقام بتعميرها و تنظيمها وتجميلها فهدم مبانيها البالية وسورها القديم وجعلها على شكل تل فوق قلعتها وبنى سورا حجرياً عليها محصناً بخمس وستين برجاً وشيد لها بابين أحدهما في الشمال الشرقي والاخر في الجنوب الغربي وكان الاول مستحكما ببرج في كل من جناحيه ، وكان قد وضع فوقه تمثالا له بحجمه الطبيعي فسمي بباب الملك والثاني دعي بباب طوطمي بأسم واليها يومذاك. وأستمرتْ المدينة مزدهرة في العصر الفرثي والساساني ولكن قلتْ أهميتها فيما بعد. فقد ضعف السلوقيون في أواخر أيامهم فتمكن الفرثيون 248 ق . م – 226 ب. م بعد نزاع طويل معهم بالإنفراد في حكم العراق عام 139 ق . م فأصبحتْ كركوك من جملة أملاكهم. أنقرضتْ المملكة الفرثية بثورة أهلية أحدثها(ارداشير بن بابك) الملقب بساسان وهو مؤسس الدولة الساسانية 226 – 636 م فأنتصروا على أرطبان الخامس آخر ملوك الفرثيين. وبقيتْ كركوك تحت رحمة آل ساسان التي ذاقتْ منهم الامرين حتى أنقراض دولتهم بيد المسلمين العرب في واقعة القادسية الشهيرة عام 636 م ".[36]

المطلب الثاني : التركمان في التاريخ الوسيط والحديث

التاريخ الوسيط : قبل الفتح الإسلامي كان العراق خاضعة للحكم الساساني ، وكانت هذه الدولة قد ضعفت وتضعضع نفوذها وخاصة بعد هزيمتها في معركة ذي قار حيث كان العراق والجزيرة العربية شبه مستقلة ترفع لواء العصيان ضد النفوذ الساساني الذي كانت عاصمة دولتهم في طيسفون - سلمان باك في وسط العراق " وقد قام باصلوخان هذا الأمير التركي الذي كان قائداً عسكريا في جيش الدولة الساسانية الذي يتكون معظم أفراده من الأتراك بالثورة ورفع لواء العصيان ضد الهيمنة الساسانية على أرض العراق وأستقل بإمارته التركية

[36] لطفي ، عوني عمر - الحقبة الاسلامية من تاريخ الوجود التركماني في كركوك-
http://www.mesoptamia4374.com/adad13/14.htm

في منطقة - ما يسمى الان سامراء - ينتظر المدد والعون لتحرير العراق. وحينما قدم الي العراق الجيش الإسلامي بقيادة خالد بن الوليد عقد أتفاقية مهمة مع الأمير التركي باصلوخان الذي اسلم بعد ذلك. واشترك مع الجيش الاسلامي في الفتوحات ويكون أيضا سببا في دخول الأتراك في الدين الإسلامي أفوجاً والذي اطلق عليهم بعدئذ التركمان ".(37) ومن هنا نتبين بأن الأتراك كانوا موجودين قبل البعثة النبوية بقرون حيث تم تأسيس الحضارة ولأول مرة من قبل قدماء الأتراك " السومريين " .

وعندما قام العباسيون بالثورة على الدولة الأموية كان الأتراك في جيش أبي المسلم الخرساني ، ونتيجة هذه الثورة وبمؤازرة الأتراك سقطتْ الدولة الأموية وحلت محلها الدولة العباسية. أستخدم العباسيون الأتراك كوزراء في دواوينهم وقواد في جيوشهم وعلوا بمرور الزمن حتى أصبحوا ركناً أساسيا من أركان الدولة ، حيث أستخدم الخليفة أبو جعفر المنصور (754 – 775 م) الأتراك في أنشاء مدينة بغداد وشكّل منهم وحدة عسكرية ، ولاحقا قام الخليفة هارون الرشيد (786 – 809 م) الذي أستطاع القضاء على البرامكة بتشكيل وحدات عسكرية أضافية منهم لمراقبة حدود الدولة الأسلا مية وحماية بغداد العاصمة . وقد أعتمد الخليفة المعتصم بالله على العساكر التركية في المحافظة على الملك ، بعد أن جلب 140 ألف منهم وأسكن كثير منهم مع عوائلهم في مدينة سامراء التي شيدها لتكون عاصمة الدولة الأسلامية. وبعد دخول البويهيين إلى بغداد عام 945 م سيطروا على كل شيء باسم الخليفة كان ذلك بواسطة الأتراك (والديلم) أيضا ، وفي هذه الفترة وتحت قيادة معز الدولة (877 – 983 م) تم إدخال مزيد من الأتراك إلى العراق. وقد أشتهر من بينهم السلاجقة الذين أنقذوا الخليفة القائم بأمر الله من ظلم البويهيين سنة 1055 م وثم تسلطوا بعدئذ على الدولة. وبعدها تأسست الدولة السلجوقية التي شملت إيران والعراق وأناضول وسوريا ولبنان وفلسطين. في هذه الفترة تعرض العالم الإسلامي إلى غزوات بربرية من الشرق المغول والتتار ومن الغرب الحملات الصليبية ، حيث أسقط جيش المغول بقيادة هولاكو الدولة العباسية ودخل بغداد ودمرها تدميرا كاملا. أما الصليبيون فقد هاجموا مدن ساحل الأبيض المتوسط واستولوا عليها وعاثوا فيها فسادا حتى سقطت مدينة القدس في أيديهم وقتلوأ خلقاً كثيراً. فتصدى الأتراك لهم جميعا فكانوا جنودا وقوادا في جيش سلطان مصر قطز وبيبرس البندقدار التركيين اللذين هزما جيش المغول في معركة عين جالوت وأوقفوا زحف المغول نحو الشرق ، وكانوا أيضا مجاهدين في جيش صلاح الدين الأيوبي حين هزم الصليبيين في معركة حطين وثم طردهم في النهاية من العالم الأسلامي جميعاً . بعدئذ أنشأوا دول ومماليك في أرض الإسلام وغيرها وكانوا حماة الحقيقين للعالم الإسلامي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

---

[37]Amasyalı Hüsamettin – Irak Türklerin Menşei Basluhan – İkdam gazetesi – 8939 sayılı – 2 Şubat 1922

ومن الإمارات التركمانية في العراق :

" 1- الإمارة الأتابكية في الموصل (الزنكنة) : من 1127 – 1233 م ، مدة الحكم 106 أعوام. ومن أشهر أمرائها عماد الدين الزنكي و إبنه نور الدين الزنكي اللذين أشتهرا بالدهاء السياسي والعسكري ومجابهة الصليبيين.

2- الإمارة التركمانية في أربيل : قد أنشأها زين الدين علي كوجوك من قادة السلاجقة في عام 1144 – 1209 م وخلّفه أبناه يوسف بن زين الدين ومظفر الدين كوكبوري ، ودامت 65 عاما ، وكانت تحكم أربيل وشهرزور وحكاري وسنجار وتكريت.

3- الأمارة التركمانية في كركوك : سميتْ بالإمارة القبجاقية نسبة إلى ملكها قبجاق بن أرسلان طاش الذي حارب عماد الدين الزنكي وقضي بذلك على هذه الإمارة وخضعت لأتابكية الموصل.

ومن الدول الكبيرة:

1- الدولة السلجوقية في العراق (1118 – 1194 م) : تأسست الدولة السلجوقية الأولى على يد طغرل بك عام 1055 م ، وقد شملت خرسان وكرمان وأذربيجان وهمدان. وأستطاع أن يقضي على الدولة البويهية بعد أستنجد به الخليفة العباسي القائم بأمر الله ودخل بغداد بجيشه وأنقذ الخليفة من فتنة البساسيري الذي قام بأنقلاب على الدولة العباسية

2- الدولة الجلائرية (1338 - 1411 م) : أسسها الشيخ حسن الجلائري بعد أن قضى على حكومة المغول في العراق. وقد أستمر حكم الجلائريين إلى سنة 1411 م . ومن أشهر سلاطينهم السلطان أحمد الجلائري الذي قاوم هجمات تيمورلنك الذي دمر كل شيء في الشرق الإسلامي". [38]

"3 - دولة قره قويونلو (دولة الخروف الأسود) : قره قويونلو هي إحدى القبائل التركمانية التي حكمتْ في العراق كدولة وسميت بأسمها. وكان رئيس هذه القبيلة بيرام خوجه قد أتصل بالسلطان الجلائري أويس و أنتسب اليه وذلك عام 1373 م وكان قد أستعان به السلطان في حروبه. وعلى أثر وفاة السلطان أويس الجلائري أستولى على الموصل سنة 1376 م وتملّك أيضا سنجار وتلعفر وبعض المواطن في أذربيحان. أما الأستيلاء على بغداد وإسترداد كركوك وموصل وأذربيجان كان بعد وفاة تيمورلنك في زمن الأمير قره يوسف 1406 م " .[39]

"4- دولة آق قويونلو (دولة خروف الأبيض)(1468 – 1508) : فهي إحدى القبائل التركمانية التي هاجرت من وطنها تركستان هاربة من وجه المغول والتتار. وقد أقامت هذه القبيلة في أول الامر في مدينة ديار

---

[38] كوثر اوغلو ، نجات – صفحات من تاريخ كركوك- من إصدارات الجبهة التركمانية العراقية - كركوك 2009 ص 64

[39] نفس المصدر

بكر . مؤسس هذه الدولة هو قره عثمان بن قطو بك الملقب بقره يولوك الذي كان في خدمة تيمورلنك ، وعندما أظهر الشجاعة والتفوق في القتال إقطتع له تيمورلنك دياربكر مدينة ليحكم بأسمه فانشا هذا إمارة أق قويونلو فيها. ومن أشهر أمرائها أوزون حسن (حسن الطويل) الذي وسّع أمارته في العراق وإيران حتي أصبحت دولة كبيرة في المنطقة ومنافس قوي لدولة العثمانية. ولكن بعد هزيمته أمام جيش محمد الفاتح أنكمش إلى نفسه ولم يعاود التوسع على حساب العثمانيين. وبعد وفاة أوزون حسن ضعفت وأنحلت الدولة حتى سقطت بيد الصفويين سنة 1508 م". [40]

"5- الدولة الصفوية (1508 – 1534) في العراق : الصفويون أسرة تركمانية عريقة ، أسسوا الطريقة الصفوية في مدينة أردبيل إحدى كبريات المدن في أذربيجان الجنوبية (أذربيجان إيران). وتشتق الأسرة أسمها من أسم جدها المتصوف السني الشافعي الشيخ صفي الدين أردبيلي (1252 – 1334 م) الذي كان رجلا نشيطا دائب الحركة والسعي ، وأستطاع أن يجذب الأتباع حوله في أذربيجان. وأصبحت أردبيل عاصمة دينية ثم سياسية لأتباعه . تحول أبناء هذه الطائفة إلى المذهب الشيعي منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي ، متطلعين إلى قيام دولة تدين بالمذهب الشيعي الإثنى عشري لأول مرة في التاريخ الإسلامي حيث أن كل الدول الشيعية التي قامت على أرض إسلام كانت إما زيدية أو إسماعلية كالقرامطة والفاطميين. وقد نجح الصفويون في الوصول إلى الحكم (في بعض المناطق) أثناء زعامة جنيد (1447 – 1450 م) ثم حيدر (1460 – 1488 م) واللذين أستطاعا إنشاء تنظيم سياسي وتكوين وحدات خاصة من الجيش القزل باش" * .[41]

"6-الامبراطورية العثمانية : (1299 – 1924) ينحدر العثمانيون من قبائل الغز (أغوز) التركمانية ، هاجروا من أواسط أسيا بأتجاه الشرق أتقاء من بطش قبائل المغول وغاراتها حتى دخلوا إلي العراق ومنها إلى الاناضول وفيها اسسوا امبراطورية كبيرة ضمت معظم دول الاسلامية ومنها العراق (1532 – 1918)" [42]

---

[40] نفس المصدر اعلاه ص81 – 88

* القزل باش أو رؤوس الحمراء نسبة إلى الطاقية أو عمامة الحمراء التي يردتيها أتباع الطريقة الصفوية

[41] توركر ، فوزي – من هم الصفويون (المقالة)

www.bizturkmeniz.com/ar/printArticle.asp?id=14928

[42] دوكيني – التاريخ العام للهون والترك والمغول وسائر التتار ، ج4 - الترجمة التركية – مطبعة طنين – اسطنبول 1924 - ص 54

2- التركمان في العصر الحديث :

بعد أنهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وإنسحاب جيوشها إحتلت إنكلترا العراق. وبذلك أنتهى دور التركمان في العراق بصفتهم حكاما مباشرين وولاة يأمرون وينهون في طول وعرض البلاد. فتقوقع التركمان وانعزلوا في حدود جغرافية تركمان إيلي (إقليم التركمان) الذي يمتد من تلعفر إلى مندلي منشغلين بأمورهم الحياتية وتحسين معيشتهم. فقطعوا الأواصل الثقافية والمصيرية مع شقيقتهم تركيا التي حلّت محل الدولة العثمانية لكي لا يتهموا بالعمالة لها، ونسيتهم تركيا أيضا وأعتبرتهم عراقيين لهم كيانهم الخاص في دولة صديقة. بيد ان الأنكليز الذين أستعمروا العراق لم تفارقهم نظرة الريبة والتوجس أزاء التركمان حيث أعتبرتهم عملاء عدوتها تركيا في البلاد وحاولت بكل ما أوتيت من قوة أن تبعدهم عن دورهم في العملية السياسية القيادية في البلاد.

لقد كان المجتمع التركماني عند تشكيل الدولة العراقية يتمتع بقسط لا بأس به من الخبرة والتجربة والثقافة، توارثها أبناؤه من عهد دولهم التي شكلوها ، وايضا من خلال مشاركتهم للعثمانيين في أدارة البلاد لعد قرون ، لذا كانوا يشكلون طبقة متعلمة ومثقفة من طبقات الشعب العراقي. " أستفادت الحكومات العراقية منهم في المجالات الإدارية والعسكرية في المراحل الأولى من تأسيس الدولة العراقية . ولكنهم أبعدوا بعد أن توفرت لها كوادر متعلمة من العرب وغيرهم ، سيما من دوائر صنع القرار ، وكان اللواء عزت باشا الكركوكلي التركماني الوحيد الذي أستوزر في الوزارة النقيبية الأولى ، ومن ثم لم تضم الوزات اللاحقة اي وزير من التركمان بين وزرائها ولحد الان بالرغم من توفر الكوادر العلمية والثقافية فيهم"[43] ، ومازالت العقلية التي ترى في التركمان طابوراً خامساً لتركيا في العراق موجودة لدى حكام العراق منذ العهد الملكي ، مرورا بالجمهورية ولحد الأن ، بالرغم من عدم ثبوت واقعة التعاون المزعوم ذلك ولو لمرة واحدة. لم يكن سهلاً على التركمان التأقلم مع الوضع الجديد والأندماج فيه ، حيت تراجع دورهم في المجتمع العراقي الحديث متعدد القوميات إلى مستوى المواطنة من الدرجة الثالثة أو الرابعة ، الأمر الذي دفعهم الى مزيد من العزلة والتقوقع. ومن جهة أخرى فان إيثار العزلة والأنكفاء الذاتي الذي سار عليه التركمان سهّل على الحكومات العراقية المتعاقبة تطبيق سياستها الموجهة نحو محو وجودهم القومي بأتباع سياسة الدمج القسرية ، وتغيير الواقع السكاني وإجبار أبناء القومية على تغيير قوميتهم ، وترحيلهم إلى مناطق أخرى من العراق ، أو إجبارهم الهجرة إلى الخارج. مما خلق خللاً ديموغرافياً في البنية السكانية للقومية الثالثة في العراق ، وإضعاف دورهم الحضاري والسياسي إلى حدٍ كبير. في العصر الحديث وبدءاً من العام 1917 عاشت العراق مرحلة مزدحمة بالأحداث الساخنة من الأحتلال وثورة 1920 والأنقلابات والأغتيالات.

---

[43] الصمانجي ، عزيز قادر – التاريخ السياسي لتركمان العراق – دار الساقي – بيروت 1999 ص 124

المبحث الثاني : تراث التركمان الثقافي والديني والاحصائيات

عندما يجري الحديث عن شعب او أمة فلابد من الحديث عن تراثه الثقافي ومعتقده الديني إذ بهما يُستدل على أصالة الشعب. فالتراث يشمل الثقافة والفنون ، والعادات ، والتقاليد ، والفنون ، والمعيشة اليومية والدينية أيضاً، كل هذه الامور موجودة ، وتدل على أصالة التركمان عبر تاريخهم الطويل. والمطلبين التاليين يسلطان الضوء عليها :

المطلب الاول : تراث التركمان الثقافي والديني

لقد كان حال القبائل التركمانية المنتشرة في آسيا الوسطى قبل دخولها الاسلام اشبه ـ الي حد كبير ـ بوضع القبائل العربية في الجزيرة وما حولها قبل البعثة النبوية الشريفة ، حيث مارست حياة البداوة بكل جوانبها التي تتمثل بالارتحال المستمر ، والاقتتال الداخلي عبر الغزوات القبلية ، والاعتماد على الماشية كمصدر اساسي لديمومة الحياة. وقد جاء في كتاب تاريخ العراق بين احتلالين عن قبائل التركمان انهم" اصحاب خيام ومواشي، يرتحلون تارة الى المصيف وتارة الى المشتى ... وهم قبائل شتى ولكل قبيلة عشائر وبطون وافخاذ لاتحصى ".44

ويملكون تراث ثقافي و ادبي عميقي الجذور ويمكن تلخيصهما في المحاور التالية

أولا – الموروث الشعبي حيث يشمل الأدب الشفاهي غير المكتوب والمتداول ، والمدون وكالاتي :

ـ الادب الشعبي المجهول المؤلف ، وهو الأدب الذي لا يعرف منشأه ولا زمان انشائه ، لذلك يُعدُّ تراثا عاما للشعب. ومن فنون هذا الادب القصص الشعبية. النوادر. النكات. القصّ التعليمي والاخلاقي ، الملاحم ، الحكم والأمثال الشعبية ، الأغاني، الخوريات* [45] ، والبكائيات.

ـ الادب الشعبي معروف المؤلف : وهو الادب الذي انشأه مؤلف معروف و ينقسم الى :

السير ـ وهي لون من القصص الطويلة يتراوح بين النثر والشعر، نظمه شعراء معروفون في الادب التركماني ويطلق عليه بالـ(عاشق) ويسمى (عاشق ادبياتي) أي أدب العشاق. وهو يدور حول البطولات

---

44 العزاوي ، عباس- العراق بين أحتلالين ، الجزء الثالث ، الحكومات التركمانية – مطبعة التفيض الاهلية – بغداد 1939 ص 367

45 *الخوريات هي لون من الوان فلكلور الغناء التركماني الاصيل في العراق وتتالف من مايزيد على العشرين مقاما تحمل خصوصياتها من حيث التركيبه الشعريه المبنية على (الجناس). كانت تلك المقامات تؤدى فترة في المقاهي ايام زمان وتؤدى ليلا في التكايا واثناء المناقب النبوية الشريفة بالناي والدفوف. وتؤدى الان المقامات والخوريات مع الاءلات الموسيقيه مثل العود والقانون والكمان والسنطور وعلى شكل محاوره غنائيه تثير حماس الجمهورالذي يحضر للاءستماع اليهم.

والفروسية والحب ويشتمل على أشعار ملحمية. ولما كان منشئ هذا الفن يتغنى به بآلة موسيقية تركمانية تسمى (الساز) لذلك يطلق عليهم (شعراء الساز) ايضاً.

وقد تطور هذا النوع من الادب الشعبي في المقاهي الشعبية في ليالي الشتاء وكذلك ليالي شهر رمضان المبارك خلال القرنين 16-17 حيث يظهر تأثير الحضارة الاسلامية واضحا لذلك نجد فيها كثيراً من الالفاظ والكلمات العربية والفارسية. ومن اشهر هذه السير (كوروغلو) و(اصلي كرم) و(ارزي قنبر) و(ليلى مجنون).

- الادب الديني وهو الادب الخاص الذي نشأ في ظل المشاعر الدينية المستمدة من روح الدين الاسلامي الحنيف بعد دخول التركمان الى الدين الاسلامي، حينما ساير الادب التركماني القديم، الدين الجديد لينتج نوعا من الادب المحدث بالصبغة الاسلامية، والذي يصنفه بعض الباحثين الى:

- ادب الديوان الذي بقي حكرا على عليةّ القوم من السلاطين والحكام والوزراء واتباعهم.

- ادب التكايا الذي نشأ في زوايا التكايا التي كانت تعد المحفل الادبي والتوجيهي للمتصوفين وفنون هذا الادب هي الانفاس البكتاشية والصوفية والمدائح النبوية.

- الادب الحسيني الذي نشأ في بعض التكايا ثم ترعرع في المساجد والحسينيات والمجالس الحسينية وفنون هذا الادب تزخر بمدائح النبي وآله (ص) والمراثي الحسينية التي تصاحب ايام عاشوراء وزيارة كربلاء في الاربعين .

ثانيا- اثرالطرق الصوفية على التراث الشعبي التركماني

من الطبيعي ان تؤثر المعتقدات الدينية على طبيعة الممارسات الاجتماعية والفلكلورية لاي شعب من الشعوب وتترك اثراً ما على تربيته وثقافته وعلاقاته الانسانية، فقد انتشرت الطرق الصوفية لدى التركمان بشكل واسع خاصة في مناطق كركوك واربيل وبعض القصبات والارياف مثل تلعفر وكفري وغيرها منذ الحكم العثماني عند انتشار الطرق الصوفية في مناطق العراق . والجلي انها وجدت فيهم ارضا خصبة لتقبل هذه الطرق نظرا لروح التدين التي كانت سائدة بين العوائل التركمانية حيث أخذت مدينة كركوك نصيبها الوافر بسبب إرتباطهم الشّديد بالدّين الإسلامي الحنيف، حين انتشرت الطّرق الصّوفية بكثرة ومن بينها:

الطّريقة القادرية، الطريقة النّقشبنديّة، الطريقة المولوية، الطريقة البكتاشية، الطريقة الرّفاعية.

وليس هذا فحسب بل كانت كركوك ملاذا امنا وحاضنة مهمة لمريدي الطرق الصوفية من المناطق الكردية حينما قدمت لهم التكيات الطالبانية والكسنزانيةوغيرها، وقد كانوا موضع تقدير وترحيب من قبل التركمان في كركوك دون أي تمييز او اظهار اية مشاعر معادية، على العكس كانت فرصة للتاخي والمحبة والوئام للتعايش بين القوميات العربية والتركمانية والكردية وغيرها وخطوة ايجابية لوحدة النسيج العراقي وليس ضدها.

لعل الجدير ذكره هنا تلك المظاهر البسيطة التي كان يتميز بها الشيوخ الذين كان يطلق عليهم لقب ال(خليفة) او (الدرويش)، سواء في الملابس او الشعر الطويل والضفائر الطويلة التي تميز البعض منهم فيما كان ينتظم

حولهم عدد غير قليل من المريدين وعدد معين من ضاربي الدفوف المدربين لاحياء حلقات الذكر والمناقب النبوية الشريفة في مناسبات المولد النبوي الشريف وبعض مناسبات الزواج والوفاة والختان والمولود الجديد وعند استقبال الحجيج حيث كان الدراويش في مقدمة من يخرج الى بغداد او الى مسافات غير قريبة وهم يؤدون المناقب النبوية الشريفة والمدائح بواسطة السيارات والقطارات وباصات الخشب في مراسيم احتفالية لاستقبال القادمين من الديار المقدسة ، فيما كانت تقام جلسات واحتفالات اخرى في المناسبات الدينية الاخرى التي يتخللها احيانا ضرب الدرباشة وبعض الاعمال والحركات المعروفة الاخرى.

ثالثا - المولد النبوي الشريف

اما في مجال قراءة المناقب والمدائح النبوية والبكائيات فقد اشتهر عدد لابأس به من القراء التركمان الذين تاثروا بالمدارس البغدادية الشهيرة من جهة وبالمدارس التركية من جهة اخرى فكان ان نتج عنه مدرسة كركوكلية بقالب عربي ونكهة تركية أو بقالب تركي بنكهة عربية وهذه المدرسة بقدر ما تاثرت اثرت وقد وصل تأثيرها الى بغداد والمناطق العراقية الاخرى ما جعل القراء العراقيين عامة ان يطعموا قراءاتهم بالطريقة الكركوكلية المحببة وفق تمازج الثقافات الشعبية العراقية فيما بينها بكل محبة، ومن الطريف ان نذكر هنا بان هناك لوناً من القراءات التركمانية المؤثرة، المثيرة للمشاعر الانسانية تقرأ في مجالس الفاتحة على الموتى يسمى (الشوان) يشبه اللون العربي المعروف ب(الفراقيات) وقد لمعت اسماء نورالدين بقال اوغلو وملاعبد الواحد تركلاني وملا شاكر وغيرهم من الذين كانوا يتقنون اصول المقام ايضا.

رابعا - الموروث الحسيني التركماني

تختزن الذاكرة الشعبية التركمانية الكثير من الادبيات والقصائد والخوريات والمراثي والردات الشعرية الحسينية المتداولة منذ امد بعيد سواء لشعراء معروفين امثال الشاعرين التركمانيين العراقيين (نسيمي البغدادي) و (فضولي البغدادي) والشاعر (خطائي) وغيرهم وكذلك لشعراء غير معروفين بعضها حفظت وجرى تداولها وبعضها الاخر اهمل وضاع اثاره لاعتقاد اصحابها بقلة اهميتها! فيما جرى تداول البعض الاخر من هذه النتاجات والدواوين بسرية وخفاء خشية وقوعها بيد السلطات الحاكمة وبالتالي تعرض مؤلفيها او حائزيها الى عقوبة السجن والعذاب، الامر الذي ادى الى فقدان او ضياع ارث ادبي وجداني غزير يختزل ذاكرة وطن ويعبر بصدق عن تراث شعب مضطهد ، بل يترجم تاريخ صراع الإنسان ضد كل اشكال الظلم السلطوي والاستبداد.. اذ ما برح يستمد قوة ثوريته من القدوة والرمز (الامام الحسين ع).

هذه المنظومة الثورية الهاشمية كانت بمثابة المد المعنوي لقوم جربوا الويلات من جراء الاضطهاد الذي تعرضوا له وما زالوا ! والتركمان قدرهم قدر معظم العراقيين الذين تعرضوا الى الظلم والاضطهاد والتنكيل، فكانت الشعائر الحسينية بالنسبة لهم بمثابة رئة روحية، عاطفية، نفسية وثورية ، ويمكن اعتبار تلك النتاجات التي نشات وترعرعت في احضان المجالس والشعائر الحسينية التي كانت تقام في اغلب المناطق التركمانية ولا

تزال في ايام شهري محرم الحرام وصفر كما في مناطق العراق الاخرى كجزء لايتجزأ من الموروث الشعبي العراقي بكل طقوسه ومعتقداته وشعائره الروحية وخاصة فيما يتعلق بالفنون الانسانية التي تعكس ماساة الحسين "ع" يوم عاشوراء، سواء الجانب الادبي الذي اوردناه او الجانب الدرامي التمثيلي والمسرحي الفطري الذي انتجته هذه الشعائر ايام عاشوراء.

وقد كان لممارسة هذه الشعائر دور كبير في التعايش السلمي ومدرسة ينهل منها التركماني مبادىء القيم العليا وتوحيد الكلمة اضافة الى تبادل الثقافات فيما بين ابناء الوطن الواحد، وكان لقدوم علماء الفقه وخطباء المنابر من بغداد، والنجف، ومدن الجنوب اكبر الاثر في نقل الثقافات العربية الى المناطق التركمانية فيما كان لقدوم الزوار التركمان الى كربلاء على شكل مواكب تسمى مواكب انصار الحسين في الشاحنات وباصات الخشب، اكبر الاثر على الزوار من خلال الاختلاط والتعلم وروح الانسجام والمحبة السائدة في الاجواء الكربلائية خلال زيارة عاشوراء والاربعين عدا الجانب الروحي والمعنوي لمعنى المناسبة ما ادى الى نقل الكثير من العادات والممارسات الشعبية البغدادية والفراتية والجنوبية المحببة الى المناطق التركمانية وبالعكس ليس هذا فحسب ، بل ان مجرد الشعور بالظلم يولد تعاطفا غير محدود مع من وقع عليه الظلم والحيف ، فالتركماني بصورة عامة يتعاطف مع كل مظلوم ومهتضم حقه من ابناء الوطن، طالما كان الحسين رمز الحرية والملاذ من جور الجائرين واستبداد الظالمين .

خامسا - نوروز لدى تركمان العراق.

منذ ان تأسست الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الاولى والى سبعينيات القرن الماضي لم يحتفل بعيد نوروز في العراق على نطاق الدولة الرسمي ، فقط كانت الاحتفالية بين مكونات المجتمع العراقي بشكل محلي ، بعد 21 مارت 1970 اعتبر هذا اليوم عطلة رسمية يحتفل به شعبيا وعلى نطاق ضيق ليس مثل المجتمعات الامة التركية ، وبالنسبة لتركمان العراق فقط يعتبرونها عطلة رسمية دون اقامة مراسيم الاحتفال كما يفعل اخوانهم الاتراك في العالم التركي.

نوروز (اليوم الجديد) في الادب التركماني القديم احتل مكانة رفيعة لدى الشعراء ونتاجاتهم الادبية وبعد مزاوجتها مع الشعر الصوفي في العهد العثماني فسمي بـ(نوروزيات) و كانوا يقرأونها في المناسبات وفي المسامرات الخاصة عند مسؤولي ادارة الدولة بعدها انتشرت بين العامة ،فمن بين ماكتب الشاعر فايز كركوكلى 1834 - 1897 القصيدة النوروزية المشهورة يتناول فيها يوم نوروز.

تراث التركمان الديني :

كان التركمان في القديم وعند موطنهم الام في اسيا الوسطى كانوا يؤمنون بالديانة الشامانية التي تتلخص في الايمان برب الواحد الذي كانوا يسمونه برب السماء (كوك طانري) ولهذا كان تحولهم إلى الإسلام ليس صعبا بخلاف كثير من العرب الذين كانوا وثنيين. " وفي عام 705 م وأبان العهد الاموي كان القائد الاسلامي قتيبة بن

مسلم قد وصل الي ما وراء نهر جيحون (اموداريا) في فتوحاته ونشر الدعوة بين الترك فقبلوها في القسم الغربي من امبراطوريتهم واعتنقوا الاسلام ". 46

وهكذا بدأت تلك القبائل حياتها كأمة على ضوء الاسلام واصبحت جزءا من شعوبها المسلمة وبدأت تتحضر شيئا فشيئا بسرعة كبيرة وتخرج عن عزلتها من تلك الاصقاع البعيدة وتمارس حياة الاستقرار بدل الارتحال وترتبط مع باقي الشعوب في اطار حضاري عام تأخذ منها وتعطي لها وتمزج عاداتها وتقاليدها بعادات وتقاليد تلك الشعوب. وكانت للعقيدة الاسلامية دور كبير في صياغة حياة التركمان من جديد وامدادها بكافة شروط البقاء والاستمرار والتجديد ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال ما يلي:

اولا - ساهم الاسلام بدور اساسي وكبير في تمدين التركمان واخراجهم من الجاهلية وعصر البداوة الى نور الحضارة حيث اصبح لهم كيان مستقر بين الامم والحضارات.

ثانيا - عن طريق الاسلام وحده انتشر التركمان في الارض وتركوا عزلتهم في تلك القفاري والاراضي الصحراوية ووفدوا الى هذه البقاع واستقروا فيها.

ثالثا - بالاسلام اصبح التركمان امة رائدة تملك كل المقومات المطلوبة للامة الحية، ولها رسالة تبشر بها وتقود امما وشعوبا باسم تلك الرسالة.

رابعا - بالاسلام غدا التركمان حكاما وملوكا لدول تضم عدة شعوب اسلامية واسسوا دولا وامارات والتي من اهمها الامبراطورية السلجوقية والدولة التيمورية والامبراطورية العثمانية.

خامسا - بالاسلام اضطلع التركمان بدور حضاري في تاريخ البشرية وخلدتهم صفحاته الناصعة بحروف من ذهب.

وقد اقترن التركمان بالاسلام اقترانا عجيبا الى درجة يذهب بعض المؤرخين الى ان اطلاق اسم التركمان على فئة من الاتراك في آسيا الوسطى في حينه جاء بعد ان دخلت تلك الفئة في الاسلام واعلنت ايمانها. حيث ينقل الدكتور مصطفى جواد في المعجم المستدرك نقلا عن وقائع قزان وبلغار وملوك التتار ما يلي:

" قال ابو الفداء سمّوا بذلك لان كل من اسلم من اتراك خراسان وماوراء النهر في الصدر الاول كان يقال له "صار ترجمانا" لكونه ترجمان بين المسلمين العرب الفاتحين بسبب اختلاطه معهم وتعلمه اللسان منهم وبين من لم يسلم من الاتراك ، حتى صار ذلك علما لهم أي لمن اسلم منهم ثم قيل بالتحريف تركمان ".47

وهناك رأي آخر لا يبعد عن الرأي الاول ومفاده ان كلمة التركمان مركبة من كلمتين (ترك وايمان) ويعني الاتراك المؤمنون بالاسلام ثم قيل بالدمج تركمان. من هنا فان الحديث عن الهوية التركمانية لا يكتمل ولا يكون له معنى ومضمونا الا من خلال فهم دور الاسلام في حياة التركمان وتاثيره المباشر عليها، وفي هذه المسألة

---

[46] الصمانجي ، عزيز قادر – التاريخ السياسي لتركمان العراق – دار الساقي – بيروت 1999 ص 120

[47] جواد ، د.مصطفى- كركوك في التاريخ- مجلة أهل النفط – العدد 40 ، 1954

تتشابه حالة العرب مع التركمان وبشكل تطابقي كبير سواء في مرحلة ما قبل الاسلام او مابعده.

لقد اسدى المسلمون التركمان خدمات جليلة لدينهم الذي اخرجهم من الظلمات الى النور حيث ما ان تشربت قلوبهم بالعقيدة وامتلات نفوسهم بالايمان انطلقوا في مشارق الارض ومغاربها مبشرين وفاتحين وحماة مخلصين للدولة الاسلامية ومن الادوار التي قام بها المسلمون التركمان تجاه عقيدتهم الاسلامية مايلي:

اولا ـ كانوا حماة الخلافة الاسلامية في العهد الاموي والعباسي وما بعده حيث استعانت بهم الولاة في الدفاع عن ثغور المسلمين. ويذكر الدكتور مصطفى جواد انه " كما اجتذب القادة الامويون الاتراك وجندوهم كذلك اجتذبهم العباسيون)". 48

ويقول مؤرخ العراق ابن الفوطي في الجزء الاول من كتابه " كفى هؤلاء الاتراك جيش بني العباس في الفترة المذكورة مؤونة الحرب في الثغور)".49 ويقول شاكر صابر ضابط في كتابه (موجز تاريخ التركمان في العراق الجزء الاول) " لقد كان الخلفاء يرعون التركمان ويعتمدون عليهم في الحروب والفتوحات ويهددون بهم خصومهم ، شاركوا في فتوحات واسعة وحاربوا الملاحدة والروم وقاتلوا بشجاعة).50

ثانيا ـ على ايديهم انتشر الاسلام في اوروبا والبلقان في الفترة الذهبية للامبراطورية العثمانية والفتوحات الاسلامية التي باشرت بها.

ثالثا ـ دربوا الجيش الاسلامي على فنون جديدة في القتال وهم المعروفون بالصفة العسكرية حيث يذكر التاريخ "ان شباب التركمان الذين جندهم ولاة بني امية كانوا على جانب كبير من المهارة والحذق في فنون القتال وقد قاموا بتدريب الشباب العربي المسلم على استعمال الرمي بالسهام عن القوس على الطريقة التركية ".51

وقد ورد عن الامام علي بن ابي طالب في كتاب نهج البلاغة ذكر صفتهم العسكرية تلك مادحا فيهم شجاعتهم وشدة بأسهم في القتال واصرارهم على المضي فيه رغم شدته حيث يقول عليه السلام " كأني اراهم قوما كان وجوههم المجان المطرّفة يلبسون ـ الحرير الابيض ـ والديباج ويعتقبون الخيل العتاق ـ أي يحبسون كرائم الخيل لانفسهم ـ ويكون هناك استحرار ـ اشتداد ـ قتل حتى يمشي المجروح على المقتول ، ويكون المفلت اقلّ من

---

[48] جواد ، د.مصطفى- كركوك في التاريخ- مجلة أهل النفط – العدد 40 ، 1954

[49] أبن الفوطي ، عبد الرزاق بن أحمد- مجمع الاداب في معجم الاسماء والالقاب ، المجلد الاول- مؤسسة الطباعة والنشر (وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي)- طهران 1416 هجرية ص 210 & أبن الفوطي- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة- دار المكتبة العلمية- بيروت 2003 ص 90

[50] الضابط ، شاكر صابر- موجز تاريخ التركمان في العراق ، الجزء الاول- مطبعة الزمان بغداد 1962 ص 23

[51] TOGAN, Prof.Dr. Z.Velidi- Umumi Türk Tarihine Giriş- İstanbul 1970 s 32

المأسور".[52]

رابعا ـ كانوا في طليعة الجيش الاسلامي الذي تصدى للغزاة الصليبيين حيث دحروهم وحرروا قلاعا في فلسطين وفي غيرها من الاراضي الاسلامية من سيطرتهم.

خامسا ـ برز من المسلمين التركمان علماء في الشريعة ومراجع للدين واساتذة العلوم الاسلامية، زخرت بهم كتب السير والتاريخ وانتشر صيتهم في الافاق وبين المسلمين.

سادسا ـ برز من التركمان رجال قاموا باعمال جليلة في التاريخ الاسلامي، منهم زيد بن التركي والي همذان والموصل وحماد التركي الذي ساهم في تشييد بغداد اثناء خلافة المنصور العباسي والفتح بن خاقان واحمد بن طولون الذي اسس الدولة الطولونية في مصر والتي استمرت من سنة 258 هـ حتى سنة 292 هـ والامير صول بن عبد الله وابنه محمد من رجال الدولة العباسية، وابراهيم بن العباس فهو ابو اسحاق الكاتب والاديب المشهور، والوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان، وامير الحاج ابو سعيد طاشتكين بن عبد الله المستنجد الذي حج بالناس ستا وعشرين حجة وقال عنه ابن شاكر الكتبي الدمشقي في كتابه فوات الوفيات انه " كان سمحا كريما، حسن السيرة وافر الحشمة، شجاعا حليما، وكان شيعيا " [53] وعندما توفي اوصى ان يحمل الى مشهد امير المؤمنين الامام علي ودفن هناك. وغيرهم كثيرون مما لا يسع المجال لذكرهم كانوا من اعمدة الدولة الاسلامية ووجهائها المعتمدين.

وعندما بدأ بنو العباس دعايتهم ضد الامويين والمناداة بالرضا من آل محمد وصلت دعايتهم الى المسلمين التركمان في بلاد الترك في تركستان وآسيا الوسطى حيث استنهضوهم داعين الى عيش رفيع جديد واحياء العدل والسنّة ودفع ظلم بني امية عنهم والانتصار لاهل البيت .

ويذكر التاريخ ايضا ان الجيش الذي فتح العراق اثر انقراض الدولة الاموية كان جيش ابي مسلم الخراساني وكانت اغلبيته من الجنود الاتراك والخراسانيين .

علاقة التركمان بالعراق: يذهب المؤرخون الى ان استيطان التركمان في العراق اقدم بكثير من استيطان الاتراك في الاناضول ـ تركيا حاليا- انهم دخلوا العراق منذ فجر التاريخ واصبحوا جزءا من شعبه حيث انقطعت كل صلاتهم وعلاقاتهم مع منشئهم الاول حالهم في ذلك حال القبائل العربية اليمنية التي إستوطنت العراق في فترات تاريخية مختلفة.

---

[52] الإمام علي بن أبي طالب، جمعه الشريف الرضي ، تحقيق أبي حديد- نهج البلاغة ، الخطبة 128 / القسم الثاني

[53] الكتبي ، محمد بن شاكر ، تحقيق إحسان عباس- فوات الوفيات ، الجزء الثاني – دار صادر- بيروت 1974 ص 125

وبالاضافة الى عمق الجذور التاريخية للتركمان في العراق وامتداده الي احقاب طويلة هناك ادوار تاريخية في العراق لعب بها المسلمون التركمان دورا كبيرا حاكمين ومحكومين، ويمكن تلخيص تلك الادوار بالنقاط التالية:

1 ـ دفاعهم عن العراق والتضحية من اجله سواء في السابق عندما كان جزءا من الدولة الاسلامية او فيما بعد عندما تحددت الخارطة الجغرافية بالشكل الحالي ان المواطنين التركمان في العراق كان قد عهد اليهم واجب الدفاع عن وطنهم ضد الهجمات الخارجية والمحافظة على الامن الداخلي ونجدهم لذلك قد اسكنوا في العصر الاموي والعباسي في المدن والثغور والمواقع العسكرية الاستراتيجية في مختلف انحاء العراق، فقد استوطنوا في البصرة، واسط، بغداد، سامراء، تكريت، الموصل، تلعفر، اربيل، كركوك، مندلي، ومناطق ديالى الاخرى وشهرزور وغيرها من المناطق .

ويذكر الدكتور مصطفى جواد في تقديمه لكتاب موجز تاريخ التركمان في العراق انه (لما هجم هولاكو على العراق في اوائل سنة 656 هـ اتفق العرب والاكراد والتركمان على الحرب والدفاع عن العراق خصوصا بغداد وقد قتل منهم عدد كبير من القادة والافراد والمتطوعين).

ومن الامراء التركمان الذين قتلوا في واقعة بغداد ملك الدين محمد بن الطبرس الطاهري وقتل هولاكو الامير شهاب الدين سليمان بن محمود امير التركمان الايواقية والامير عزالدين البامرا الظاهري حاكم بغداد العسكري وغيرهم من الامراء والقادة العسكريين.

ومنذ ذلك التاريخ ومن حين استقرارهم في العراق تابع التركمان دفاعهم عن وطنهم في جميع الاحداث التاريخية والحروب التي كانت تهدف النيل من هذه التربة الطاهرة والارض المقدسة.

2 ـ كان للتركمان في العراق مدن ومناطق خاصة منذ القدم ومع بدايات دخولهم الى هذا البلد واستوطنت في تلك المدن الاجيال تلو الاجيال مارسوا فيها حياة الاستقرار ، وعملوا على عمارتها بالصناعة والزراعة ومن هذه المدن سامراء والتي بنيت في العهد العباسي خصيصا لهم وكركوك واربيل ومندلي وغيرها وقد كان للتركمان شأن في غير الحروب ايضا كالصناعة والزراعة والتجارة والعلوم فقد اثبتوا جدارة وكفاءة وعاشوا في وطنهم العراق احرارا مخلصين سواء اكانوا محاربين ام علماء ام حكاما .

3 ـ أسّس التركمان في العراق عدة امارات ودول والتي من اهمها امارة اتابكية الموصل وامارة آل زين الدين في اربيل وامارة القبجاقية في كركوك ودولة قراقوينلو وآق قوينلو، والدولة الجلائرية.

وهكذا يتبين ان (العراقية) تدخل كمقوم اخر الى جانب الاسلام في تحديد هوية التركمان.

ان (الاسلامية) و(العراقية) كمحددتين للهوية التركمانية لا تلغي الخصوصيات القومية الذاتية من لغة وكيان قومي مستقل وعادات وتقاليد خاصة.

ولكن وكما تبين من السرد التاريخي ان الاسلام هو قاعدة بناء الهوية التركمانية يبني عليها ما عداها ويفسر على ضوئها ما سواها. حيث ان الاسلام لا يمثل في حياة التركمان وتاريخهم مرحلة تجاوزت بل بالبداية الحقيقية

لتاريخهم كأمة هم والعرب المسلمون سواء في ذلك.

ان المحاولات التي يقوم بها البعض من اجل اضفاء الطابع القومي المحض على الهوية التركمانية والبحث عن الذات في خارج دائرة الاسلام عبارة عن اسقاطات ذاتية متاثرة بتجارب تغريبية متأخرة اثبتت فشلها لانها اقحمت في الواقع اقحاما بعيدا عن الصيرورة الذاتية لحركة المجتمع التركي المسلم.

ان الاسلام هو المبرر الوحيد لوجود التركمان في هذه المنطقة واندماجهم مع مجتمعاتها المسلمة بشتى قومياتها وشعوبها.

وان التنكر لهذه الحقيقة سيجعل من التركمان جزيرة تطفو على البحر لا يمت الى واقع هذه المنطقة بجذور. وان التاريخ وعاء الهوية لاي قومية كان وعند استنطاقه يؤكد على ان الاسلام والاسلام وحده هو الذي جاء بالتركمان الى هنا.

وعليه فان الاتجاه الاسلامي في الوسط التركماني هو الاتجاه السليم المنسجم مع حركة التاريخ وواقع المسلمين التركمان، ويمثل العصب الحي الذي يمدّ حاضرهم ومستقبلهم بالحياة كما فعل فيما سبق بماضيهم، وتجاوز هذا الواقع يعني السقوط في التيه الحضاري والانفصال عن الجذور التاريخية الحقيقية.

تسود الديانة الإسلامية في العراق الحالي بين العرب والأكراد والتركمان. وتنقسم الديانة الإسلامية إلى مذهبين رئيسين المذهب السني والمذهب الشيعي، وبالنظر لخلو استمارات جميع الإحصاءات السكانية في العراق من حقل «المذهب» فمن المتعذر ذكر النسب المئوية، ومن الجدير بالذكر أنه حدث اختلاط كبير بين المذهبين نتيجة التزاوج والاختلاط في أماكن السكن. وقد نجد أن القبيلة الواحدة أو العشيرة ينتمي أفرادها إلى المذهبين.

أما الديانة المسيحية فيدين بها كل من الكلدان والسريان والأرمن والأثوريين وهم على مذاهب عدة منهم الكاثوليك والنساطرة والأرثوذكس والبروتستانت. وينتسب كثير من المسيحين في كركوك إلى التركمان وخاصة مسيحيي القلعة حيث كان إنجليهم وصلواتهم باللغة التركية.وينقسم التركمان السنة بين الشافعية والحنفية " وتقدر الإحصائيات التركمانية بأن نصف تركمان العراق هم على المذهب الشيعي، " كما هو وارد في تصريحات الإتحاد الإسلامي التركماني وتذكر المصادر التركمانية بأن هناك أيضاً من التركمان من يدينون بدين أهل الحق والشبك. يوجد في كركوك خليط من التركمان و الأكراد و العرب و الأرمن و المسيحيين. " حيث يشكل التركمان الشيعة غالبية أو نسبة كبيرة من سكان مدن داقوق ، طوزخورماتو ، في حين يتجمع التركمان السنة في كركوك و ألتون كوبري. ويتوزع التركمان الشيعة في مدن تلعفر في محافظة نينوى، وطوز خرماتو في محافظة صلاح الدين، وناحية تازة في محافظة كركوك. أما السنة فأغلبهم يسكنون قضاء كفري في ديالى، فضلا عن كركوك " [54]

---

[54] نجات كوثر أوغلو- صفحات من تاريخ كركوك- من إصدارات الجبهة التركمانية- كركوك 2009 ص180

المطلب الثاني : الإحصائيات (الديمغرافية) (السكانية) عن التركمان

ظل عدد نفوس التركمان في العراق سرا من الأسرار لا يجوز إن يطلع عليه أحد وبشكل يعكس السياسات التصفية ضدهم. فلم يتم تثبيت عددهم حتى ألان في إحصائية محايدة، مثلما هو الحال مع القوميات الأخرى. كمثال بارز لذلك نورد الأرقام التي قدمها اللورد كورزون في المفاوضات الجارية بين تركيا وبريطانيا في السنوات التي سبقت إبرام معاهدة لوزان . ويعلم الجميع أن الوفد البريطا ني برئاسة كورزون كان مستميتا في تقديم أقل رقم ممكن لعدد المواطنين التركمان في ولاية الموصل نظرا لكون ذلك عاملا حاسما في قضية الموصل وقد أكد كورزون أن السلطات البريطانية تحوز على إحصائيات دقيقة جمعت عام1920 وبعناية قصوى من قبل الضباط البريطانيين الذين زارو ا كل جزء من أجزاء الولاية ووضعوا سجلات معتنى بها وفي كل محلة ومدينة وقرية، وإذ كان رئيس الوفد التركي عصمت باشا قد قدم مستندات تفيد بأن عدد التركمان في ولاية الموصل يبلغ 146960 نسمة فأن كورزون قد أدعى بأن هذا الرقم واستنادا إلى الوقائع المار ذكرها من قبله يبلغ 66000 فقط. فإذا أضفنا إلى هذا العدد نسبة عشرة بالمائة أي ما يزيد قليلا عن ستة آلا ف شخص فقط لجميع القاطنين خارج ولاية الموصل وخاصة أقضية لواء ديالى وبغداد نفسها بسبب كونها مركز الإدارة الحكومية، وبعد تطبيق نسبة النمو المعتمدة علميا بواقع4 و 3% سنويا حتى بداية الخمسينات و2 و 3% منذ عام1950 فأن أرقام اللورد كورزون نفسه يدل على أن عدد التركمان فيعام 1957 كان يجب أن يكون 254676شخصا، هذا إذا أخذنا برأي كورزون والبريطانيين دون نقاش رغم مصلحتهم الماسةفي إخفاء العدد الحقيقي،فكيف تهيأ للحكومة العراقية أن تنتج رقم800 ,136 نسمة؟ ولو أخذنا أرقام كورزون مقياسا فأن عدد تركمان العراق حاليا في نهايات عام 2002 يجب أن يكون وفق هذا المقياس 710884 نسمة، فكيف إذن يدعي البعض ممن له مصلحة أكيدة في ذلك أن التركمان لا يتجاوزون 250000 نسبة في كتبهم وأحاديثهم وأدبياتهم ؟ وهل يعني ذلك مثلا أن التركمان قد تعرضوا إلى ابادة جماعية بحيث فقدوا مئات الآلاف من الناس بدل أن يزيد عددهم؟ وإذا كان الكل يعرفون بأن عدد مواطني قضاء تلعفر يزيد عن000 250 نسمة حاليا كلهم من التركمان بالإضافة إلى خمسين ألف آخرين في القرى المحيطة بمدينة الموصل وفي داخل المدينة فماذا يبقى للقائلين والمنادين بهذه الأرقام وهل يتجاهلون مثلا كركوك وأربيل وكفري وطوزخورماتو وداقوق وتازة وآلتون كوبري وقرة تبة وخانقين ومندلي؟ لقد تعمدت السلطات البريطانية وتبعهم في ذلك السياسيون والصحفيون إلى الإصرار على التقليل من عدد المواطنين التركمان في العراق حتى ولو أدى ذلك إلى تناقض مفضوح وصارخ تكذبه الوقائع والأرقام المقدمة من قبلهم بالذات.

فلو نظرنا إلى كتاب " العراق من الانتداب إلى الاستقلال " [55] لمؤلفه اللورد لويد دولبران وقد عاش بضع سنوات مراقبا ومراسلا صحفيا في العراق أثناء حكم الانتداب نراه يتطرق إلى نفوس المواطنين التركمان في العراق عام انتهاء الانتداب أي في عام1932 فيذكر أنهم يبلغون000 ، 60 شخصا متناسيا أن اللورد كورزون نفسه وهو المشهور باستماتته للتقليل من نفوس التركمان في العراق أمام الوفد التركي المفاوض في مؤتمر لوزان قد ذكرهم بعدد لا يقل عن 66000ضمن نطاق ولاية الموصل نفسها وفي عام 1920. ولم يتساءل اللورد ماذا حدث للتركمان فقط منذ ذلك التاريخ ليتناقصوا بينما يزداد نفوس العرب والأكراد والمسيحيين؟ . لقد أظهرت كافة الإحصائيات السكانية الرسمية تعداد سكان التركمان بأرقام لا تمت إلى الواقع بصلة .وجاهدت هذه الإحصائيات دائما أن تحدد نسبتهم كنسبة ثابتةلا تتغير بالنسبة لمجموع السكان وهي 2% لهذا لم يتحر الباحثون الأجانب عن الحقيقةعند تثبيتهم هذه المصادر الإحصائية في بحوثهم ومؤلفاتهم وخاصة في موسوعاتهم.

والشيءالمثير للانتباه، هو إن حسابات الأنظمة العراقية حول نفوس التركمان لم تحسب بمهارة لان الواقع يفند ادعاءات هذه الجهات. " حيث يمكن وبمعادلة رياضية بسيطة تفنيد صحةالمعلومات الإحصائية المعلنة من قبل وزارة التخطيط العراقية. فحسب الإحصائيات المخمنة لعام 1981 يبلغ عدد نفوس المحافظات (التي ينتشر فيها التركمان) كما يلي: الموصل 215ر227ر1 نسمة، صلاح الدين067 ر402 نسمة، كركوك 957ر567 نسمة، ديالى 778ر637 نسمة، اربيل 252ر632 نسمة وعلى هذا الأساس فأن مجموع سكان هذه المحافظات هو 269ر467ر3 نسمة وحسب التخمينات نفسها فمجموع سكان العراق يبلغ 689ر 669ر13 نسمة. وعلى هذا الأساس فأن نسبة 2% التي حرصت المصادر الرسمية على اعتبارها كنسبة ثابتة لنفوس التركمان لا تقبل التغير تعني أن تعداد سكان التركمان هو 393ر273 نسمة من مجموع سكان المحافظات التركمانية والبالغ 269ر467ر3 كما سبق الإشارة إليه. وهذايعني أن نسبتهم في هذه المحافظات 8,7% أي أن كل 8 من مجموع 100 نسمة من سكان المحافظات المذكورة هو تركماني لكنه مجرد زيارة لهذه المناطق تكشف كم أن هذا الاحتمال بعيد عن الواقع، وحتى إنه يمكننا القول بأن العكس هو الصحيح في بعض المحافظات. ومن الأمور المعروفة إن التركمان كانوا يشكلون 95 %من مجموع سكان كركوك حتى عام 1960. إلا أن سياسة التعريب وهجرة عشرات الآلف من العوائل العربية،وهجرة الأكراد إلى كركوك ، ساهمت في انخفاض نسبة التركمان من 95 إلى 75%. ولاحتساب نسبة التركمان بعملية حسابية بسيطة على حساب الإحصائيات السكانية التي

[55] اللورد لويد دولبران- العراق من الانتداب الى الاستقلال 1914 – 1932 – ترجمة الدار العربية للموسوعات- بيروت 1992 ص 122

جرت على مدى 40 عاما اعتبارا من 1947 وحتى 1987، فأن معدل نسبةالسكان في محافظة كركوك فقط يبلغ 19ر5%، ولدى مقارنة هذه النسبة مع مجموع سكان العراق بموجب إحصائيات 1987، فأن تعداد سكان مدينة كركوك سيتحدد بـــ 400ر830 نسمة، وعند احتساب نسبة أل 75% كنسبة للتركمان في هذه المحافظة، فأن تعدادهم فيها يبلغ 800ر622 نسمة. ولدى احتسابنا إياه بموجب إحصائية 1981 المخمنة وحسب معدل السكاني المحافظة آنذاك والذي هو 15ر4% فأن تعداد سكان المحافظة سيتحدد بـــــ000 ر664نسمة وعليه فعند احتساب نسبة الـــ75 كنسبة للتركمان في هذه المحافظة نجد أن تعدادهم يبلغ 000ر498 نسمة من مجموع سكان المحافظة.[56]

وهكذا يظهر بوضوح وبشكل لالبس فيه أن نسبة 2% التي يحرص النظام على تحديدها كنسبة ثابتة للتركمان، لا تعكس نسبتهم الحقيقية لا في عامة البلاد ولا حتى في محافظة كركوك لوحدها .

الإحصاء العام لسنة 1947م :

لقد اجري هذا الاحصاء في التاسع عشر من تشرين الثاني عام 1947م ويعتبر نموذجا لعدم الدقة وكثرة الاخطاء الحسابية . فقد ورد عدد نفوس العراق في هذا الإحصاء 3,467,269 مليون نسمة وحسب البيانات المأخوذة من مديرية الإحصاء التابعة لوزارة التخطيط لعام 1965م . ولكن وبعد اجراء العمليات الاحصائية كشفت وجود التلاعبات الواضحة في العمليات ثبت ذلك بالمصادر الحسابية ولكن رغم المغالطات الكبيرة فقد تبين ان عدد نفوس التركمان كان بحدود 286.005 ألف نسمة أي ما يزيد على 9% من مجموع نفوس العراق .

الإحصاء العام لسنة 1957م :

" يعتبر الاحصاء العام لسنة 1957م الوحيد الذي يمكن التعويل عليه بعد اجراء التصحيح الذي ورد في عام 1959م حيث كشفت مديرية الاحصاء وجود تلاعبات واضحة في عدد التركمان .

واعتبرت نسبة الزيادة السكانية 2,5- 3 % كنسبة أساسية لهذا الإحصاء فقد تم احصاء عدد سكان العراق بحدود 6,240,000 أو 6,340,000 نسمة ، حيث تم تصنيف الشعب العراقي من حيث القوميات والأديان قبل اجراء التصحيح الى :

القومية العربية: 5,018,262 وتمثل 80% من المجموع

القومية الكردية: 1,042,774 وتمثل 16% من المجموع

القومية التركمانية: 136,806 وتمثل 1,5% من المجموع

القومية الاثورية: 100 ألف

---

[56] سرت تركمان ، عاصف- تعداد التركمان في العراق (مقالة) ، موسعة النهرين

www.nahrain.com/d/news/03/01/04

المسلمون: 6,057,493

المسيحيون: 206,202 [57]

الأقلية اليهودية والتي قدرت بعشرات الآلاف وقد هاجر كثير منهم إلى فلسطين عام 1948م والأقلية الازيدية في مناطق الشيخان وسنجار وبعض القرى التابعة للواء الموصل والصابئة ويسكن أغلبها لواء العمارة وبغداد . أن النتائج التي ظهرت في هذا التعداد كانت نتائج غير صحيحة بالنسبة للقومية التركمانية، حيث أعلنت النتائج الأولية على اعتبار نسبة التركمان 136,806 نسمة . ويظهر التناقض عند مقارنة هذه الارقام مع ما أورده سفير العراق في تركيا السيد طالب مشتاق في المؤتمر الصحفي الذي جرى في أنقرة في 21 حزيران 1963م بان عدد التركمان لا يتجاوز 120,000 نسمة من خلال إجابته على سؤال حول القضية التركمانية ومنح التركمان الحكم الذاتي . وهل يعني أن التركمان في العراق قد توقف نموهم السكاني وبدؤوا بالانقراض ، أم انهم تعرضوا إلى إبادة جماعية بينما ازداد عدد العرب والأكراد والاثوريين؟ وهل من المعقول أن التركمان قد زاد عددهم من 60.000 كما فرضه اللورد كورزون عام 1921 م الى 136,000 عام 1957 ؟ وما هذه التناقضات في الارقام ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يستوجب ملاحظة المصادر التالية حول التعداد الصحيح للتركمان في العراق :

1 - التصحيح الصادر من قبل الحكومة العراقية في بداية 1959م: قبل سرد الحقائق الخاصة بهذا التصحيح يجب الإشارة إلى قول عبد الكريم قاسم حول حقوق القوميات والاقليات في العراق وكذلك في قضية التركمان بعد أحداث 14 تموز الدامية 1959م والتي راح ضحيتها خيرة قادة وشباب التركمان حيث أتبعت في هذه الاحداث الوسائل اللاإنسانية للقضاء على التركمان متبعين أساليب القتل والتخويف لتهجير التركمان من مناطقهم . واستشهد في هذه الاحداث خيرة قادة التركمان ومناضليهم والذي بلغ أكثر من 40 شهيدا ، بينما جرح المئات من الاطفال والنساء والشيوخ ونهبت الاسواق والمحلات التجارية للتركمان في كركوك . فقد قال عبد الكريم قاسم مباشرة بعد الاحداث الدموية في 14 تموز 1959م : (وإنني أبارك لاخواني التركمان صبرهم وسوف أسعى جاهدا لرعايتهم فقد أصبح الشعب في هذه الأوقات كتلة واحدة متراصة لا يفرق أبنائه بعد اليوم مفرق) .(إن بلدنا يتكون من عدة قوميات من أبناء الشعب وهم العرب الاقحاح ، ويليهم إخواننا الأكراد فإخواننا التركمان والاقليات الأخرى ، كل هذه القوميات متحابة متآخية فيما بينها لخدمة هذا البلد) .[58] إن هاتين العبارتين

[57] Kerkük'ün Sönmez Ateşi – İzettin Kerkük Armağanı – Irak Türkleri Kültür ve Yardımlaşma Derneği Genel Merkezi – İstanbul 2005 s 198

[58] نفس المصدر اعلاه

العظيمتين تؤكد إن التركمان ليسوا بأقلية بل قومية ثالثة بعد العرب والأكراد ويجب صيانة حقوقهم القومية والسياسية المشروعة في العراق .

2- وإيمانا بمبدأ حماية حقوق الاقليات وتطبيق المساواة بين القوميات أعلنت الحكومة العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم بعد ثورة 14 تموز عام 1958 من أن النتائج التي تم بيانها بخصوص تعداد التركمان عام 1957 لم تكن صحيحة وعليه شكلت لجان التصحيح وتم تعديل تعداد التركمان إلى 567,000 نسمة أي بنسبة 9 % من مجمل نفوس العراق . ولم يدخل في الحسابات تعداد التركمان في تلعفر، وبغداد ومحافظة ديالى حيث ذكر أهل تلعفر بالاعافرة ولم يدخلوا ضمن حسابات التركمان وذلك امتدادا لسياسة التقليل من حجم القومية الثالثة في العراق .

3- ذكرت مجلة الانكوايري البريطانية الصادرة في شباط 1978م في مقالها التركمان الأقلية المنسية في العراق" بأن عدد نفوس التركمان في العراق يزيد على 1,5 مليون نسمة. وذكر في نفس المقال أيضا للكاتبة زبيدة عمر (المصدر في الهامش) بان تعداد التركمان في 1957م كان 500,000 نسمة وسجل عدد التركمان 567,000 نسمة في عام 1959م ". (59) أي أن نسبة التركمان في العراق في نفس العام كان 9.21% مع عدم ذكر أعداد التركمان في تلعفر وبغداد وديالى .

4- وتشير كراسة لجنة الاحتفالات الرسمية في 1959م الفقرة المنشورة في القسم الأخير من الكراس وفي فقرة التركمان بالذات إلى أن عدد التركمان في العراق حسب إحصاءات 1957م كان اكثر من نصف مليون نسمة. [60]

5- حسب توصيات لجنة حقوق الإنسان المعنية بتطبيقات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التابعة للأمم المتحدة بخصوص الوضع في العراق بتاريخ 1997/10/27 الصادر عن مكتب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف التي أقرت بأن :

" التركمان هذه المجموعة السكانية التي تتألف من حوالي 2 مليون إنسان والذين سكنوا العراق منذ أكثر من ألف سنة والذين هم جزء لا يتجزأ من الشعب العراقي ، يعيش أغلبيتهم في منطقة كركوك شمال العراق ، قد أصبحوا هدف لسياسة التطهير العرقي للنظام ".([61]) ويعني هذا أن نسبة التركمان هو أكثر من 9,07% وعند إضافة عدد سكان مدن تلعفر والقرى والقصبات التركمانية في ديالى والتي يبلغ عددها ما لا يقل عن 250,000 نسمة

---

[59]**The Forgotten Minority The Turkomans of Iraq, INQUIRY, London February 1987 by Zubaida Omar**

[60] كراسة لجنة الاحتفالات الرسمية في 1959م التي صدرت باللغة الإنكليزية

[61] سرت التركمان ، عاصف- تعداد التركمان في العراق (مقالة)- موسعة النهرين

www.nahrain.com/d/news/03/01/04/

فسيبلغ العدد الإجمالي للتركمان حوالي 810,000 نسمة حسب إحصائية عام 1957م أي ما يعادل أيضا نسبة 13% .

وهنا نتوجه بالسؤال عن كيفية حساب النسب التي طرحت من قبل بعض أطراف المعارضة من أن التركمان يمثلون فقط 1% من الشعب العراقي والسؤال مطروح أيضا إلى المؤتمرين في مؤتمر صلاح الدين عام 1992م وعن نسبة 6% المفروضة على التركمان وحتى أن هذه النسبة لم يعمل بها أثناء تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي حيث حرم التركمان من المشاركة في التشكيلة السياسية للعراق . وانطبقت الحالة نفسها أثناء كتابة قانون ادارة الدولة المؤقت حيث فوجئ التركمان بالاجحاف الذي ورد بحقهم كما تكررت الحالة أثناء تشكيلة الحكومة العراقية المؤقتة حيث منح التركمان حقيبة وزارية واحدة بينما توزعت الحقائب الاخرى على أسس المحاصصات الطائفية والقومية حسب قوة الاحزاب المشاركة .

6- أفاد التقرير الاميركي السنوي الصادر في التاسع من أيلول 1999م عبر شبكة الانترنت حول حرية الاديان في العراق " بأن 95% من نفوس العراق هم من المسلمين و 5% من غير المسلمين "[62] مما يضع التركمان في حقل المسلمين وبنسبة أكثر من 10% حسب الحسابات السابقة .

7- ما ذكره الكاتب والمحلل السياسي الكندي سكوت تايلور Scott Taylor من خلال زياراته المتكررة الى العراق قبل وبعد سقوط النظام العراقي ومن خلال أبحاثه بأن التركمان يشكلون ثالث أكبر قومية في العراق وأن اعدادهم تصل الى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة يقطنون في الشريط الاستراتيجي ابتداء من تلعفر والى مندلي. [63]

الارقام الاحصائية الواردة في كركوك عام 1970م:

كانت نسبة التركمان في كركوك حسب الدراسات الاحصائية في عام 1960 هو 95% ولكن اتباع سياسات التعريب في العراق وعمليات التهجير القسرية أدت الى إنخفاض هذه النسبة الى 75% في السنوات اللاحقة. وأشارت الدراسات الاحصائية " أن عدد التركمان في مركز مدينة كركوك في عام 1970 م كان بحدود 200 ألف نسمة وتواجد نفس العدد في القرى والضواحي التابعة لها أي أن التركمان كانوا يمثلون 85% من سكان كركوك بينما الاكراد 10% والعرب والاقليات الاخرى 5% . ولو أضفنا عدد التركمان في محافظات الموصل وأربيل وبغداد وديالى وصلاح الدين فأن نسبة التركمان سيزيد على 12% من مجموع سكان العراق حسب إحصاء عام 1970 .وكان سياسة النظام في الإحصاء العام لسنة 1977م واضحا من خلال استخدامه الأساليب

---

[62] كوبرولو ، زياد – التركمان وحقوقهم في العراق الجديد – الشرق الاوسط (جريدة العرب الدولية) – العدد 9099 في 27 اكتوبر عام 2003

وثيقة الديتور العام 2005 :www.maktooblog.com

[63] نفس المصدر

غير الحضارية كالضغط وإصدار التعليمات الإدارية إلى موظفي الإحصاء لتسجيل قسم من العشائر التركمانية عرباً " . 64

الارقام الاحصائية الواردة في 1981م:

لقد بلغ تعداد العراق 13,669,689 نسمة حسب الارقام الاحصائية الواردة والتي اشتقت عن جداول التعداد التقريبي التي نشرتها الحكومة العراقية بتقريرها السنوي الصادر عام 1981. وتم توزيع السكان حسب مايلي :

1. الموصل : 1.227.215 مليون نسمة ويشمل تعداد نفوس كل من تلعفر- قاضي كوي- رشيدية- اسكي موصل- محلبية.
2. أربيل: 632,252 مليون نسمة ويشمل كل من التون كوبري- قره قوش- قوش تبه- كوي سنجق
3. كركوك: 567,957 مليون نسمة ويشمل التعداد كل من تازه خورماتو- دبس- يايجي- ليلان- توركلان- طاووق- قادر كرم .
4. صلاح الدين:402.067 مليون نسمة ويشمل كل من طوز خورماتو- كفري- بسطاملى- سليمان بك- قره تبه-امرلي .
5. ديالى: 637.778 مليون نسمة ويشمل كل من خانقين – مندلي – شهربان - قره غان – قزلرباط – قازانيا - بدرة .

وبذلك يبلغ تعداد التركمان حسب الاحصائيات اعلاه 3.467.269 نسمة .

لقد بلغ عدد نفوس العراق في التعداد السكاني في 17 تشرين الاول عام 1987 م 16,100,000 مليون وذلك حسب البيانات الاحصائية الواردة بالنشرات السنوية الاوربية .

الدراسات الاحصائية في عام 1990م :

ذكرت في الدراسات الاحصائية التي جرت في 1990م النسب المئوية التالية للقوميات في العراق:

القومية	النسبة المئوية
العرب	%60
الاكراد	%20
التركمان	%12
الآثوريين	%4
الاقليات الأخرى	4 (65)

64 سرت تركمان ، عاصف- تعداد التركمان في العراق- موسعة النهرين www.nahrain.com/d/news/03/01/04/

65 الحديثي، طه حمادي: جغرافية السكان، جامعة الموصل 2000م. ص 94

وعند الأخذ بنظر الاعتبار أن تعداد نفوس العراق في 1990م هو 17,742,000 نسمة فان التوزيع السكاني للقوميات سيكون حسب الجدول التالي

القومية	عدد النفوس
العرب	10,645,200
الأكراد	3,548,00
التركمان	2,129,000
الآثوريين	709,680 [66]

هكذا يكون الوزن الحقيقي للتركمان في العراق.[67] *

---

[66] جمهورية العراق ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات 1990 و 2001م

[67] * **ولهذا نرى ضرورة إيضاح أمر هام طالما تغاضى عنه العراقيون عامة والاكراد خاصة وانساق بعض مثقفي التركمان إلى اعتماد نفس المنطوق بمفهوم مخالف ألا وهونشوء الحق الطبيعي لأي مواطن أوجماعة عرقية دون أن يكون العدد عنصرا هاما في إقرار هذه الحقوق، فاستنادا إلى جميع الدساتير العراقية فأن الحق الطبيعي لمواطني العراق لا يترتب بكثرة العدد أو قلته ناهيك عن أن هذا الأمر محسوم بالنسبة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما أعتمده المجتمع الدولي برمته، فلو لاحظنا مبالغة بعض الجهات غير الموضوعية فأن ما يسلمون به من بضعة مئات من الألوف يتجاوز حاليا نفوس بلدان مستقلة منخرطة في المجتمع الدولي ومنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة سواء في منطقة الخليج العربي أو في أوربا أو أفريقيا. فان عراق اليوم يحتاج الى مواطن صالح يدافع عنه وعن أرضه ووجوده ووحدته، مواطن مخلص لبلده وعهده للأرض التي ولد ونشأ عليها، لا يساوم في مستقبله ولا يظلم حقه وحق أبنائه، ويدافع عنه حين يحتل أو يتعرض للغزو الأجنبي ويقاوم كل الظروف المفروضة عليه من أجل الوطن حتى التحرير والنصر المحتوم . ان حقيقة الثقل التركماني في الميزان التعداد العراقي يكمن في ماهيتهم ووطنيتهم واخلاصهم وواقعهم الذي يفرض نفسه بقوة على وجودهم ووزنهم المفروض في الكيان العراقي. فان التركمان في العراق يعتبرون عنصرا مهما للاستقرار الدائم في الوطن وعاملا كبيرا للتوازن والتفاهم والتعاون بين أفراد الشعب، ووجودهم ضروري للوطن كضرورة الساق للشجرة والركائز للبنيان، فهم أحد أركان الرئيسية للصرح العراقي الكبير.**

الفصل الثاني : -

التركمان و الدولة العراقية

كما ذكرنا فإن ظهور التركمان على الخريطة السياسية للعراق يرتبط بتأريخ وجودهم في هذا البلد ، حيث إن هناك مصادر ووثائق عراقية وأجنبية كثيرة تشير بوضوح إلى قدم وجود التركمان في العراق، وتبعا لذلك فقد اندمج التركمان في الحياة العامة للدولة العراقية ، وهو الأمر الذي مهد لهم فيما بعد لأن يلعبوا دورا مهما في بعض المراحل السياسية ، كما تبوأت شخصيات منهم مناصب رفيعة في الدولة ، وبرز كثير منهم في قائمة النخبة العليا في التاريخ والمجتمع العراقي لاحقا ، مؤكدين بذلك حقيقة الانتماء إلى الكيان الوطني العراقي ، وانهم من بناة و حماة هذا الوطن .

ولا يخفى على معظم المعنيين بالشأن العراقي ، أن التركمان يشكلون جزءاً أساسيا من الشعب العراقي ، وانهم ينتشرون على خط قريب من الحدود السورية - العراقية ، ثم يمتد شرقا باتجاه الحدود العراقية - الإيرانية وعلى امتداد هذا الخط تقع المدن والقرى التي يسكنها التركمان ، وتلك التي يشارك سكانها التركمان غيرهم من إخوانهم العراقيين . كما يتواجد التركمان في أنحاء أخرى من العراق ، وإن يكن بكثافة أقل، في بغداد والبصرة ، والكوت والحلة .

وإلى ما تقدم يبدو جليا إن الوضع السكاني والجغرافي والتأريخي يؤكد إن التركمان قومية من القوميات الأساسية إلى جانب العرب والكرد ، وعليه من البديهي الاعتراف والإقرار بأن القضية التركمانية هي جزء رئيسي من القضية الوطنية العراقية ، وينبغي عدم حشرها في خانة الاقليات ، حيث عانى التركمان من التهميش في ظل الحكومات المتعاقبة منذ قيام الدولة العراقية .

المبحث الاول : حقوق التركمان في الدساتير العراقية

الدستور:- كلمة الدستور ليست عربية الأصل ولم تذكر القواميس العربية القديمة هذه الكلمة ولهذا فإن البعض يرجح أنها كلمة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام. وفي المبادئ العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشئون الداخلية والخارجية.

" الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير، وهي تتم بإحدى طريقتين:

الجمعية التأسيسية المنتخبة :حيث يتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه ليقوموا بهذه المهمة خصوصا، وأول من

أخذ بهذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة 1776م.
الاستفتاء الدستوري :حيث يتم وضعه بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية أو بواسطة الحاكم نفسه ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ولا يصبح الدستور نافذا إلا بعد موافقة الشعب عليه

أنواع الدستور

تقسم الدساتير من حيث تدوينها أو عدم تدوينها إلى دساتير مدونة و غير مدونة، ومن حيث طريقة تعديلها إلى دساتير مرنة و دساتير جامدة.

الدساتير المدونة وغير المدونة

الدساتير المدونة :يعتبر الدستور مدونا إذا كانت غالبية قواعده مكتوبة في وثيقة أو عدة وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري.

الدساتير غير المدونة :وهي عبارة عن قواعد عرفية استمر العمل بها لسنوات طويلة حتى أصبحت بمثابة القانون الملزم و تسمى أحيانا الدساتير العرفية، نظرا لأن العرف يعتبر المصدر الرئيسي لقواعدها ، ويعتبر الدستور الإنجليزي المثال الأبرز على الدساتير غير المدونة لأنه يأخذ غالبية أحكامه من العرف، وبعضها من القضاء ، وان وجدت بعض الأحكام الدستورية المكتوبة مثل قانون سنة 1958 الذي سمح للنساء بأن يكن عضوات في مجلس اللوردات.

الدساتير المرنة والدساتير الجامدة

الدساتير المرنة :هي التي يمكن تعديلها بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية أي بواسطة السلطة التشريعية وأبرز مثال لها هو الدستور الإنجليزي.

الدساتير الجامدة :هي التي يستلزم تعديلها إجراءات أشد من تلك التي تم بها تعديل القوانين العادية ، و مثال ذلك دستور أستراليا الفيدرالى ,الذى يتطلب موافقة أعلبية مواطنى أغلبية الولايات، بالإضافة إلى أغلبية الأصوات على المستوى الفيدرالى " [68].

اتجهت الدول المتحضرة إلى كتابة الدساتير التي تضمن حقوق الإنسان وبالأخص حقوق المكونات الصغيرة في المجتمع، وإشاعة الثقافة الوطنية بعيدا عن التعصب والتناحر والتنافس الطائفي الإثني. ولتطبيق الديمقراطية بصورة صحيحة لا بد أن تنسب إلى المكان والزمان وتنسجم مع القيم والأعراف وعدم إغفال معطيات العصر الذي نعيش فيه. إن قبول تعدد القوميات والأديان في العراق يجب أن يتم بقبول الرأي الآخر وعدم إطلاق مفهوم الوصايا من قبل مكون على مكون آخر.

المطلب الاول : حقوق التركماني في دساتير العهد الملكي والعهد الجمهوري

[68] عيون العراق (موقع الكتروني) .www.iraqeyes.com/vb/showthread

الحقوق : لقد اختلف فقهاء القانون في تعريف الحق، حيث حاول كل منهم تعريف الحق حسب انتمائه الفقهي:

اأولا :النظريات التقليدية في تعريف الحق

الفرع الأول:المذهب الشخصي(النظرية الإرادية)

" تزعم هذا المبدأ الفقيه سافينييSavigny ، وينظر إلى الحق من منظور شخصي أي بالنظر على صاحب الحق، فيعرف الحق بأنه ((:قدرة أو سلطة إرادية تثبت للشخص ويستمدها من القانون)).، وجعل هذا المذهب من الحق صفة تلحق صاحبه، لهذا سمي بالمذهب الشخصي "[69].

وقد انتقدت هذه النظرية بسبب أنها تربط الحق بالإرادة، بينما قد يثبت الحق للشخص دون أن تكون له إرادة كالمجنون والصبي غير المميز والجنين، كما قد تثبت للشخص حقوق دون علمه بها كالغائب والوارث الذي تنشأ له حقوق دون تدخله في ثبوتها .وكذلك الموصى له تنشأ له حقوق عن الوصية دون علمه بها، فالحق ينشأ ويثبت لصاحبه دون تدخل إرادته .أما استعمال هذا الحق فلا يكون إلا بالإرادة، ولذا فالصبي غير المميز لا يستعمل حقوقه إلا عن طريق نائبه (الولي أو الوصي).

فالمذهب الشخصي يبين كيفية استعمال الحق دون أن يعرفه، كما يتعارض تعريفه للحق باعتباره قدرة إرادية يخولها القانون لشخص معين - مع المنطق -إذ من غير المنطق ومن غير المتصور أن يعرف أمر معين بما ينتج عن وجوده، فالقدرة تنشأ عن وجود الحق، فهي تعبر عن مضمونه.

كما أن هذه النظرية انتقدت على أساس أن هناك بعض الحقوق التي تنشأ لصاحبها دون أن يكون لإرادته دور فيها كالحقوق التي يكون مصدرها المسؤولية التقصيرية، فحق المضرور يثبت دون أن يكون لإرادته دخل فيه.

الفرع الثاني :المذهب الموضوعي (نظرية المصلحة)

رائد هذه النظرية الفقية الألماني إيهرينغ Ihering ويعرف الحق بأنه مصلحة يحميها القانون، فوفقا لهذا الرأي يتكون الرأي من عنصرين :عنصر موضوعي وآخر شكلي.

ويقصد بـالعنصر الموضوعي :الغاية أو المصلحة التي تعود دائما على صاحب الحق، وقد تكون هذه المصلحة مادية إذا كان الحق ماليا، وقد تكون معنوية إذا كان الحق غير ماليا.

أما العنصر الشكلي :فيتمثل في الحماية القانونية التي يعتبرها ركنا من أركان الحق وهي ضرورية، وتتمثل في الدعوى القضائية التي يدافع بها صاحب الحق عن حقه.

ولقد انتقدت هذه النظرية أيضا بأنها تعرف الحق بغايته إلى جانب أنها تعتبر المصلحة معيارا من وجود الحق، بينما الحق ليس كذلك دائما، فإذا كان من المسلم به أن الحق يكون مصلحة فالعكس ليس صحيح .فمثلا فرض

---

[69] محمدي ، د.فريدة زواوي- المدخل إلى العلوم القانونية، نظرية الحق - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1998، ص.6 -5

الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية حماية للصناعات الوطنية تحقق مصلحة لأصحاب هذه الصناعات، لأن هذه الرسوم تحد من منافسة البضائع الأجنبية لبضائعهم، ورغم ذلك فإن هذه المصلحة لا تعطيهم الحق في فرض تلك الرسوم بأنفسهم.

إلى جانب ذلك فالمصلحة أمر شخصي وذاتي يختلف من شخص إلى آخر، فالمصلحة التي يحصل عليها الشخص من نفس الشيء قد تختلف من شخص إلى آخر حسب هدف كل واحد من الشيء وإذا طبقنا هذه النظرية فالحماية تختلف و تتنوع باختلاف فائدة الأشخاص، مما يؤدي إلى استعصاء تنسيق القواعد القانونية وتوحيدها.

وإذا كان هدف الحق هو المصلحة، فيجب تحديد إطارها لأن القانون لا يحمي إلا المصالح ذات القيمة الاجتماعية الأصلية .والحقيقة هي أن هذا المذهب لم يعرف الحق وإنما عرف هدفه وما يترتب عليه من حماية قانونية.

كما انتقدت هذه النظرية من جهة أخرى بأنها تعتبر الحماية القانونية عنصرا من عناصر الحق، إلا أنه لا يمكن اعتبارها كذلك في جميع الأحوال إذ الحماية تأتي بعد نشأة الحق.

الفرع الثالث :المذهب المختلط

يعرف أصحاب هذا المذهب الحق بأنه سلطة إرادية وهو في ذاته مصلحة يحميها القانون .فيعرف الحق بالقدرة الإرادية المعطاة لشخص في سبيل تحقيق مصلحة يحميها القانون.

" وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات، والتي وجهت للنظريتين السابقتين معا طالما أن التعريف يعتد بهما معا.حيث لا تجتمع السلطة الإرادية والمصلحة لدى نفس الشخص، فإن مقتضى النظريات المختلطة عدم ثبوت الحق لأحد، كما لو كانت المصلحة ثابتة لعديم الأهلية بدون السلطة الإرادية، بينما تثبت هذه السلطة لنائبه دون أن تتوافر فيه المصلحة المقصودة .كما يعاب على هذا التعريف عدم تحديد لجوهر الحق" [70].

ثانيا :النظرية الحديثة في تعريف الحق (نظرية دابان)

نتيجة للانتقادات الموجهة للنظرية السابقة ظهرت نظرية أخرى وهي النظرية الحديثة في تعريف الحق، وحمل لواءها الفقيه البلجيكي دابانDabin ، وتأثر بها أغلب الفقهاء .يعرف أصحاب هذا المذهب الحق بأنه : " ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطريقة قانونية، ويكون له بمقتضاها الحق في التصرف متسلطا على المال معترف له بصفته مالكا أو مستحقا له " [71]، والعناصر الأساسية التي نستخلصها من هذا التعريف هي :

1- الحق يعبر عن سلطة يقرها القانون، أي سلطة مطابقة للقواعد القانونية ويترتب على هذا ضرورة احترام الغير لها، فلابد من احترام الغير لهذا الحق .وذلك بالامتناع عن كل ما من شأنه الإضرار باستئثار الشخص بحقه

---

[70] د .فتحي عبد الرحيم عبد الله و أحمد شوقي محمد الرحمن، النظرية العامة للحق، منشأة المعارف، الإسكندرية2001 ، ص.7

[71] محمدي، د. فريدة زواوي- المرجع السابق، ص.8 -7

والتسلط عليه .فالحقوق مرتبطة بوجود الالتزامات في مواجهة الغير وليست هناك أهمية لحق معين إذا لم يكن الغير ملزم باحترامه وكذلك الحال إذا لم يمكن صاحبه دفع الاعتداء عليه.

وإذا كانت الحماية القانونية لازمة للحق إذ لابد من تدخل السلطة العامة لحمايته إلا أنها ليست عنصرا من عناصر وجوده، فالحق لا يحمى قانونا إلا إذا كان موجودا حقيقة، فالدعوى- - وهي من أهم وسائل الحماية ــ لا يمكن إقامتها إلا للدفاع عن حق موجود ومعترف به.

2- إن الحق يفترض وجود شخص معين يكون صاحبا له، وقد يكون هذا الشخص شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، ويتمتع الشخص الطبيعي بصلاحيته لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات ويكتسب الشخصية القانونية بمجرد وجوبه وهو محمي قانونا وتكون له حقوق في مرحلته الأولى كالجنين، كما أن للمجنون حقوقا أيضا، وإن كانا لا يستطيعان ممارستها شخصيا .إذ ليس للإرادة دور في ذلك ويمكن للغير) الولي، النائب (ممارسة حقوق هؤلاء الأشخاص عن طريق نظام النيابة.

أما الشخص المعنوي فهو افتراض وجود قانوني لتجمع من الأموال أو الأشخاص، فيتحمل الالتزامات ويكسب الحقوق.

3- الحق يرد على قيمة معينة تكون محلا له، وقد يكون هذا المحل شيئا ماديا سواء كان عقارا أو منقولا، كما يمكن أن يكون عملا كالامتناع عن عمل أو القيام بعمل، وقد يكون قيمة معنوية كالإنتاج الفكري أو قيمة ملتصقة بالشخصية كحق الإنسان في سلامة جسمه وحقه في شرفه.

4- يفترض الحق أن تكون لصاحبه سلطة الاستئثار والتسلط على حقه:

*فالاستئثار هو الذي يميز الحق في الواقع يمكن القول بأن الحق ينشئ علاقة بين صاحب الحق ومحله مثال ذلك الشيء محل الملكية(، فهذه العلاقة تمثل الاستئثار بمعنى أن الحق هو ما يختص به صاحبه أي ماله .فالحق ليس المصلحة كما يقول إيهرينغ، حتى ولو كان الحق يحميها، وإنما هو الاستئثار بمصلحة أو بمعنى أدق الاستئثار بشيء يمس الشخص ويهمه ليس بصفته مستفيدا أو له أن يستفيد لكن بصفته أن هذا الشيء يخصه وحده.

*أما التسلط فهو النتيجة الطبيعيةللاستئثار ويقصد به سلطة صاحب الحق على ماله .بمعنى أدق :" السلطة في التصرف الحر في الشيء محل الحق. فالتسلط لا يخلط إذن باستعمال الحق، فاستعمال الحق يتضمن سلطة إيجابية تترجم في مجرد دور للإرادة أما سلطة التصرف فهي رخصة في التصرف في الشيء محل الحق من جانب صاحبه بصفته سيدا عليه" [72].

" ويختلف ذلك باختلاف أنواع الحقوق، إذ يتسع مجال الاستئثار والتسلط في نطاق الحقوق العينية، إذ تكون

---

[72] ابراهيم ، د .نبيل سعد- المدخل إلى القانون، نظرية الحق، منشأة المعارف، الإسكندرية2001

للشخص حرية استعمال واستغلال محل الحق كيفما شاء .بينما يضيق بالنسبة للحقوق الملتصقة بالشخص، إذ حق الشخص في إطارها يقتصر على إلزام الغير بعدم المساس بها واحترامها ولا يملك الشخص التصرف في هذه الحقوق ولا التنازل عنه " [73].

على ضوء ما تقدم، فإنه يتضح مدى صعوبة وضع تعريف للحق يأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة .وإذا كان لنظرية دابان Dabin في تعريف الحق أثر كبير في الفقه الحديث، لما فيها من مزايا على النحو السابق بيانه، لذلك فإن التعريف الذي نستخلصه مما سبق يقع في نفس هذا الإطار، وهو ((:الحق هو الاستئثار الذي يقره القانون لشخص من الأشخاص، ويكون له بمقتضاه إما التسلط على شيء معين أو اقتضاه أداء معين من شخص آخر.))

أما حقوق المكون القومي أو ما يسمى بحقوق الاقليات وكما ورد في ديباجة اعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية والصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة " أن الاهداف الاساسية للامم المتحدة كما أعلنها الميثاق هو تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين "... " أن تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها "... " تشدد على أن التعزيز والاعمال المستمرين لحقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل اطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون من شأنهما ان يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول "... " وأذ تضع في اعتبارها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الاقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ". [74]

ومن هذا المنطلق يمكن أن نصنّف حقوق التركمان كافراد وجماعات ضمن مايسمى بالاقليات القومية والاثنية الموجودة في الامة العراقية أو كما نسميه نحن مكوّن أساسي من مكونات الشعب العراقي ، ونسأل ما مكانها – أي هذه الحقوق - ضمن القانون والدستور العراقي سواء إن كان في العهد الملكي أو الجمهوري..

البند الاول :- في العهد الملكي .

صدر أول دستور عراقي بتاريخ (21 آذار مارس1925) بعد أن اقترن هذا القانون الأساسي بموافقة الملك فيصل الأول، ملك العراق. وللحقيقة فأن أول مسودة للقانون الأساسي قد هيئت فعلا في عام 1921من قبل

---

[73] محمدي ، د. فريدة زواوي، المرجع السابق، ص 8 و ص9

[74] الامم المتحدة / الجمعية العامة / البند 97 (ب) من جدول العمل / أعلان الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم 47 / 135/ في 18/ 12 / 1992

سلطات الانتداب و قبل إعلان العراق كدولة ذات سيادة * [75] واعتمدت هذه المسودة مبدأ عدم التمييز بين العراقيين بسبب القومية أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيد ة. وقد أوعز المندوب السامي بيرسي كوكس بتشكيل لجنة مكونة من قبل بعض الأخصائيين برئاسته لأعداد مسودة القانون الأساسي، وأرسلت المسودة حتى قبل عرضها على الحكومة العراقية المؤقتة إلى وزارة المستعمرات في بريطانيا والتي أبدت بدورها بعض الملاحظات التي أخذت بنظر الاعتبار من قبل لجنة ثانية مثل المواطنين العراقيين فيها كل من ناجي السويدي وساسون حسقيل ورستم حيدر وبعض الموظفين البريطانيين، وقد اعترضت هذه اللجنة على بعض النقاط ومنها صلاحيات البرلمان ومراقبة السلطة التشريعية للحكومة حيث كانت المسودة الأصلية قد أناطت كل هذه الصلاحيات بالملك . وقد وافقت وزارة المستعمرات على هذه التعديلات المطلوبة وأعيدت هذه الصلاحيات إلى السلطة التشريعية وفق المسودة النهائية. و قد طبعت مسودة الدستور المقترح بكميات معينة بالإنجليزية إضافة إلى اللغات الرئيسية الثلاث السائدة آنذاك في العراق وهي العربية والكردية والتركية لتأمين إطلاع أكثر عدد من الناس عليها .بعد كل هذا التأخير تم عرض المسودة النهائية على المجلس التأسيسي في (حزيران يونيو عام 1924) وقامت لجنة مختصة في المجلس بإجراء بعض التعديلات النظامية عليها وأنهت المسودة بواقع 123 ماد ة .وقد تم عرض المسودة النهائية على المجلس في (10 تموز يوليو عام 1924) واقترنت بالموافقة في هذا التاريخ، إلا أن القانون الأساسي لم يعلن لإفساح المجال لتمرير المعاهدة العراقية – البريطانية من المجلس أولا إضافة لحل بعض المواضيع المتعلقة بالحدود والنفط. وقد احتاطت المسودة لذلك بأن نصت المادة 114 منها على اعتبار جميع المراسيم الصادرة منذ عام 1914 من قبل البريطانيين أو ما تبع ذلك من مراسيم صادرة عن الملك فيصل ولحين تاريخ نفاذ القانون الأساسي سارية ونافذة .وقد طرأ على القانون الأساسي العراقي الأول تعديلان أجري أولهما في(29 تموز يوليو عام 1925) واختص بمغادرة الملك لأراضي المملكة ومخصصات أعضاء مجلسي النواب والأعيان وإنشاء المحكمة العليا، أما التعديل الثاني فقد اجري في (27 تشرين الأول أكتوبر عام 1943) مكونا من 50 مادة تناولت تعديل بعض الأحكام إضافة إلى تصحيح بعض الأخطاء اللغوية، وبعد هذا التعديل أصبح القانون الأساسي يتكون من 125 مادة، كما أضيفت فقرة ث انية إلى المادة 120 بشأن ما يتعلق بإعلان الأحكام العرفية . وقد تناول التعديل المسائل التي لا يمكن فيها لمجلس النواب إصدار العفو الشامل بشأنها كما نص على مبدأ قبول التقاليد الدستورية المتبعة في الدول الأخرى مبدأ دستوريا على شرط اتخاذ القرار الخاص بذلك في جلسة خاصة مشتركة بين مجلسي النواب والأعيان .تناول هذا التعديل المادة الثامنة عشر والخاصة بحقوق المواطنة ففسر الحقوق التي يتمتع بها العراقيون بالتساوي والتي كانت عامة

---

[75] * يلاحظ ان هناك تشابه في طريقة وضع دستور للعراق في عهدي الاحتلال البريطاني والاحتلال الامريكي (عامي 1921 و 2004) حيث وضع الدستور باللغة الانكليزية اولا ثم ترجم إلى اللغة العربية .

في الصيغة الأولى بالحقوق المدنية والسياسية وعلى عدم جواز التفريق بينهم وفق أي أساس أو عذر فأ صبحت تقرأ كما يلي:

" العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل، أو اللغة، أو الدين، واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أم عسكرية، ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون ".

ولعل المادة السادسة من هذا القانون الأساسي هي التي جاءت بأصل نظرة الدولة إلى المواطنة في البلد العراقي فنصت على أن:

"لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية، والدين، واللغة."

كما أكملت هذه ا لمباديء بحكم المادة السادسة عشرة والتي تنص على أن :للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا" .

" ويذكر أن لجنة الانتخابات العراقية التي شكلت عام 1920 وعقدت جلستها الأولى في (6 آب أغسطس 1920)دعيت لسن قانون ينتخب بمقتضاه المؤتمر العام . وقد اجتمعت اللجنة بواقع 18 عضوا مثل مدينة كركوك فيها اثنان من التركمان هما عزت باشا الكركوكلي وحسن أفندي زادة خير الله أفندي. والملاحظ أن لائحة الانتداب البريطاني على العراق قد نصت في مادتها الثامنة بوضوح على عدم جواز تمييز فئة على أخرى في العراق بسبب جنسية أو دين أو لغة وتشجيع التعليم بلغات العراق الوطنية وعد م جواز إنكار حق أية فئة في تأييد مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة ووجوب أن لا تضار في ذلك .وقد تعهدت الحكومة العراقية بهذه المباديء في كل مناسبة حيث ورد في خطاب الملك فيصل الأول يوم تتويجه في (23 آب أغسطس) 1923التزامه بمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة، كما نصت معاهدة سنة 1922 بين بريطانيا والعراق في مادتها الثالثة تعهد ملك العراق بأن لا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب دين أو لغة وتأمين حق التعليم بلغاتهم الخاصة . وقد استمر الملك فيصل في دعوته تلك فكان أن ألقى خطابا في 11 (حزيران يونيو 1935) أكد فيه حرية التعليم ب الألسنة المحلية وحرية التقاضي أمام المحاكم بتلك الألسنة (فالكردي يتعلم بلسانه، وكذلك العربي، والتركي) ". 76

وكان من شروط إنهاء الانتداب البريطاني على العراق وقبوله عضوا في عصبة الأمم تقديم ضمانات محدد ة . فبالإضافة إلى وجود" حكومة مستقر ة "كان البند الثاني يتعلق بالحماية الفعالة للأقليات العرقية واللغوية والدينية. وبعد مناقشات طويلة بين مجلس العصبة ولجنة الانتداب الدائمة وافق مجلس عصبة الأمم في (28

---

[76] الهرمزي ، أرشد- التركمان والوطن العراقي- الدار العربية للموسوعات- بيروت لبنان 2005 ص 21 – 25

كانون الثاني يناير 1932) على توصيات لجنة الانتداب و البيان الذي يجب أن تصدر ه الحكومة العراقية، وبعد أن تم بحث البيان في مجلسي النواب والأعيان وتم قبول توافقه مع القانون الأساسي، تم في جلسة مشتركة عقدت في (5 أيار مايو 1932) تخويل الحكومة العراقية إصدار البيان وبعد أن قدمت الصيغة النهائية إلى مجلس العصبة لاستحصال موافقته النهائية في (19 أيار مايو 1932) ، أعلن بصورة نهائية في بغداد بتاريخ (30 أيارمايو1932) من قبل نوري السعيد رئيس وزراء العراق. وبالرغم من أن البيان والتعهد الرسمي للحكومة العراقية قد تضمن في مادتيه التاسعة والعاشرة حماية بعض الحقوق القومية للأكراد والتركمان مثل اعتماد اللغة الكردية والتركية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وإشارته إلى كركوك وكفري باعتبارها تحوي أغلبية تركمانية ملحوظة فان الأكراد والتركمان لم يكونوا متحمسين كثيرا لذلك لان البيان أتى بكل ذلك تحت عنوان حماية الأقليات ومهمشا لدورهم في الشأن العراقي. وكتطبيق لهذه التعهدات فقد صدر قانون اللغات المحلية رقم 74والذي نص على التدريس باللغة التركية في المناطق التي يسكنها التركمان مع النظر في الدعاوى إمام المحاكم باللغة التركية في هذه المناطق ". [77]

نصت المادة السادسة عشرة من الدستور العراقي في العهد الملكي على ما يلي : " للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا ." [78]

بموجب هذا القرار تم إقرار التدريس باللغة التركمانية في المدارس الابتدائية في المناطق التي ينتشر فيها التركمان ،واستمر العمل بهذه المادة حتى السنة الدراسية 1930 - 1931 حيث تم إلغاءها من مدارس مدينة أربيل أولا بينما استمر العمل فيها حتى عام 1937 في مدينة كركوك . رغم أن المادة السادسة من (قانون اللغات المحلية رقم 74 لسنة 1931) كانت تنص على :

" في جميع المدارس الأولية الواردة ذكرها في هذا القانون (دهوك ـ شيخان (لواء الموصل) ،اربيل ـ مخمور (لواء أربيل) ،كركوك ـ كفري (لواء كركوك) تكون اللغة البيتية لأكثرية طلاب تلك المدارس سواء أكانت عربية أو تركية أو كردية ". [79]

---

[77] مردان ، د. نصرت – التركمان أعتزاز بالإنتماء إلى هوية العراق الوطنية (مقالة) – منتديات الزهرة الملونة www.colorrose.com

[78] الهرمزي ، أرشد- التركمان والوطن العراقي- الدار العربية للموسوعات- بيروت ص 24

[79] نفس المصدر ص 27

البند الثاني : ـ في العهد الجمهوري

أطاح انقلاب عسكري صبيحة الرابع عشر من تموز/ يوليو 1958بالنظام الملكي . وأصدر النظام الجمهوري الذي أعلن على أنقاض الحكم الملكي المنهار دستورا مؤقتا في 27 تموز/ يوليو 1958 ألغى فيه للمرة الأولى سواسية المواطنة إذ نصت المادة الثالثة على مايلي:

" يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية " [80]

وعندما حصل انقلاب آخر في(الثامن من شباط فبراير 1963) في بغداد ولملء الفراغ التشريعي الذي حصل بعد سيطرة مجلس قيادة الثورة على السلطة التشريعية إضافة إلى السلطة التنفيذية فقد أصبح لزاما إصدار قانون ينظم نظام الحكم الجديد فصدر قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم 25 لسنة 1963 بتاريخ (29 نيسان أبريل 1963) ولكنه أغفل حقوق المواطن وأقتصر على صلاحيات المجلس الوطني لقياد ة الثورة ورئيس الجمهورية دون أن ينص على إلغاء الدستور المؤقت.

وعندما انهار هذا النظام بانقلاب مضاد في(تشرين الأول أكتوبر عام 1963) أصدر الحكم الجديد دستورا مؤقتا آخر ألغى بموجبه الدستور السابق وقد حرر ذلك في (29 نيسان أبريل) ونشر في (10 - 30 أيار مايو 1964) . وأجريت لهذا الدستور ستة تعديلات تناول التعديل الثاني والصادر في 8 أيلول سبتمبر 1965 بعد محاولة حل القضية الكردية وصدور بيان 29 حزيران يونيو " و إلغاء التعميم فنص في مادته التاسعة عشر المعدلة على مايلي: العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييزبسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر، ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية." (المادة الأولى من التعديل) [81].

أما الدستور الموقت والاخير في نوعه فقد صدر بعد الإنقلاب الذي جاء بحزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في السابع عشر من شهر تموز يوليو 1968 وبعد تصفية الفئة المتعاونة مع البعثيين في الثلاثين من الشهرنفسه ، وقد صدر بتاريخ21 أيلول سبتمبر 1968 وجاء بمباديء جديدة لم تكن موجودة في الدساتير السابقة حيث اعتبرت المادة الأولى أن "الشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها " أما في مسألة الحقوق القومية فقد نصت المادة الحادية والعشرين على:

" العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذاالدستور حقوقهم القومية ضمن

---

[80] الهرمزي ، أرشد- التركمان والوطن العراقي- الدار العربية للموسوعات- بيروت ص29

[81]نفس المصدر ص 30

الوحدة العراقية، وبذلك فقد خطى خطوة أخرى بالاعتراف بالحقوق القومية لكل العراقيين بما فيهم العرب والأكراد أي انه لم يستثن القوميات الأخرى وان لم ينص عليهم بصراحة " [82].

في يوم 1970/1/24 منح النظام الحقوق الثقافية للتركمان وقد صدر من مجلس قيادة الثورة قرار رقم 89 في 1970/1/24 وتضمن مايلي:

" 1- تدريس اللغة التركمانية في مرحلة الدراسة الابتدائية

2- جعل كافة وسائل الإيضاح باللغة التركمانية في جميع المدارس التي تدرس بهذه اللغة .

3- استحداث مديرية الدراسة التركمانية في وزارة التربية والتعليم.

4- تمكين الأدباء والشعراء والكتاب التركمان من تأسيس اتحاد لهم والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص لزيادة قدرتهم وقابلياتهم اللغوية وربط هذا الاتحاد باتحاد الأدباء العراقيين.

5- استحداث مديرية للثقافة التركمانية ترتبط بوزارة الثقافة.

6- إصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة التركمانية .

7- زيادة البرامج التركمانية في تلفزيون كركوك "[83]

إلا انه لم يمض سنة حتى قام بتعيين موظفين موالين للنظام في مديريات التعليم والثقافة التركمانية من اجل حيلولة دون وضع هذا القرار موضع التنفيذ. ولم يدم التدريس بالمدارس المفتوحة كثيرا حيث أغلقت أو الغي التدريس باللغة التركمانية فيها تباعاً . ولأجل تنفيذ إلغاء التعليم والتدريس في المدارس التركمانية قام النظام السابق بإتباع الأساليب التالية :

" 1- قام مدير التربية في محافظة كركوك آنذاك بنقل المعلمين والفنانين التركمان من المناطق التركمانية ، وتعيين البعض في المدارس العربية والكردية ، ونقل بعضهم الى خارج المحافظة والهدف منها إلغاء التدريس باللغة التركمانية في تلك المدارس بحجة عدم وجود المعلمين لتدريس اللغة التركمانية .

2- اللجوء الى جمع التواقيع وتنظيم طلبات مزيفة باسم أولياء أمور الطلبة تفيد بعدم الرغبة بتعليم أولادهم باللغة التركمانية ، ولهذا الغرض شرع النظام في تعيين قائمقامين ومدراء نواحي موالين لنظام الحاكم في المناطق التركمانية وكذلك قام النظام السابق بتعيين مختارين في المناطق التركمانية الذين عمدوا الى تزوير التواقيع وتقديم الطلبات المزيفة إلى السلطات الحاكمة آنذاك .

3- قيام مدير التربية في محافظة كركوك بتحويل المدارس التركمانية التي كان قد فتحها بموجب هذا القرار الى مدارس عربية مع تغيير أسمائها التركمانية إلى العربية ". [84]

---

[82] نفس المصدر اعلاه ص 30

[83] الصمانجي ، عزيز قادر- التاريخ السياسي لتركمان العراق- دار الساقي – بيروت 1999 ص234

[84] نفس المصدر ص 235

أما فيما يتعلق بالحقوق الثقافية ، فقد عمد النظام السابق إلى انحطاط من مستوى الثقافة التركمانية وتفتيتها . ولأجل إلغاء هذا الحقوق فقد اتخذ النظام السابق بعض الإجراءات منها : اجرى النظام السابق بعض التعديلات على القرار ، وألزم بموجبها إصدار الصحف والمجلات باللغتين العربية والتركية القديمة (الحروف العربية) . رفضت وزارة الداخلية الطلب المقدم من لفيف من المثقفين التركمان لتأسيس (اتحاد أدباء التركمان)
ومنحت الإجازة الى جماعة لايمثلون التركمان وكانت النتيجة أن أصبح الاتحاد مجمداً .
" عينت وزارة الإعلام في مديرية الثقافة التركمانية أشخاص لايمتون بصلة الى المثقفين التركمان فأصبحت المديرية عاطلة عن العمل . منع نادي الاخاء التركماني من إصدار مجلة الاخاء (قارداشلق) بالحروف التركية الحديثة ".[85]

أما مشروع دستور تموز 1990 فقد نصّتْ المادة السادسة من المشروع على أن (يتكون شعب العراق من العرب والأكراد ، ويقر الدستور حقوق الاكراد القومية ويضمن الحقوق المشروعة للعراقيين كافة ضمن وحدة الوطن والدولة والمجتمع. المادة السابعة حيث تنص " اللغة العربية هي اللغة الرسمية. وتكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في منطقة الحكم الذاتي ". [86]

وبسقوط النظام السابق في 4 – 9 – 2003 دخل البلاد تحت الاحتلال وقد جرت تشكيل حكومة لتسير امور البلاد لحين إجراء إنتخابات البرلمانية وأصدرت دستور الدائم للبلاد ثم قدمته للاستفتاء عام 2005 حيث ينص:
" الباب الأول ، المبادئ الأساسية ، المادة (4) في أن :

أولا : اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق

ثانيا: يحدد نطاق مصطلح لغة رسمية ، وكيفية تطبيق أحكام هذه المادة بقانون يشمل :

إصدار الجريدة الرسمية باللغتين .

التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النوّاب ، ومجلس الوزراء ، والمحلكم ، والمؤتمرات الرسمية ، يأتي من اللغتين.

ج- الإعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين وإصدار الوثائق الرسمية بهما.

د- فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.

ه- أية مجالات أخرى يحتّمها مبدأ المساواة مثل الأوراق النقدية ، وجوازات السفر ، والطوابع

ثالثا : تستعمل المؤسسات الإتحادية والمؤسسات الرسمية في أقليم كردستان اللغتين العربية والكردية .

---

[85] الصمانجي ، عزيز قادر- التاريخ السياسي لتركمان العراق- دار الساقي – بيروت 1999 ص 235

[86] كوبرولو ، زياد- التركمان وحقوقهم في العراق الجديد- الشرق الاوسط (جريدة العرب الدولية)- العدد 9099 في 27 اكتوبر عام 2003

رابعا : اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الأدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

خامسا : لكل أقليم أو محافظة إتخاذ أية لغة محلية أخرى لغة رسمية أضافية إذا أقرت غالبية سكانها تلك بإستفتاء عام ". 87

المطلب الثاني : تقييم هذه الحقوق من الزاوية القانونية والسياسية

يمكننا تقييم تلك الحقوق من زوايا عديدة توضح المستور والمخفي في الحقب من تاريخ العراق الحديث وتنتقد القوانين والدساتير المعمولة وقتئذ ولحد الان ، وكالاتي:

البند الاول : الحقوق من الزاوية القانونية

يفترض مبدأ المواطنة مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وهذا يستتبع من حيث الضرورة المساواة في تكافؤ الفرص ولا سيما الحق في تولي المناصب الإدارية والسياسية على اختلاف أهميتها ، ومبدأ المساوة في الحقوق والواجبات يعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدساتير حيث أفردت موادا دستورية تكرس فيها المساواة بين المواطنين بعبارات منمقة زاهية المعنى ! إن مبدأ المساواة هو الركيزة الأساسية لمبدأ
سيادة القانون فهو بإقراره هذه المساواة يكون قد أقر مبدأ المواطنة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه الدولة بعيدا عن أي اعتبارات أخرى سواء عرقية أو دينية حيث يقف جميع الناس أما القانون متساوون يمارسون حقوقهم وواجباتهم ضمن هذا الإطار .

أما في الدساتير العراقية فكانت تلك المبادئ موجودة في القانون الاساسي للدولة في العهد الملكي والذي ينص " العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل، أو اللغة، أو الدين، واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أم عسكرية، ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون " . 88

ولعل المادة السادسة من هذا القانون الأساسي هي التي جاءت بأصل نظرة الدولة إلى المواطنة في البلد العراقي فنصت على أن: " لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية، والدين، واللغة ". 89

ونصت المادة السادسة عشرة من الدستور العراقي في العهد الملكي على ما يلي :

" للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا " . 90

---

[87] (هكذا في النص الاصلي) وثيقة الدستور الجديد لعام 2005 www.maktoobblog.com

[88] الهرمزي ، أرشد – التركمان والوطن العراقي- الدار العربية للموسوعات- بيروت 2004 ص23

[89] نفس المصدر ص 23

بموجب هذا القرار تم إقرار التدريس باللغة التركمانية في المدارس الابتدائية في المناطق التي ينتشر فيها التركمان ،واستمر العمل بهذه المادة حتى السنة الدراسية 1930 - 1931 حيث تم إلغاءها من مدارس مدينة أربيل أولا بينما استمر العمل فيها حتى عام 1937 في مدينة كركوك . رغم أن المادة السادسة من (قانون اللغات المحلية رقم 74 لسنة 1931) كانت تنص على :

" في جميع المدارس الأولية الواردة ذكرها في هذا القانون (دهوك ـ شيخان (لواء الموصل) ،اربيل ـ مخمور (لواء أربيل) ،كركوك ـ كفري (لواء كركوك) تكون اللغة البيتية لأكثرية طلاب تلك المدارس سواء أكانت عربية أو تركية أو كردية ". [91]

والغريب أن قرار الإلغاء شمل المناطق التركمانية فقط، بينما استمر العمل بمضمون القانون المذكور بالنسبة للمناطق الكردية. واستمر قرار الالغاء في العهد الجمهوري حتى فاجأ النظام البعثي التركمان والعالم بمنحهم الحقوق الثقافية في 18 كانون الثاني 1970 ومن ضمنها تدريس اللغة التركمانية في مدارس المدن ذات الكثافة التركمانية ثم تم إفراغ محتوها وبالتدريج واصبحت هذه الحقوق مجرد دعاية أعلامية ليس لها وجود على أرض الواقع.

أما الدستور المؤقت الذي صدر في العهد الجمهوري فأنه ألغى تللك المبادئ (المساواة القانونية والسياسية) أو نسخها بتعبير أصح حيث يقول بالنص الواحد " يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيا نة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية " [92] . والملاحظ إن هذه المادة تشير إلى" حقوقهم القومية " أي الحقوق القومية للعرب والأكراد وليس كما يتبادر إلى الذهن من أنه يشير إلى حماية حقوق الأكراد كأقلية ، وبذلك كرس للمرة الأولى من أنه يعترف بالعرب والأكراد فقط كشركاء في الوطن ملغية مبدأ تساوي الحقوق وعدم جواز التفريق بين المواطنين بسبب القومية أو الدين أو اللغة .وبالرغم من ذلك فقد نسخ الدستور المؤقت المادة التاسعة من القانون الأساسي الملغي التي نصت على:

" المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أوالدين أو العقيدة ". [93]

---

[90] نفس المصدر ص 24

[91] الهرمزي ، أرشد – التركمان والوطن العراقي- الدار العربية للموسوعات- بيروت 2004 ص27

[92] نفس المصدر ص 28

[93] نفس المصدر ص 29

لقد كان دستور /27تموز عام 1958 المؤلف من ثلاث وثلاثين مادة مقتضبا نسبيا وكان بنظر زعامة النظام الجديد كانت هذه المواد مجرد مجموعة من قواعد قانونية لاعلاقة لها مع الواقع الفعلي حيث تميز هذا الاخير بظهور الممارسات الفردية وغياب الزعامة الجماعية.

أما دستور عام 1964 - الذي خضع إلى ستة تعديلات - تناول التعديل الثاني والصادر في 8 أيلول سبتمبر 1965بعد محاولة حل القضية الكردية وصدور بيان 29 حزيران يونيو عمد إلى إلغاء التعميم فنص في مادته التاسعة عشر المعدلة على مايلي: " العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر، ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية " المادة الأولى من التعديل [94]. وبذلك اعتمد هذا الدستور الرجوع إلى مبدأ تساوي الحقوق مع إقرار الحقوق القومية للأكراد بشكل خاص لتلك الظروف الخاصة باعتبار أن النص العام لا يستثني أصلا أحدا من المواطنين أو الفئات .

أما الدستور الأخير والمؤقت أيضا فقد صدر في 21 ايلول 1968،وفي العهد الثاني من الحزب ، بعد انقلاب الذي جاء بحزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في (السابع عشر من شهر تموز يوليو 1968).والذي قام في الثلاثين من تموز 1968 بانقلاب على المجموعة التي تعاونتْ معه من داخل النظام السابق نفسه للوثوب على سدة الحكم. وكذلك الحال بالنسبة لدستور 16 تموز 1970 الموقت والمعد ل(24) مرّة حيث جاء بمواد جديدة لم تكن موجودة في الدساتير السابقة حيث نصّ " المادة الخامسة (أ) العراق جزء من أمة العربية (ب) يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور الحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية ". [95]

يقول الدكتور عصمت عبد المجيد بكر " ونتساءل هل هناك حقوق مشروعة وأخرى غير مشروعة ثم إنّ تعبير الأقلية والأقليات يدل على نظرة واضع الدستور للمكونات القومية في العراق، فتعبير الأقلية يفهم منه إنّ هناك قوميات من الدرجة الثانية وربما الثالثة في العراق، وإنّ تعبير الأقلية تعبير خطير يجب حذفه من كل الكتابات السياسية وغيرها ومن الدساتير وأستخدام المكونات القومية بدلا من الأقلية أو الأقليات ". [96]

ونلاحظ في هذا النص الدستوري بأنه لا يذكر أسم التركمان كأنهم قوم لا وجود لهم بالرغم أنهم القومية الثالثة في أرض العراق.

---

[94] الهرمزي ، أرشد – التركمان والوطن العراقي- الدار العربية للموسوعات- بيروت 2004 ص30

[95] نفس المصدر ص 30 – 31

[96] د. عصمت عبدالمجيد بكر – حقوق التركمان في الدستور العراقي الجديد – مجلة قارداشلق العدد 27 السنة 7 – تموز ، ايلول 2005

أما مشروع دستور تموز 1990 فقد نصّتْ المادة السادسة من المشروع على أن (يتكون شعب العراق من العرب والأكراد ويضمن الحقوق المشروعة للعراقيين كافة ضمن وحدة الوطن والدولة والمجتمع) وبذلك أختفى تعبير (الحقوق المشروعة للأقليات) وحل تعبير العرب والأكراد وعندما وصل الأمر الى القوميات أخرى أنقلب النص الى الحقوق المشروعة للعراقيين. وهذا منتهى الأنكار للحقوق القومية للتركمان وكان هذا أمراً طبيعياً من نظام هدفه إذابة القومية التركمانية وإنكار وجودها في العراق.

لابد أن نذكر هنا صدور قرار إقرار الحقوق الثقافية للتركمان بتاريخ 24 كانون الثاني 1970 . لقد كان صدور هذا الإقرار مفاجأة سارة الوقع على التركمان من جهة وغريبة لحد الإندهاش . لقد كان صدور هذا في ليلة وضحاءها قد فاجأ الجميع وحتى المعنيين بالثقافة التركمانية بما فيهم الأدباء والكتاب والصحفيون ورجال التربية والتعليم ومن بينهم استاذ عبد القادر سليمان الذي كان حينئذ رئيس تحرير مجلة (الأخاء – قارداشلق) التركمانية الصادرة في بغداد والتي كانت وسيلة الاعلام الوحيدة لجماهير تركمان العراق، في هذا الصدد يقول الباحث حبيب هورمزلي في مقالته " إن القرار صدر دون أستشارة أو تداول رأي مع الادباء ورجال التربية " [97] وهذا يعني إن إصدار مجلس قيادة الثورة الذي قرارته بمثابة القانون والمؤرخ 24 كانون الثاني 1970 الذي يقرّ بحقوق الثقافية للتركمان له أهداف داخلية وخارجية :

1- أخراج التركمان من حلبة الصراع أو تحييدهم من أجل تثبيت حكم مجموعة من البعثيين في سلطة دولتهم التي كانت لا تزال فتية وضعيفة ، وكذلك فعلوا مع الاشور والاكراد.

2 - جاء هذا القرار تنفيذا لإلتزماتهم السياسية نحو المحافل الدولية وفي هذا الصدد يقول الباحث الهورمزلي وفي نفس المقالة " كانت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قد أصدرتْ عام 1965 قرار اً يتضمن ألتزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدم ممارسة أي شكل من أشكال التمييز العنصري بحق مواطنيها بسبب الدين أو العرق أو اللغة أو القومية ، وأعدتْ المنظمة وثيقة دولية تتضمن هذه المبادئ ودخلتْ هذه الوثيقة حيز التنفيذ في أوائل عام 1969 ، وكان العراق إحدى الدول التي وقعتْ على هذه الوثيقة الدولية في نفس العام وبعد وقت قصير من نفاذها ، وبدأتْ السلطات التشريعية (البرلمانات) في الدول الاعضاء بالمصادقة على الوثيقة واحدة تلو الأخرى ، ولإن الدستور المؤقت العراقي كان يعطي لمجلس قيادة الثورة في العراق سلطة تشريعية بحيث تكون للقرارات الصادرة منه قوة القانون فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً له قوة القانون مؤرخاً في 14 كانون الثاني 1970 بالمصادقة على الوثيقة المذكورة ، وذلك يعني إن العراق ألزم نفسه أمام منظمة الامم المتحدة وأمام المجتمع الدولي بعدم ممارسة التمييز العنصري بين مواطنيه ويإقرار كافة الحقوق يتضمنها بنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان والوثيقة الدولية المذكورة لمواطنيه كافة ، وبعد عشرة أيام فقط من هذا القرار

---

[97] هورمزلي ، حبيب – مهزلة الإقرار الإسمي بالحقوق الثقافية للتركمان – جريدة صوت التركمان – العدد الخامس - مايس 2002

صدر قرار لأقرار الحقوق الثقافية للتركملن (24 كانون ألثاني 1970 وأودعتْ نسخة منه لدى سكرتارية منظمة الامم المتحدة ،وتلى ذلك قرار يخص الاقلية الآثورية وتبعها قرار 11 أذار المتعلق بالأكراد". [98]

3- جاء هذا الإقرار ضد مطالب الحزب الديمقراطي الكرستاتي بزعامة ملا مصطفى البرزاني في ضم كركوك لمناطق الحكم الذاتي الكردية. وثم تعريب هذه المدينة (كركوك) التي تتمتع بثروات هائلة من النفط والغاز والكبريت بعد محو الوجود الثقافي التركماني وذلك بإفراغ محتوى القرار من خلال أصدار قرارات تصعّب عملية التطبيق ومن خلال إستخدام الفقرة (3) من مادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقول (للأباء الحق في إختيار نوع تربية أولادهم).

إذا نظرنا الى نصوص الدستور الجديد لسنة 2005 فأنه لايذكر مصطلح الأقليات وأستعمل بدل عنها مكونات الشعب العراقي وهذا من حسناته ، فالأقليات تعني إن هناك مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة وهذا ينقّص من إنسانية الإنسان. أما المواد التي تخص الوجود الثقافي للتركمان فأنه تحايل عليها كأنها (أي مواد الدستور) تعني الإقصاء وليس ألإقرار... فكيف ذلك ؟. سنحللها فقرةً فقرة ، وبنداً بعد بند:

تقر المادة (4) من المبادئ الأساسية بأن اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق. وهذه تعني بأنهما اللغتان الشرعيتان الوحيدتان في عموم العراق والباقي ومن ضمنها اللغة التركمانية هي لغات غير رسمية وغير دستورية وإن جاءت في الفقرة الخامسة من المادة (4) حيث تنص بأن اللغة التركمانية والسريانية لغتان رسميتان في الوحدات الأدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية. وبنتيجة الهجرة المنظمة والكثيفة إلى مدينة ما من أجل أهداف سياسية قد تتحول اكثرية سكانية لقومية في مرحلة ما إلى أقلية في مرحلة اخرى ، وتكون تلك اللغة التي تتكلم بها تلك القومية التي تحولت من لغة الأكثرية إلى لغة الأقلية في المدينة عندئذ تفقد شرعيتها الرسمية ، وعليها أن تلغي لغتها ووجودها وتستعمل إحدى اللغتين الرسميتين والأقرب هي اللغة الكردية.

فقرة (أ) من نفس المادة تقول إصدار الجريدة الرسمية باللغتين ، والمقصود هنا جريدة الوقائع العراقية تكون باللغة العربية والكردية ، ومن لا يفهم ولا يعرف اللغتين الرسميتين فسيبقى جاهلا بالقوانين والقرارات التي تعلنها الجريدة.

فقرة (ب) من نفس المادة حيث تقول التكلم والمخاطبة في المجالات الرسمية كمجلس النوّاب ،ومجلس الوزراء ، والمحاكم ، والمؤتمرات السياسية يأتي من اللغتين ، ومن لا يفهم اللغتين فليس له الحق في المشاركة السياسية.

فقرة (د) حيث تقول فتح مدارس باللغتين ، المقصود ان على الدولة والحكومة واجب بناء وفتح المدارس باللغتين الرسميتين ، ومن يفتح مدارس باللغات أخرى فالدولة غير مسؤولة ماديا ومعنويا.

---

[98] نفس المصدر اعلاه

أما الفقرة الثالثة من المادة (4) فتنص على أن تستعمل المؤسسات الإتحادية والمؤسسات الرسمية في أقليم كردستلن اللغتين العربية والكردية . إن مصطلح كلمة (كردستان) مصطلح خطير لأنه يعني أرض الكرد وهذا إعتراف بأن أرضهم غير أرض العراق الموحد ، وإضافة بأن الأكراد أعلنوا مرراً وتكراراً بأقامة (كردستان الكبرى) وأن شمال العراق ماهو إلا مقاطعة (كردستان الجنوبي) أي بمعنى أخر إن الاقليم الكردي في شمال العراق هو أقليم كردستان الجنوبي من دولة (كردستان) الكبرى في المستقبل. وبنجاح الأحزاب الكردية على فرض مسمى الكردستان على الدستور وبمباركة الإتلاف الشيعي الذي طرح بدوره مفهوم أقليم الجنوب ، وبأصرار الأكراد والعرب معا على هذه التسميات وأدخالهما ضمن مواد الدستور قام التركمان بدورهم بتسميةالمناطق التي لهم وجود فعلي وأصيل فيها بتركمان أيلي ، ويطالبون بأدخالها ضمن الدستور الجديد وهذا حقهم ، وسيقوم الأثوريين بتسمية مناطقهم بما يحلوا لهم من التسميات وسيطالبون الأعتراف بها وأدخلها ضمن الدستور وكذلك اليزيديون والصابئة وهذا حقهم أيضا. عندئذ سيشّرع قوانين الفصل العنصري وتنشأ مناطق أثنية ، عرقية وينقسم العراق الى فرق وشيع تقاتل بعضها البعض.

وجاء في المادة (121) - وبعد كل ماقيل - يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية المختلفة كالتركمان والكلدوأشور وسأئر المكونات الأخرى ، وينظم ذلك بقانون ".[99] و نجد نحن أن الحقوق المعطاة والمنظمة بقانون ستحدده الكتل الكبيرة في مجلس النواب والضمانات لم توثق في الدستور بصورة نهائية كما هي للقوميتين الرئسيتين ، وهذا يؤكد تهميش دور القوميات الأخرى.

نستنتج فيما سبق بأن التركمان في تاريخهم السياسي لم يتعرضوا كما تعرضوا الأن إلى عملية تحايل دستوري من خلال مواد الأساسية للدستور ومادة (140) السيئة الصيت التي تحاول إلحاق محافظة كركوك بأقليم الكردي (كردستان) وبالتالي محو وجود التركماني.

إذا نظرنا إلى الموضوع بنظرة مختلفة نجد إن موضوع حقوق القوميات الصغيرة أو ما يسمى حقوق الاقليات هي من أبرز التحديات التي واجهتها وتواجهها الدولية العراقية ومنذ تأسيسها ، فمشكلة الاقليات مشكلة متشعبة ومعقدة ولها جذورها التاريخية وأبعادها السياسية والإنسانية وأهم نواحي هذه المشكلة تكمن في عدم اعتراف الأنظمة المتعاقبة بهذه المشكلة في محاولة جاهدة منها للتعتيم عليها وطمس معالمها ظنا منها أن هذا التعتيم يلغي المشكلة !

كما دخلت مشكلة الأقليات ضمن دائرة التوازنات الإقليمية كورقة رابحة تمسك بعض الدول بطرف خيطها للتأثير على الدول الأخرى التي تعاني من هذه المشكلة عن طريق القيام بدعم الحركات السياسية وحتى العسكرية التي تقوم في مناطق الأقليات مما يخضع هذه الحركات لحركة استثمار الإقليمي ولعبة التوازن بين الدول ، مما

[99] هكذا في النص الاصلي

يجعل مصير هذه الحركات خاضعا للعبة الصفقات السياسية ، وقد تترك وحيدة لتلاقي مصيرها المحتوم عند أول صفقة ، ومما يزيد الأزمة تعقيدا تلك النظرة المستريبة من السلطات المركزية لهذه الأقليات ، كونها غالبا ما تتجمع في مناطق بعيدة عن جغرافية السلطة المركزية ، لذلك كانت نظرة الحذر والريبة وعدم الثقة بل والخوف من تحول هذه الأقليات إلى خنجر مسموم يدق في صدر الوحدة الجغرافية للبلاد هي السمة الغالبة لنظرة السلطات المركزية لأي مطالب أقلية بنوع من الحقوق السياسية والثقافية. فتعمد هذه الأنظمة إلى محاولة تغيير المعادلة الديمغرافية لمناطق الأقليات بزرع جزر سكانية من " العرب " تحيط بهذه المناطق إضافة إلى محاولة التضييق اقتصاديا وسياسيا على الأقليات بهدف دفعهم للهجرة عن مناطقهم وبالتالي ذوبانهم في المناطق التي يعيشون فيها . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل يتعارض مبدأ المواطنة مع حفظ حقوق الأقليات ؟

يكفل مبدأ المواطنة من حيث الأساس تساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات ، ويكفل لهم مبدأ تكافؤ الفرص لذلك فإن رفض مصطلح الأقليات على المستوى الرسمي يعود في جانب كبير منه إلى القول بأن مبدأ سيادة القانون يلغي أي معنى للقول بوجود أقلية في الدولة طالما أن جميع المواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات لذلك يغدو الحديث عن (الأقلية) بمثابة إذكاء لنار الفتنة والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد بما يهدد وحدتها الوطنية. فإذا عدنا إلى مبدأ سيادة القانون فإننا لا نجد غضاضة في إعطاء الأقليات القومية والدينية حقوقا تكفل لها الحفاظ على هويتها الحضارية والثقافية طالما أن الإنتماء للوطن الواحد هو الذي يرخي بظلاله على مختلف أوجه الحياة لأبناء الوطن ، فتعدد الثقافات والأعراق هو عامل ثراء لا عامل شقاء كما لا يمكن أن تغيب عن نظرنا مسألة هامة وأساسية وهي أنه ليست الإعتبارت القومية بالضرورة هي التي تلعب الدور الأساسي في النظرة إلى وجود الأقليات وإعطائها حقوقها بل تلعب الديمقراطية الدور الأبرز في هذا الموضوع ، فغياب الديمقراطية في العديد من الدول يجعل من جميع المواطنين بمثابة أقليات في وطنهم . لذلك فإن قسم كبير من أبناء الوطن يعيشون غربة حقيقة في أوطانهم ، حيث يغدو مفهوم المواطنة مجرد كلمة تطبع على البطاقة الشخصية في الوقت الذي يتجمهر الآلاف من أبناء الوطن أمام أبواب السفارات بحثا عن فرصة للهجرة .

البند الثاني: الحقوق من الزاوية السياسية

يُعد عنصر السكان، كما هو معروف، لدى معظم المطلعين على قواعد القانون الدولي العام والقانون الدستوري.. العنصر الأساس اللازم لقيام الدولة، إذ لولاه مع توافر العناصر الأخرى ما قامت الدولة.

والوضع المثالي المفترض لنشوء أية دولة، هو اتصاف رعاياها بصفات عامة مشتركة، كاتحادهم من ناحية الجنس، اللغة، الدين، القومية، الأماني... لأنه باشتراك أفراد الشعب الواحد في جميع هذه الصفات، فإن احتمالية الاستقرار والانسجام تتزايد، إلا أن وضعا كهذا نادر التحقق، فالواقع يظهر تفاوت أبناء الشعب الواحد في جميع أو أغلب النواحي المشار إليها، اوبمعنى آخر تنوع القوميات في البلد الواحد . منها القومية الكبيرة ذات ثقل سكاني كبير وبجانبها قوميات الصغيرة التي تحاول أن تجد موضع قدم في المصالح المشتركة والمتقاسمة بين

أبناء الوطن الواحد ، مما يؤدي بالتالي إلى نشوء فئة أو فئات تمتاز بالهيمنة السياسية، عكس ما تتميز به الفئة الصغيرة و التي يطلق عليها "الأقلية" مقارنة مع ثقل السكاني للقومية الكبيرة.

وهذا التمايز بالتالي، يؤدي إلى وجود مسألة تسمى بمشكلة الأقليات، كمشكلة فعلية لها جوانبها السياسية والقانونية والاجتماعية كذلك.

لقد جاهد وناضل التركمان (كأقلية من الاقليات العراقية) منذ تاسيس الدولة العراقية لأجل الحصول على مطاليبهم لكــن دون جدوى . ففي عام 1960 قدمت مجموعة من التركمان بطلب إلى الحكومة العراقية لتأسيس نادي الإخاء التركماني. وبعد مرور عشر سنوات قام النظام بتنفيذ جزء من هذه المطاليب (من ضمن مطاليب التركمان) في 1970/1/24 من خلال الدستور المؤقت ولكن بشكل صوري، وتضمنت الحقوق الثقافية الممنوحة للتركمان منها استحداث مديرية الدراسات التركمانية في وزارة التربية والتعليم ، وتدريس اللغة التركمانية في المرحلة الابتدائية ، وزيادة برامج تلفزيون كركوك وإصدار صحيفة أسبوعية (يورد) ، ومجلة شهرية (بيرليق سسي) باللغة التركمانية إلا أن هذه القرارات لم تكن تعبر عن مصداقية النظام حول ما يتعلق بمنح الحقوق القومية للقوميات في العراق، وعندما لمست الجماهير التركمانية تلكوء النظام فــي تطبيق قرار الحقوق الثقافية بعد مرور عام واحد على إعلانه أعلنت عن غضبها في 1971/11/2 ، وقامت بالمظاهرات في بغداد وكركوك وبقية المناطق التركمانية، وقد شارك في هذه المظاهرات لفيف من الشباب والطلبة ، والعمال ورفعوا شعار (التطبيق الصحيح للحقوق الثقافية مطلب الآلاف المؤلفة من التركمان) وقد هاجمت قوات النظام البعثي المتظاهرين واعتقلت عدد كبير منهم كما قامت بتمزيق اللافتات مما يدل على حقدهم على التركمان.

وبعد مرور خمسة وعشرون عاما على إعطاء هذه الحقوق للتركمان ، صدر الدستور العراقي الدائمي عام 1995 والذي ينص على(أن الشعب العراقي يتكون من العرب والأكراد) دون ذكر للقوميتين التركمانية والآشورية ، وإذا ما آخذنا الأحكام الدستورية التي وردت في جميع هذه الدساتير وقارناها مع الواقع السياسي نجد أنها كانت بعيدة كل البعد عن التطبيق وكانت جميعها خاضعة لارادة الملك في القانون الاساسي وادارة رئيس الجمهورية في دساتير العهد الجمهوري فقد تلقاها الرؤساء وكأنها حبر على الورق يمكن تحويرها حسب رغباتهم ومخططاتهم ، لذا فلا يمكن للتركمان أن ينالوا حقوقهــم القومية ويضمنوا الحياة الإنسانية الكريمة ألا إذا اخذوا دورهم وأصبحت لهم كلمتهــم المسموعة بين التنظيمات السياسية الداخلية والخارج.

وبعد سقوط نظام السابق يوم 9/ 4 /2003 واستلام السلطة من قبل الحاكم المدني الأمريكي وقوات الاحتلال ثم تشكيل مجلس الحكم المؤقت وصولا إلى تشكيل لجنة صياغة مسودة الدستور المؤقت واقرارها يوم 8 / آذار /2004 . وجاء الدستور الموقت على ما يبدو ليخلق عراقاً جديداً ثنائي القوميـة واللغـة وينذر بالمزيد من التقسيم والتشرذم اكثر مما يمهد لاستعادة الوحدة الوطنية العراقية ..

واما الدستور الجديد في عام 2005 فقد جاء ليحول العراق من دولة مركزية إلى حكومات فيدرالية اللامركزية

مستقبلاً مسترضية بها بعض مكونات وطوائف الشعب العراقي ، وكذلك إعطاء الحقوق لبعض القوميات اكثر من حجمها وتعويضهم بالخسائر والأضرار المادية دون غيرهم ، وهذا يدل على عدم تحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمع العراقي ، و وفق نظام التصويت ثلثا مجموع أي إذا اعترض ثلاث محافظات على الدستور فان الدستور سيفشل ، فوضع الدستور الجديد بهذا الشكل قد يكرس تجزئة العراق وإضعافه من حيث هو دولة عرفت بالوحدة والتماسك طوال 80 عاماً مضت.* [100]

وتكتسب دراسة مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط، عموما، وفي وطننا، خصوصا أهمية كبرى ، وذلك باعتبار أن ظاهرة الأقلية معروفة فيها بلا استثناء تقريبا، وبحيث أنه يمكن أن نطلق عليها "بلاد الأقليات."

وإن مشكلة كهذه تعد مألوفة لا تخلو منها أية دولة، وقد تتفاقم أحيانا لتصل إلى حد المطالبة بالانفصال التام عن الدولة الأم ، رغم كل الروابط المعنوية التي تربطها بها. ولتصل في أحيان أخرى إلى درجة سعي دول معينة إلى ضم الأفراد الذي تربطهم معها روابط معنوية أو قومية.

إن وجود الأقليات القومية في كل دولة هو الأساس، وعدم وجودها هو الاستثناء، وهذا يقتضي البحث في معنى الأقلية وتمييزها عن كل ما يشتبه به من مصطلحات، ومن ثم التطرق إلى اهم المعاهدات الدولية ذات العلاقة ، وإلى الضمانات التي وفرتها النصوص والمواثيق الدولية لحماية الأقليات القومية في العالم . ولا يفوتني هنا أن أذكر بأن تطورا كبيرا قد طرأ على مسألة حماية حقوق الأقليات أو حقوق الإنسان عامة، فحتى مطلع القرن العشرين، كانت تلك من صميم اختصاص كل دولة، وليس للدول الأخرى أو المجتمع الدولي، أن يتدخلا بأي شكل كان وتحت أية ذريعة كانت، فيما يُعد من الشؤون الداخلية.

المبحث الثاني : التواجد العربي والكردي في كركوك

من المعلوم ان عملية ظهور النفط في مدينة كركوك ترجع الى العام 1927، وبدأت عملية استخراج النفط في المدينة في العام 1934 من قبل شركة النفط العراقية وبمشاركة عدد من الشركات الاجنبية المتخصصة بصناعة النفط وخاصة البريطانية منها. بمعنى اخر أن التدفق التلقائي للنفط في منطقة باباكركر جلب إنتباه الشركات الاجنبية مما حدى بها لاستخراج النفط بصورة منظمة من حقل بابا كركر في سنة 1934، علما أن استخراج النفط كان يتم قبل هذا التاريخ بطرق بدائية. " وتقدر كمية المخزون الاحتياطي لحقول النفط في كركوك بأكثر من 10 مليار برميل بقدرة إنتاجية قدرها750 ألف برميل إلى مليون برميل يوميا ". [101]

---

[100] * كشف النقاب عن أن مسودة الدستور وردت جاهزة وباللغة الإنكليزية ثم تمت ترجمتها فيما بعد الى العربية وان فرصة مناقشة مواد المسودة وفقراتها كانت محدودة ان لم تكن شبه معدومة ..

[101] كوثر اوغلو ، نجات- نفط كركوك مصدر بلاء على التركمان- موسوعة تركمان العراق www.alturkmani.com/makalat/

فأصبحت كركوك مركزاً لادارة شركة نفط العراق (I.P.C) منذ 1931 ولم يستفد اهالي كركوك من هذه الثروة العظيمة ، علماً بأنهم الأصحاب الشرعيون منذ الأزل ، لان مسؤولي الشركة لم يستخدموا اهالي كركوك في أعمالهم. والبلاء الاعظم الذي جاء من وراء النفط هو التغير الحاصل في الواقع الديموغرافي للمدينة .
عندما أصبحت المدينة مركزاً لادارة الشركة عام 1931 ، فان المدينة قد استهوت الكثير من الناس من غير أبنائها ومن المدن الأخرى ، وبناءً على هذا " فقد ازداد عدد سكان كركوك بشكل استثنائي .حيث كان عدد سكان المدينة في عام 1919 نحو 42000 وفي عام 1927 اصبح عددهم 53500 ثم ازداد هذا العدد حتى بلغ 153172 نسمة في عام 1957 ". [102]
وقامت إدارة الشركة ببناء أحياء جديدة في كركوك لاسكان العاملين لديها وكانت حصة المستقدمين تفوق حصة ابناء المدينة بكثير فاستحدثت منطقة عرفة ، وكذلك تم بناء دور سكنية يسمى " شركت ئه ولرى" ، أي دور الشركة داخل احياء مدينة كركوك للغرض اعلاه . وخاصة في أحياء شاطرلو والماس وكاور باغى وتسعين الجديدة .
وفي سنة 1968 أوصدت أبواب الشركة كلياً بوجه التركمان ، بسبب تطبيق نظام البعث سياسة التطهير العرقي في كركوك ، وتم جلب مئات الآلاف من شتى أرجاء العراق وتعيينهم في شركة نفط العراق . و في سنة 1972 أُستحدث لهم حي يضم الفي دار في منطقة عرفة وسكنوا فيها . وكان الذين جاءوا إلى المدينة من أجل العمل وليس البقاء فيها إلى الابد علما بان قسم كبير منهم قد تركوا عوائلهم في قراهم ومدنهم الاصلية ، ليزوروهم بين حين وآخر ، أما الذين أستقروا وسكنوا مع عوائلهم في بيوت التي أنشأتها الشركة أو الدولة لهم فإنهم بقوا غرباء عن أهل المدينة تأكلهم الحسرة والحنين إلى قراهم ومدنهم الاصلية . ومن هنا نشأ مفهوم التواجد في مدينة كركوك وما أعقبه من التناحر والصراع.

المطلب الاول : تواجد العرب في كركوك :

التواجد العربي في شمال العراق كان قليلا أو معدوما في نهاية قرن التاسع عشر وبالاخص في مدينة كركوك حيث كانت يتجول في أطرافها بعض رعاة الغنم بعد أن يشح الماء والكلأ في المناطق الصحراوية القريبة أو يزورها بعض شعراء الربابة من أجل التكسب من خلال مدح الأغوات المتنفذين في المدينة. وعند سقوط الدولة العثمانية في حرب العالمية الاولى بقي الامر على حاله حتى أنفجر النفط في المدينة فأنقلب الحال وبدات الهجرات ، وكانت بمراحل مختلفة من أجل أهداف إقتصادية أو سياسية:

[102] نفس المصدر

1- تم إفتتاح أول شارع في كركوك بأسم سراي جاده سي (شارع السراي) في عام 1928 وكان على إمتداد خاصة جاي (نهر الخاصة) ، وبعدها أستبدل بأسم (شارع غازي) ، وأستبدل الأسم بعد ذلك (بشارع الثورة) ، وكان هذا تمهيداً لعمليات تعريب الاسماء في المدينة.

2- عمل نوري سعيد على تعريب كركوك بتوطين الموظفين العرب فيها ، مستخدما أسلوب نقل الموظفين سنويا منها وإليها ، فالموظفين التركمان والأكراد كانوا ينقلون سنويا إلى محافظات الاخرى لقضاء أربع سنوات خدمة مدنية فيها ، وينقل إلى كركوك موظفين عرب ليقضوا بقية عمرهم الوظيفي والحياتي فيها.

3- العشائر والعوائل العربية التي سكنت كركوك :

العُبيد : سكنت العشيرة في كركوك عبر مرحلتين :

المرحلة الأولى : سكنت العشيرة منطقة حمرين وغربها أواسط القرن التاسع عشر بعد إنسحابها من منطقة الثرثار أمام قوة وشراسة عشيرة (الشُمر) وشملت هذه الموجة رئاسة العشيرة والأقربين إليهم.

أما المرحلة اللاحقى لهجرة العُبيد فأنها سكنتْ السهل الممتدد شرق حمرين عام 1936 بناء على الأمر الصادر من رئيس وزراء العراق ياسين الهاشمي وبأشراف كلي من قبله بعد توفيره مستلزمات الأستطيان لهم.

الجبور : سكنتْ العشيرة الضفة الشرقية لنهر الزاب الصغير منطقة الحويجة الحالية بعد عبوره من مناطق الزاب ومخمور والفتحة عام 1936 م بدعم وتشجيع من قبل وزارة ياسين الهاشمي ذات النزعة العروبية بمنحهم الأمتيازات المختلفة لغرض أسكانهم كركوك كما حصل مع عشيرة العبيد ، وكانت هذه أولى الخطوات الفعلية لعملية تعريب كركوك.

الحمدانيين : سكنتْ العشيرة منطقة الدبس وضواحيها بحلول عام 1950 بعد أن سمحتْ لهم شركات النفط الأجنبية العاملة في دبس وباي حسن بالأشتغال طلباً للرزق والمعيشة وإمتهن آخرون منهم حياة الرعي في مناطق التون كوبري ودبس وباجوان.

النعيم : سكنتْ عوائل منهم أحياء كركوك المختلفة أواخر أيام السلطان عبدالحميد وبدعم منه لأسباب دينية بحتة، حيث أندمج معظمهم مع أهالي كركوك بمرور الزمن ليصبح معظمهم تركماناً.

الحديديون : سكان الحديديون كركوك بخمسة عوائل رحّل سكنتْ منطقة الحي الصناعي الحالي مع عام 1915طلباً للرزق بتزويدهم المدينة بالألبان ومشتقاتها ، وأن أول محاولة للسكن داخل المدينة كانت عام 1939 وفي منطقة المحافظة الحالية ولعدد قليل من العوائل تبعتها سكنهم كعشيرة في منطقة تواجدهم الحالي عام 1960 وبعد حصول الموافقات الرسمية بتخصيص 20 قطعة أرض سكنية لهم سكنتها 80 عائلة حصة الواحدة 75 م2 علما أن الملك فيصل الأول أمر بترحيلهم خارج المدينة.

وبأكتشاف النفط في كركوك وأستخراجه دعتْ الحاجة الى مزيد من الأيدي العاملة والغنى في الثروات فتقاطر غرباء المدينة الى المدينة يسيل لعابهم إلى هذه الثروات فنشأ التنفاس والحصول على أكبر قدر منها، عنئذ ظهر

الصراع العرب والكرد حول السيطرة على المدينة ومقدراتها فنشأ مفهومي التعريب والتكريد منذ ذلك الوقت وكان ذروة هذا الصراع هي مجزرة كركوك عام 1959 من أجل تهجير القسري للتركمان من المدينة وإحلال مكانهم.

وبإنقلاب 17 و 30 تموز عام 1968 دخل هذا الصراع عصراً جديداً بتغليب العنصر العربي على العنصر الكردي في عملية منظمة لتعريب المدينة من إستقدام عرب الجنوب وإعطائهم أراضي ومبالغ لبناء مساكن عليها فنشأ حي العروبة على منطقة القصّابخانة التركمانية (مئات الدور) والأحياء التالية :

" 1- حي الكرامة : بنيتْ حوالي 600 وحدة سكنية ما بين عامي 1972 – 1973 و500 وحدة سكنية بعد هذا التاريخ.

2- حي المثنى في منطقة المصلى التركمانية.

3- دور العمل الشعبي : بُنيتْ (300 – 400) دار على طريق كركوك – دبس

4- حي الضباط (500) دار، مقابل معسكر كركوك – المطار العسكري وعلى طول سكة الحديد ومحطة قطار بغداد.

وأحياء سكنية مستحدثة في منطقة الواقعة بين معسكر كركوك – ومحطة القطار وحي تسعين – وطريق الحويجة – تكريت – ثم طريق كركوك – بغداد ومحطة تلفزيون إلى نهر (خاصة صو) وهذه الأحياء هي :

5- حي البعث ، (800) دار في منطقة تسعين التركمانية

6- حي الواسط ، في منطقة الغاز أو دور السكك القديمة .

7- حي دوميس (450) دار في منطقة السكك.

8- حي الأشتراكية ، أكثر من (100) دار.

9-حي غرناطة ، منطقة ملعب الإدارة المحلية.

10- حي الحجاج ، (1000) دار مقابل محطة تلفزيون من جهة نهر (خاصة صو) على طريق ليلان.

11- حي القتيبة (قتيبة)، للشرطة الوافدين ويسمى حي الشرطة.

12- حي المصلى (400) دار مابين المصلى والقصابخانة التركمانيتين.

13- حي الوحدة (200) قرب حي العروبة

14- دور الأمن ، في منطقة (المنطقة) المتاخمة لحي الشورجة

وبذلك يكون مجموع عدد المستوطنين العرب إجمالا كما يلي:

مجموع عدد الدور = 6750 زائداً 1000 دار في الأحياء التي لم تتوفر عدد السكانين فيها ، المجموع 7750 داراً.وعلى قياس معدل عدد أفراد العائلة العربية الواحدة 6 أفراد يكون كالتالي : 7750 × 6 = 46500 نسبة.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الزيادة السنوية للسكان بمعدل طفل في السنة ولمدة 30 سنة : 7750× 30 = 500و 232 ، وهذا العدد يقرب من ثلث سكان المدينة الذي يقدر الأن بمليون ونيف نسمة ".[103]

المطلب الثاني : تواجد الاكراد في كركوك

كان التواجد الكردي في القرن التاسع العشر شبه معدوم في مدينة كركوك إلا من عدد محدود جداً من العمال أو الأجراء الذين يعملون عند بنائي البيوت التركمان في أعمال موسمية ، وسرعان ما يرجعون عائدين الى جمجمال او القرى الجبلية القريبة منها. ولا يفوتنا أن نأتي على ذكر بضعة أفراد من شيوخ التكية الطالبانية الكردية الكبيرة الذين أشتهروا بالشعر والدروشة ، وكانوا يؤدون وكانت أذكارهم وأشعارهم باللغة التركية ، وكان التركمان الذين احتضنوهم كضيوف ومريديهم التركمان. وكانت كركوك خالصة للتركمان كمسكن ومورد رزق وحيد لهم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وبقى الطابع التركماني لمدينة كركوك على حاله حتى بعد تفكيك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وحتى أكتشاف النفط فيها خلال العشرينات ، وتأسيس شركة I.P.C البريطانية ، حيث تهافتْ للعمل في منشأتها المتعدة آلاف من أهالي شمال العراق من أكراد وعرب وآثوريين وآرمن ، وأستثني منها التركمان ، وهم سكانها الأصليين لإن الإنكليز كانوا يعتبرونهم جواسيساً لعدوتها تركيا ، فلم يثقوا بهم ، فيما قدِم اليها أخرون لينشئوا فيها مصالح تجارية وإقتصادية مالبثتْ أن تطورتْ بشكل هائل وسط كركوك بعد ربطها بالعاصمة بغداد وأربيل بسكة حديد ، وبطرق معبدة مع خمس ألوية / محافظات ، فيما تأسست القيادة العسكرية للمنطقة الشمالية والعديد من معسكراتها في ضواحيها بعد تأسيس الجيش العراقي الذي أنخرط في صفوفه الآلاف من الشباب الأكراد وغيرهم من سكنة نواحي كركوك ومدينتي السليمانية وأربيل وأقضيتهما ونواحيهما وقراهما. لم يتواجد الأكراد وحتى بكثافة ضئيلة في كركوك حتى عقد الخمسينات إلا ضمن حيين سكنيّين أولهما إمام قاسم (كان التركمان والأكراد مختلطين فيه)، وثانيهما شورجة واللذين أحتويا - بشكل العام – على مساكن متواضعة لعمال بناء وخدمات وجنود ، في حين لم تكن نسبة الطلاب الأكراد وكذلك العرب في مدارس مدينة كركوك تزيد على 10 % من مجموع الطلاب.

نعمتْ مدينة كركوك بالهدوء والسكينة والأمان ، فتعايش فيها التركمان والأكراد والعرب وسواهم متأخين متلاحمين مبتعدين عن الإضطربات ، حتى شاءت الأقدار أن يُقضى على النظام الملكي يوم 14 تموز 1958 فخرجتْ رؤوس العنصرية من أوكارها المظلمة تحت الأرض الى النور لتقلب موازين العراق في جميع مناحيها ، وبالأخص السياسية والأجتماعية ، فأنخرط العديد من الأكراد في صفوف الحزب الشيوعي (الذي ناصب التركمان العداء و الذي – أي الحزب - أحكم قبضته على معظم أنحاء العراق) وفي أحضان الأحزاب القومية اليسارية الكردية المتطرفة التي عمّت المنطقة الشمالية من العراق ، حتى نفذتْ بحق التركمان في 14 تموز

---

[103] اوزمن ، حسن – التركمان في العراق وحقوق الانسان – انقرة 2002 ص 144

1959 اعمال بشعة قتّل خلالها عشرات التركمان سحلا بالحبال وتمثيلا با لجثث ، وقد كانت الغاية الأساسية هي إجبارهم على هجر مدينتهم ولإفراغ كركوك من سكانها الأصلين ليحل محلهم الأكراد وليعلنوا دولتهم المزعومة ولتكون كركوك، مدينة النفط والثروات ، عاصمتهم الأبدية. لأتمام هذه الفكرة المجنونة أجبروا آلاف الأكراد من خلال عملية الترغيب والترهيب على ترك قراهم ووطنهم ليستطونوا كركوك حيث أنشؤوا أحياء جديدة لهم على قرب محلتي (إمام قاسم وشورجة) قبل أن يضيفوا اليها أحياء أخرى بمباركة حكومة عبدالكريم قاسم إلا أن الهجرة الكردية نحو كركوك حُددتْ منذ عام 1963 عند تسلّم حزب البعث مقاليد الحكم للمرة الأولى ، وكذلك في عهدي الرئيسين عبدالسلام وعبدالرحمن عارف.

بعد إنقلاب 17 - 30 تموز لعام 1968 أتبعتْ حكومة حزب البعث سياسة تعريب المدينة وطرد سكانها من التركمان والأكراد ، وترغيب المواطنين العرب من الجنوب في الهجرة الى كركوك مقابل مغريات مادية ووظيفية وحزبية حتى كادت أن يتحقق لها ذلك سقط النظام تحت ضربات قوات التحالف الإنكلوأمريكية. عندئذ بدأت صفحة جديدة من تاريخ المدينة المنكوبة التي هي عملية التهجير القسري الحزبي والحكومي وبأعداد هائلة...

يوم واحد كان يفصل بين تأريخ سقوط كركوك و بغداد ، حيث سقطتْ العاصمة بأيدي قوات الاحتلال في 9- 4 – 2003 أما كركوك فقد سقطتْ في 10 – 4 - 2003. لكن الذي جرى في كركوك يفوق الخيال وحسب سيناريو أذهل الأهالي والمتابعين للوضع السياسي للعراق ، فلم تدخل القوات الأمريكية الى المدينة بل أكتفتْ باحتلال حقول النفط والسيطرة على أبار النفط الواقعة في أطراف المدينة. وقد تركت عملية أحتلال المدينة لميليشيات البيشمركة الكردية لتقوم بها، فدخل هؤلاء المدينة هائجين ، فتم سلب ونهب وحرق وتخريب البنايات الحكومية والمدارس ودوائر الدولة. ولم تكن صدفة أبداً أن يتركز الحرق والتدمير على دائرة التسجيل العقاري والنفوس حيث قامت البيشمركة بالإستيلاء على سجلات النفوس من أجل تنفيذ مشروعهم بأصدار وثائق نفوس مزورة لمئات الآلاف من الأكراد المجلوبين من المحافظات الكردية ، ومن أكراد سوريا وإيران وتركيا.

ولم تكتفِ الميليشيات التابعة للاحزاب الكردية بهذه العمليات التخريبية ، بل قامت بالإعتداء على أهالي كركوك من باقي القوميات (التركمانية والعربية) وأقترفتْ عمليات القتل والتشريد ونشر الرعب ، مما دفع آلاف العوائل العربية الى هجر كركوك حتى فرغتْ آلاف البيوت من ساكنيها. ثم بدأ الغزو القومي الكردي للمدينة المنكوبة كركوك كأنها سيول جارفة فتحت لها ثغرة في السد فاجتاحت كركوك وراحت تستولي عليها بكل قوة وعنف نتيجة الحرمان الطويل. وتم إسكان العوائل الكردية المجلوبة من المحافظات الكردية ، والكثير من العوائل الكردية المهجرة من سوريا وأيران وتركيا وبسرعة قصوى في بيوت العرب والتركمان الهاربين من بطش القوات الكردية. ولكون أعداد هذه العوائل الزاحفة الى كركوك كبيرة جدا قامت بالإستيلاء على البنايات

والدوائر الحكومية والمدارس والمتنزهات وغيرها من المرافق كملعب كركوك ألأولمبي ، ومحلج قطن كركوك وغيرها (**انظر إلى ملحق 1**).

وباستمرار هذه الهجرات المتوالية إلى كركوك سواء كانت عربية وبمباركة الحكومة المركزية ، أو كانت كردية وبمباركة الاحزاب الكردية نشأ مفهوم الصراع حول المدينة من أجل الإستحواذ على المقدرات الاقتصادية للمدينة ومن ضمنها النفط والكبريت. وكان هذا الصراع يشتد وقعه او يخف حسب قوة الدولة وضعفها أو قوة الاحزاب الكردية وضعفها ولكنه لم ينعدم منذ أنشاء الدولة العراقية الحديثة ولحد الان.

بل أشتد هذا الصراع منذ سقوط النظام السابق ، أخذ منحى آخر ينذر بنشوب حرب تمتد اثارها إلى العراق باسره وقد تؤدي بالتالي إلى سقوط الدولة العراقية الكبيرة لتنشأ مكانها دويلات صغيرة وضعيفة تقاتل بعضها البعض...

ومن خلال أستقراء تأريخ الحركات السياسية (للأقليات) وحركاتها المسلحة المختلفة التي أنطلقت في كافة أنحاء العالم كحركة ألوية الخمير الحمر في كمبوديا، وحرب الباسك في أسبانيا وجيش التحرير الأيرلندي وحتى الحركات الكردية في شمال العراق التي رافقت مسيرة المنطقة في العهود الماضية بأنها قد فشلت في الوصول الى أهدافها بالعنف الثوري وقدمت الكثير من أرواح أفرادها كضحايا بسبب أساليبها الغير المتمدّنة في المطالبة بالحقوق والتعامل مع الأحداث بينما توصلت الحركات الأخرى التي لجأت الى النضال السلمي والحضاري الى نتائج أيجابية ملموسة وأن طال بها الزمن .

فإن الشعب التركماني الذي يتميز بعلو مستوى أفراده الفكري والحضاري والديني ، خلق فيه بالنتيجةعنصر النضج السياسي مما اوجب اللجوء بشكل عام الى الأساليب السلمية والحضارية في الدفاع عن حقوقهم المشروعة بدلاً من إستخدام السلاح والعنف والأرهاب وجعلهم ينبذون فكرة القتال . إن هذا الخط السلمي للتركمان حتمته الظروف الجغرافية والتأريخية لهم المتضمنة عدم معاناتهم من حرمان النفوذ السياسي في الماضي القديم حيث أنهم ينحدرون من أصول يشهد لها التأريخ بأقامة أمبراطوريات سياسية وأجتماعية سادتها مفاهيم العدل والعقيدة السمحاء والرحمة عبر أواسط أسيا وأوربا . لذا فهم لا يحملون في نفوسهم عقدة النقص في القيادة والتحكم والسيطرة على الآخرين وغيرها. وهذا الخيار السلمي يعتبر خيارا عقلانيا و منطقيا لكونه دليل نضجهم السياسي بسبب أرتفاع نسبة المثقفين في صفوفهم حسب الأحصاءات الرسمية. وأحسن دليل على صحة هذا الوصف هو عدم نشوء منظمات مسلّحة متطرفة في تأريخهم النضالي وعدم انخراطهم كذلك في أية سياسة هجومية متعالية بأستثناء حالات قليلة متفرقة غلب عليها الأندفاع والهوس العاطفي المتشدد اوكردود فعل آنية على بعض التجاوزات من قبل الآخرين على حقوقهم و لم تتلطخ أيادي التركمان بدم الآخرين من أبناء الشعب العراقي. وتأريخ العراق يشهد للتركمان خدماتهم الجليلة لوطنهم ولرفعة وعزة بلدهم العراق الذي مازالوا

يطالبون بحق العيش فيه كوطن واحد يحترم خصوصيتهم القومية ، ويضمن حقهم في العيش الكريم ضمن التراب الواحد. ولم يشهد تأريخهم الطويل أن رفعوا السلاح بوجه أية حكومة توالت على سدة حكم العراق ، أو شاركوا في أدوار خيانية للوطن ، أو ثبتت عليهم تهم العمالة للأجنبي .وأنهم لم يطعنوا دولة العراق من الخلف كما فعل غيرهم.

وبالتجرد من جميع الميول العنصرية البغيضة والعمياء لبعض الشوفينيين الذين لايرون الاّ أنفسهم فقط فأن واقع الحال يشهد النسبة العالية لنفوس التركمان في العراق والتي تزيد عن مليونين ونصف المليون نسمة ، حيث يكوّنون العنصر الأثني الثالث بعد العرب والكرد. وان عمليات الأحصاء السكانية الثمانية التي جرت لحد الآن لم تظهر العدد الحقيقي لحجمهم السكاني لأسباب سياسية معروفة لجميع متتبعي تأريخ العراق من المنصفين.

لقد تعمدت جميع الحكومات العراقية المتعاقبة -منذ تأسيس الدولة العراقية في 1920 على إخفاء العدد الحقيقي لنفوس التركمان في العراق ، بل وتعمّدت الى تخفيضه إلى مستوى غير مسبوق إلى درجة لايصدقها العقل البشري ولا المنطق ضاربة عرض الحائط جميع المبادىء الأنسانية وحقوق الأنسان والمواطنة.

وقد تعرض التركمان عبر العقود الماضية الى سلسلة من الأجحافات والتجاوزات على كيانهم وحقوقهم القومية ضمن البلد الواحد وحتى على حياتهم وممتلكاتهم. ولم تكتف الحكومات بذلك فقط بل ولجأت الى أستخدام كافة الأساليب الغير الحضارية والغير المدنية لتزوير أنتمائهم العرقي والتلاعب في نتائج جميع الأحصاءات والتنكر لقوميتهم بشتى الوسائل القهرية الممكنة. وعندما فشلت محاولاتها العنصرية الخبيثة في قهرهم و بعد أن تبين لها أستحالة أنكار وجودهم بسبب تناميهم المستمر من حيث العدد وقوة أنتمائهم الوطني للعراق وأمكانياتهم الذاتية العالية في فرض أنفسهم على الساحة كقوة فاعلة في المجتمع العراقي ، و في شتى مجالات الحياة لجأت الى أساليب قهرية تعسفية جديدة بدأت عندئذ بتشتيت مراكز تجمعهم خاصة من ولاية كركوك التركمانية وتشريدهم بالتهجير القسري الى المناطق الجنوبية والشمالية والغربية بالترغيب تارة والتهديد بأخرى وقامت بزرع تجمعات سكانية عربية في أراضيها بغية أذابتهم وصهرهم وأختزالهم من "المعادلة السياسية العرقية الثلاثية" للعراق وكأن العراق يتكون من قوميتين فقط هما العرب والكرد!!!.

ورغم جميع تلك التجاوزات اللا أنسانية في حقهم من قبل السلطات إلاّ أن ولاء التركمان للعراق بقي صامدا ولم تتغير مواقفهم الوطنية النبيلة تجاهه ، ولا تجاه القوميات الأخرى. وهم سيبقون عنصرا أساسيا و فاعلا في مسيرة البلد .

الفصل الثالث :

اشكالية الوجود التركماني في كركوك

تكتسب مدينة كركوك أهمية خاصة سواء من جهة التركيبة القومية أو لتاريخها المتميز. فمن جهة التركيبة القومية نجد المدينة تكاد تتفرد من بين المدن العراقية بهذا التناسب القومي السكاني شبه المتكامل من التركمان والاكراد والعرب والاشور .. وبقراءة متمعنة لتاريخ المدينة الحديث نجد أن التركمان يمثلون الأغلبية الواضحة في كركوك حسب الإحصائية السكانية في خمسينات القرن الماضي .. وهي الإحصائيات التي لم تستند إليها الحكومة العراقية في قرارتها بشأن الملكية واستبيان التوزيع الديموغرافي للسكان بل تركته لأهواء الحكام...

لقد تعرّضت المدينة منذ أستخراج النفط فيها إلى محاولات التعريب والتكريد وتغيير التركيب السكاني من اجل إلغاء الأغلبية التركمانية.. إن اي حل إشكالية مدينة كركوك يتطلب منا أخذ سكان المدينة الأصليين بنظر الاعتبار وهم الذين يستمدون جذورهم من تاريخ هذه المدينة العريقة. ويمكننا تناول هذه الإشكالية في المبحثين التاليين :

المبحث الاول : تغيير ديمغرافية مدينة كركوك

طرأت على كركوك تغييرات ديمغرافية (سكانية) إثر تزايد الهجرة من القرى الكرديةالى المدن منذ الاربعينيات من القرن المنصرم، أعقبها التغيير القسري للتعريب منذ سبعينيات القرن المذكور، الأمر الذي أدى الى اختلال التركيبة السكانية لمدينة كركوك وأثر سلباً على طابعها القومي التركماني من خلال الإتساع العشوائي للمدينة من دون أية اعتبارات لمتطلبات وقواعد تخطيط المدن الحديثة، إذ خلق ذلك جواً من التوتر القومي اضافة مشكلة اثنية معقدة بين القوميات وصراع حول عائديتها وهويتها القومية. ويمكننا تناوله في المطلبين التاليين:

المطلب الاول : التهجير القسري وسياسة التعريب

شهدت المناطق التركمانيّة وخاصّة مدينة كركوك عدة موجات للهجرة ومنها الهجرة العربيّة القسريّة ، التي يمكن أن تُقسم الى مرحلتين:

١. المرحلة الملكية (١٩٢٠ ـ ١٩٥٨).

٢. المرحلة الجمهوريّة (مابعد ١٩٥٨).

بدأت تعريب مدينة كركوك في العقود الاولى من العهد الملكي حين اتخذت حكومة ياسين ألهاشمي قرارين كبيرين، وهما:

١. مشروع الحويجة الكبير لتهيئة السهول الواسعة في غرب المدينة للزراعة وأسكان ألقبائل العربية من آل عبيد وآل الجبور.

٢. ايقاف التعليم باللغة التركمانية التي كانت سائدة في المناطق التركمانية ككركوك وكفري.

ازدادت وتيرة التعريب شدةً بعد أن آلت أمور الحكم إلى الضباط من ذوي الإتجاهات العروبية في العهد الجمهوري، حيث بدأت بالتقليل من تعيين التركمان في المناطق التركمانية ، وإبعادهم عن الوظائف المهمّة، وتفاقمت سياسة التعريب ، ووصلت إلى أوجها بعد تسلم حزب البعث العربي الإشتراكي الحكم عام 1968 م واصبحت هذه السياسة منهج الدولة الرسمي ، حيث بدأ تهجير ألتركمان من مدينة كركوك ، وعدم السماح لهم شراء الممتلكات الغير المنقولة. إن الأهمية الأقتصادية للمدينة وألهوية ألعرقية وألدّكتاتورية للنظام الحاكم جلبتا كوارث خطيرة على الشعب ا لتركماني في ألعراق و خاصّة في مدينة كركوك.

بدا النظام وبعد عام ١٩٧٠ باصدار اوامر حزبية لمئات العشرات من العوائل البعثية في المحافظات الجنوبية للهجرة الى مدينة كركوك " وخصصت لهم قطع ارض للبناء ومنحوا ١٠,٠٠٠ دينار عراقي كهبة ليبنوا عليها مساكن لهم. وفي النصف الاخير من السبعينيات تم تغيير اسماء عشرات القرى والنواحي التركمانية والتي اعطيت لهم اسماء عربية وبصورة رسمية من قبل الدولة ".[104]

تسلمت اعداد كبيرة من العوائل التركمانية في تشرين الثاني من عام ١٩٩٣ وحسب تقريرالمبعوث الخاص للامم المتحدة وثائق إبعاد رسمية من الدولة في مدينة كركوك. ويُذكرفي واحدة من محاولات كثيرة لتشتيت الكثافة السكانية في المناطق التركمانية غيّرت الحكومة العراقية الحدود الادارية لمدينة كركوك في كانون الثاني 1976، حيث فصلت منطقتين اداريّتين تركمانيتين كبيرتين من هذ ه المحافظة هما طوزخورماتو وكفري والحقتهما بمحافظة صلاح الدين .هذا التغيير الإداري كان تحولاً خطيراً في سياسة التعريب حيث تم تمزيق أوصال كركوك ، وبالتالي تمزيق أوصال التركمان إدارياً وإثنياً لصالح محافظات جديدة مثل صلاح الدين ، وكان النفس الطائفي واضحاً حيث شمل التقطيع أقضية شيعية بحتة تضم إلى محافظة سنية ، والنتيجة خسرت كركوك أقضية كفري وطوزخرماتو اللتين تعتبران اليوم من المناطق المتنازع عليها مع الأكراد.

يذكر فان در شتوئيل المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة " ان ٢٥٠٠٠ عائلة تركمانية شيعية أُبعدت من كركوك، ويستمر في التقرير، رغم ان التركمان يشكلون ثالث اكبر مجموعة عرقية في العراق

---

[104] انتهاكات نظام صدام لحقوق التركمان في العراق (مقالة) www.iraqmemory.org/ عبدالسلام آل ياسين /

مع تواجد تاريخي يمتد الى الآف السنين وفي المنطقة الشمالية والوسطى من العراق، فانهم مايزال يواجهون مشاكل مبدئية في التعريف بهويتهم الرسمية بالمعنى الصحيح ".[105]

في الواقع ليس هناك أدنى شك في وقوع سلسلة من جرائم التطهير العرقي والتهجير ضد التركمان في مدينة كركوك لتغيير هوية المدينة ومعالمها ، والتأثير على وجودها ومن خلال تفكيك القرى المحيطة بها ، وفك ارتباطها من المدينة المذكورة ، فقد مارست السلطات عملية مصادرة أراضي للتركمان وتوزيعها على العرب وبخاصة منتسبي الأجهزة الأمنية ذلك لآن مدينة كركوك خاضعة لسلطتها المركزية ، وتمارس عملية نقل وطرد السكان التركمان من كركوك والمناطق المحيطة بها إلى مناطق أخرى في الجنوب، أو ترحيلهم إلى مناطق شمال العراق للتأثير على الوضع السكاني للمدينة ، ومنع السكان الأصليين من التركمان وغيرهم من نقل ملكية الأراضي والعقارات أو بيعها فضلا عن قيام الحكومة العراقية بتوزيع الأراضي على العرب من العراقيين والفلسطينيين من العاملين في الأجهزة الأمنية والعسكرية ومصادرة الأملاك للسكان التركمان و عدم السماح لهم بتسجيل الأملاك بأسمائهم . لقد مارس النظام ومنذ السبعينات من القرن الماضي سياسة التعريب تجاه المناطق التركمانية عامة ، وكركوك خاصة " وقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراَ خطيراَ يقضي بتهجير التركمان إلى المحافظات الجنوبية الثلاث (العمارة والسماوة والكوت) ، وتضمّن القرار أمرا يقضي بتشييد مجمعات سكنية لتوطين التركمان فيها (قرار مجلس قيادة الثورة رقم 1391 الصادر في كانون الثاني / يناير 1980) " [106] غير ان النظام تخلى عن تنفيذ هذا المشروع بسبب نشوب الحرب بين العراق وايران في ايلول سبتمر عام 1980 ، وأستخدمت هذه المجمعات السكنية لإيواء النازحين من المناطق القريبة من العمليات العسكرية على الحدود العراقية الإيرانية في البصرة والعمارة والكوت وغيرها.

واصل النظام تطبيق سياسته بأسكان العرب من سكان المحافظات الجنوبية والوسطى بكركوك ومنحهم أمتيازات في الحصول على قطع أرض سكنية مجانا " إضافة إلى عشرة آلاف دينار كمنحة لأنشاء مساكن لهم ، وذلك أستناداَ إلى قرار مجلس قيادة الثورة رقم 318 في 8 / 4 / 1984 "[107] حول تمليك الاراضي إلى الفلاحين العرب. أستمر النظام على سياسته فرفع مبلغ المكافأة للعرب الذين يسكنون كركوك إلى 30 الف دينار " كما شجع العرب على الزواج من التركمانيات كجزء من سياسة إذابة العنصر التركماني " * [108] كما منعت السلطة التركمان من تأسيس شركات خاصة إلابشرط وجود شريك عربي ، وتسجيل الشركة بأسم الشريك العربي. كذلك حرم الموطنون التركمان من حق إمتلاك سيارات الحمولة (لوري ، قلاب ، تريلا) وكذلك منعت

---

[105] نفس المصدر

[106] صمانجي، عزيز قادر - التاريخ السياسي لتركمان العراق – دار الساقي – بيروت لبنان 1999 ص 241

[107] نفس المصدر

[108] * شريط صوتي وُجِد اثناء انتفاضة 1991 لأجتماع علي حسن مجيد ، بالكوادر الحزبية في مدينة كركوك

السلطة المواطنين التركمان من تأجير البيوت والمحال التجارية التي يملكوها " وبموجب قرار إداري صدر في في عام 1994 "[109]، مما أضطر بعض الذين هاجروا أو إجبروا على الهجرة على ترك عقاراتهم لعدم السماح لهم ببيعها أو تأجيرها ، وبالتالي أستولت عليها السلطة ، وملكتها للعرب القادمين من المحافظات الجنوبية. " منعت دوائر التسجيل العقاري من تسجيل أية دار ، او قطعة أرض في محافظة التأميم تم بيعها عن طريق المزايدة العلنية إلابعد موافقة محافظة التأميم على البيع ، وذلك حسب قرار مجلس قيادة الثورة رقم 418 في 8 / 4 / 1984" (110) علما بان المحافظة لاتمنح الموافقة بموجب تعليمات خاصة لديها ما لم يكن المشتري عربيا. " شكلّ النظام لجنة بأسم (لجنة التهجير) بكركوك برئاسة أياد كنعان الصديد ، مهمتها ، جلب العوائل العربية لإسكانها في كركوك وضواحيها. ويمكن تلخيص إجراءات التهجير القسري التي أنتهجاها النظام السابق في النقاط التالية :

- ترحيل العوائل التركمانية التي تسكن محافظة كركوك إلى محافظات الجنوبية سواء بإغراءات مالية أو بالإكراه.

- ترحيل العوائل التركمانية التي إلتحق أفراد منها بالمعارضة ، او ترك البلاد ، وتطبيقا لنهج سياسة التهجير وتفتيت المجتمع التركماني.

- أوعز النظام في عام 1993 لأجهزته الأمنية بإجراء مسح شامل للعوائل التركمانية غير المرغوب ببقائها في كركوك لغرض تسفيرها إلى محافظات أخرى ، كما قام النظام بحملات ترحيل العوائل التركمانية في كركوك وطوزخورماتو وتازه خورماتو وداقوق وغيرها.

- قام النظام بطرد العمال التركمان من المشاريع الحكومية في منطقة كركوك كمشروع آق صو المائي ومؤسسة نفط الشمال. وقام أيضا بحملة طرد الموظفين التركمان في 19 – 9 – 1992 .

- ومن أغرب قرارات النظام ما أصدره عام 1997 وهو القاضي بعدم منح هوية شخصية لكل من يحمل لقبا يدل على اصوله التركية وسحب الهويات من هذا القبيل عند مراجعته دوائر الدولة. وهدم القرى التركمانية مثل بشير ويايجي وأستملاك الاراضي الزراعية وباثمان بخسة ومنحها للبدو العرب وبلا مقابل في قرى تركلان وكمبتلار وقزلايار وبشير ويايجي وتازه خورماتو وبلاوا التركمانية " . 111

وقد قام النظام السابق بسلسلة اجراءات وممارسات عدوانية ضد التركمان ومناطقهم مستهدفا التغيير الديموغرافي للتركمان العراقيين مدعومة بقوانين ومراسيم جمهورية تستهدف ذلك؛ ومن هذه الاجراءات :

- منع التركمان من التملك في مدينتهم الازلية كركوك ؛ وقد صدر قانونيا خاصا بتوقيع صدام بذلك.

---

[109] صمانجي ، عزيز قادر - التاريخ السياسي لتركمان العراق – دار الساقي – بيروت لبنان 1999 ص242

[110] نفس المصدر

[111] نفس المصدر

- تغيير اسماء المدن والاقضية والنواحي والقرى والشوارع والمدارس والمحلات من اسماء تركمانية الى اسماء عربية بقرارات الخاصة.

- تدمير وتفكيك مدينة تسعين في ضاحية كركوك كاملة، وقرية بشير الواقعة 21 كم من جنوب كركوك، وناحية يايجي الواقعة 15 كم غرب كركوك.

- تشريد السكان بعد هدم مناطق سكناهم وابعادهم الى مجمعات سكنية والتفريق بينهم في المحافظات الجنوبية والغربية والشمالية، ومصادرة اراضيهم ومنعهم من السكن في كركوك.

- تفتيت الوجود التركماني والحيلولة دون تمركزهم في منطقة واحدة مما يتطلب الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية لهم " وذلك من خلال تقليص المساحة الادارية لمحافظة كركوك حسب المرسومين الجمهوريين 44 و 45 الصادرين عام 1976م، حيث تم استقطاع اجزاء كبيرة من محافظة كركوك والحقها بمحافظات صلاح الدين وديالى والسليمانية " .112 وقد قام النظام السابق باجبار التركمان لاستبدال قوميتهم والتخلي عن تركمانيتهم بشكل نهائي الى القومية العربية وفق نماذج رسمية وزعته دوائر النفوس في كركوك تحت عنوان : طلب استبدال القومية ؛ مع رسوم وطوابع بسعر 25 دينار حينها وذلك بعد عام 1997 عندما كان يمر الشعب العراقي بأسوأ الاوضاع المادية والصحية . وفي حينها اجبر النظام العشائر التركمانية على تغيير نسبها الى عشائر عربية وتم تسجيل ذلك رسميا في سجلات النظام ودوائر النفوس والاحصاء بقوة البطش والارهاب والانذار والتخويف.

ان العرب الشيعة في الوسط والجنوب تعرضوا للاضطهاد الطائفي والاكراد في الشمال للاضطهاد القومي؛ اما التركمان فتعرضوا للاضطهاد الطائفي والقومي المزدوج. فقد اقصي التركمان عن الحياة السياسية في العراق طيلة حكم حزب البعث رغم كثافتهم السكانية والتي هي اكثر من 10% من مجموع سكان العراق ، واهملت المدن التركمانية من الخدمات الحكومية مع الوفرة النفطية في مناطقهم.

ومن آثار التمييز القومي والطائفي ضد التركمان وخصوصا الشيعة منهم الاعدامات والاعتقالات والطرد من الوظائف الحكومية وتدمير المدن والقرى وتشريد اهاليها " اضافة الى ذلك اعتقال اكثر من 1000 شخص تركماني شيعي بالخصوص وتعذيبهم بالسجون باقسى انواع التعذيب واهانتهم وتحقيرهم بيد رجال صدام وبامضائه شخصيا ، وتدمير المدن والقرى بأمر شخصي منه، وتشريد الاهالي من مناطق سكناهم الى مناطق بعيدة ومتفرقة في حالات يرثى لها، وطرد الالاف من التركمان من وظائفهم وحرمانهم من حقوقهم كاملة،

---

[112] صامنجي ، عزيز قادر – كركوك عبر التاريخ (مقالة) www.alturkmani.com/makalat/

وتدمير المساجد الشيعية في المناطق التركمانية وعدم الاجازة لبنائها ثانية، ومنع التركمان الشيعة من اقامة مراسيمهم الدينية والتي تعتبر من ابسط حقوق الانسان ". 113

اما محلة تسعين فانها تقع ضمن مدينة كركوك والى الجنوب الغربي من مركزها والأسم المعروف لهذه المحلة هو : تسين TISIN وقد عربت هذه الكلمة وسجلت في السجلات الحكومية بإسم تسعين فاشتهرت بهذا الإسم فأصبحت تسعين ، وأما بخصوص هذه التسمية فهناك أقوال عدة تذكر في هذا المقام منها أن المنطقة سميت بإسم قائد مغولي كان يقود جنوده في حملات في أواسط آسيا ثم استقرت مجموعة منهم وكانوا من التركمان وسكنوا في هذه المنطقة وراي أخر يرى أنها إسم لقبيلة تركمانية موجودة ولحد يومنا هذا في الصين وأيا كان سبب التسمية فالأمر المتيقن الذي لا يقبل الإحتمال أوالشك من أن أهل هذه المنطقة من التركمان الذين يوالون أهل بيت رسول الله المصطفى صلى الله عليه وعلى آله الأطهار وتعتبر من أكبر مقاطعات كركوك مساحة ونفوسا ، وكانت سابقا قرية تبعد عن مركز كركوك بخمس كيلومترات أما الآن وبعد التوسعة العمرانية لمدينة كركوك فقد أصبحت تسعين جزءا مهما منها، وسميت مقاطعة 39 بأسم مدينة تسعين وتقدر مساحة تسعين نصف مساحة مدينة كركوك وتضم أيضا ثلاث مقاطعات كبيرة وهي (63 أوج قبة حسك ، 52 خاصه تيماري ، 37 صيادة) وتعود جذور هذه الأسماء الى أصول تركمانية كما هي مثبتة في كافة السجلات الرسمية العراقية والعثمانية ، وقد شمل سكانها الظلم من قبل النظام البعثي السابق لكونهم موالون لأمير المؤمنين عليه السلام ولكونهم من القومية التركمانية الأصيلة " وكانت اللغة التركمانية هي السائدة والمتداولة بين أهالي هذه المحلة حتى كان الكثيرون منهم لا يجيدون اللغة العربية رغم أنها اللغة الرسمية للبلاد بغض النظر عن اللغات الأخرى . وفي الثمانينات تعرضت هذه المنطقة الى عمليات امنية من قبل النظام البعثي واعتقلت المئات من فتيانها وشبانها وتعرضوا الى شتى صنوف التعذيب ، حتى وصل الأمر الى إعدام ما يقرب من مائتين من شباب وشيوخ هذه المنطقة ومصادرة أراضيهم وترحيلهم من هذه المنطقة ومنعهم من دفن موتاهم في مقبرة سلطان ساقي وباليم بابا ولم يقترف أهلها ذنبا غيركونهم من القومية التركمانية ، ولم تبق من المحلة القديمة إلا بعض الدور التي لم تتعرض إلى الهدم والتدمير ولكنها اسكنت من قبل أشخاص استقدموا في زمن النظام السابق من جنوب العراق لتغيير ديمغرافية المدينة وتعريبها ، وبعد سقوط النظام في يوم 2003.4.9 تعرضت هذه المنطقة ومدينة كركوك عموما الى زحف سكاني آخر لتغيير ديمغرافيتها ولكن هذه المرة لتكريدها بدلا من تعريبها " .[114]

المطلب الثاني : سياسة تكريد مدينة كركوك

---

[113] نفس المصدر

[114] يازار اغلو، فلاح – مدينة (تسعين) التركمانية الجريحة .. موطن الشهداء – موسوعة تركمان العراق www.alturkmani.com/makalaat/

بدأت سياسة تكريد مدينة كركوك كسابقتها منذ ظهور النفط فيها في العشرينات من القرن العشرين طمعا في النفط حينا او نتيجة صراعها المستديم مع الحكومات العربية المركزية في العراق ، ويمكن إجمالها في النقاط التالية :

١. المرحلة المبكّرة (حتى ١٩٢٠). ،التي كانت تدريجية لاسباب اقتصادية واجتماعية.

٢. المرحلة الوسطية (١٩٢٠ - ١٩٦٠) ، التي كانت اكثف ولاسباب اقتصادية وسياسية.

٣. المرحلة المتاخرة (مابعد ١٩٦٠) ، التي هي الاكثف وبصورة اساسية لاسباب سياسية.

وكما يذكر الكاتب حنا بطاطو " كانت مدينة كركوك تركمانية وعلى الاطلاق وليس في زمنٍ بعيد ماعدا قلّة من العوائل الكردية المتناثرة في الاحياء الخارجية للمدينة " [115]. بدات الهجرة الكرد ية مع تصنيع النفط من قبل الشركات الانكليزية في العشرينيات من القرن الماضي. بالنسبة الى د. ماكدويل مؤلف كتاب تاريخ الاكراد الحديث " التركمان العنصر الغالب والحقيقي لمدينة كركوك، وان الاكراد سكنوا المدينة وباعداد كبيرة في ثلاثنيات واربعينيات القرن الماضي. في هذه المرحلة سكنت الاكراد في حي الا مام قاسم في القسم الشمالي الشرقي للمدينة ". [116] القفزة الثانية للهجرة الكردية في هذه المرحلة حدثت في الخمسينيات من القرن الماضي. وفي هذه المرحلة وحسب قول الكاتب حنا بطاطو سيطر الاكراد وبمساعدة الحزب الشيوعي على المحرّك العدلي والسياسي للمدينة. خلال هذه الفترة ازداد استهلاك مجالات النفط وادى الى نمو اقتصادي ضخم في المدينة الذي بدوره ايضا شجّع الهجرة الكردية. وبدأت ظهور البيوت الكردية في الجنوب الشرقي للمدينة حيث كانت بداية ظهور الحي الكردي الثاني وهي الشورجة.

بدأت المرحلة الثانية للهجرة الكردية مع الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق في عام ١٩٦١. دخلت الى كركوك في هذه المرحلة اعداد كبيرة من الاكراد حيث توسعت كل من محلّة الامام قاسم والشورجة وظهرت عوائل كردية في احياء اخرى للمدينة كاسكان وتعليم تبة وبدات ظهور اولى بيوت الحي الكردي الثالث في شمال ا لمدينة (رحيم آوى). الا كراد يشكلون الاكثرية في حيَّين فقط من احياء كركوك هما الامام قاسم ورحيم آوى. اما حي الشورجة فيسكنها اغلبية كردية. وهناك عوائل كردية متناثرة في احياء اخرى من المدينة .

---

[115] بطاطو ، حنا- العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز- مؤسسة الابحاث العربية- بيروت 1999 ص224

[116] McDOWELL, David – A Modern History of Kurds – I.B.Tauris, New York 1996 . p 333

وبعد سقوط النظام السابق في 9- 3 – 2003 لم تعد هناك سياسة لتعريب المدينة ولكن الصراع أشتدد وأصبح كالكر والفر في الحروب ، فيفرّ العرب من المدينة أثناء دخول البيشمركة الكردية ثم يرجعون بعد أستبدات الأمن فيها .

أما الأكراد وبعد سقوط النظام ودخول قوات الاحتلال الامريكية وسيطرتها على حقول النفط وقد تركت قوات البيشمركة الكردية لتحتل مدينة كركوك وتسيطر على كافة مرافق المدينة الحيوية . أستنفر الطرف الكردي كل الإمكانات التي توفرتْ لدى حكومتي أقليم السليمانية وأربيل خلال الحقبة السابقة للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية بأستخدام كل السبل القانونية وغير القانونية والإستحقاقات تتجاوز حدود الحقوق المشروعة في سياق الأمر الواقع على الجهات العراقية الأخرى ومن ضمنهم عرب كركوك والتركمان. وذلك بالاستفادة من تحالفهم مع قوات الأحتلال ، وأستغلالهم ضروف تردي الاوضاع العامة في العراق جراء الأحتلال وأنهيار الدولة وغياب السلطة.

وقد ركزت الأطراف الكردية جهودها المكثفة في هذا الاثناء وبشكل خاص على كركوك لأستحواذها ، وذلك لغرض تغيير واقعها القومي تمهيدا لضمها إلى الفيدرالية التي يطالبون بها ، بأستغلال الفرصة المتاحة لهم في غياب السلطة المركزية وهيمنة الكتلة الكردية في مجلس الحكم والدعم الامريكي لهم.

إلى ذلك تشهد مدينة كركوك منذ ذلك التاريخ ممارسات أدتْ إلى تداعيات كبيرة وخلقتْ وضعاً غير مستقراً بدرجة مخيفة قد تؤدي إلى حرب بين الأعراق المختلفة في المدينة ومنها :

" - دخول قوات البيشركة بأعداد كبيرة إلى المدينة وبسط سيطرتها على كافة مرافق المدينة ونقاط السيطرة والقيام بمضايقة المواطنين التركمان والعرب والإعتداء عليهم.

- نزوح أعداد كبيرة من العوائل الكردية إلى المدينة بحجة أنها ترحلتْ في عهد النظام السابق ولكن الواقع يؤكد بأن المرحّلين الحقيقين لا يتجاوز 2 % من مجموع الذين دخلوا المدينة بعد سقوط النظام وهم من أهالي المحافظات الشمالية وبينهم أكراد من إيران وتركيا وسوريا ، وقد أشغل النازحون جميع مقرات الفيلق والفرق ومرافقها التي تركتها أفراد القوات المسلحة العراقية التي هُزِمتْ في الحرب ، وكذلك أشغلوا الأبنية الحكومية وتلك العائدة إلى حزب البعث المنحل ، فضلا عن تشييد الآف البيوت على الاراضي الاميرية أو العائدة إلى المواطنين وبدون أي ترخيص رسمي. تعيين الموظفين ورؤساء الدوائر والشرطة وحتى تسجيل تلاميذ في المدارس في السليمانية أو أربيل ثم نقلهم إلى كركوك ، بأوامر إدارية تصدرها حكومتي السليمانية و أربيل ، متجاوزة صلاحيات الإدارة المركزية في بغداد أو بأستغلال غيابها.

- القيام بأعمال إستفزازية تخدش مشاعر المواطنين من تمزيق العلم العراقي ورفع علم كردستان بدلا عنه ، وتغيير يافطات دوائر الدولة والمستشفيات والمحلات التجارية وغيرها إلى اللغة الكردية.

- كتابة شعارات إستفزازية على الجدران في الشوارع والطرقات. إرتكاب أعمال إجرامية من قبيل السطو المسلح على دور المواطنين وأعمال السلب والنهب وسرقة السيارات بقوة السلاح والقتل ، والإضرار بممتلكات الدولة بالحرق والنهب والسرقة وبضمنها سجلات دائرة النفوس والطابو في كركوك لغرض أجراء التزوير فيها لإضاعة حقيقة الواقع القومي للمدينة ". 117

ومن هنا نستطيع أن نرى مقدار هذا الصراع الذي كان يدور حول المدينة من خلال التواجد السكاني المصطنع إبتدأ من قلع الإنسان من وطنه وقريته ثم أجباره على التواجد في مكان أخر غريب عنه ، وهذا أيضا ما حصل مع الإنسان الكردي البسيط من خلال التواجد المفروض من قبل الحزبين الكرديين على أرض مدينة كركوك.

نتطرق فيما يلي الى مراحل التغيير وتداعيتها وصولاً الى وضع المدينة الحالي بدءاً بإلقاء نظرة على وضع المدينة في منتصف الاربعينيات.

اولاً – الاحياء السكنية عند تشكيل الدولة العراقية وحتى النصف الاول من الاربعينيات:

ومن الاحياء السكنية التي تقع في الضواحي واطراف (القلعة) : المصلى، جاي، امام قاسم، بلاق، يدي قزلار، حلواجيلر، بريادي، جقور، ينكي داملار، بويك محلة، سقاخانة. وفي الصوب الاخر : من النهر الموسمي المسمى (خاصة صو) تقع المجيدية، بكلر، كاورباغي، صاري كهية، الماس، عرفة، تعليم تبه، تسعين القديم والجديد، شاطرلو، قورية، جنجيلار.

جميع هذه الاحياء السكنية تركمانية صرفة ولم يكن هناك وجود للاكراد في المدينة حتى منتصف الاربعينيات من القرن المنصرم عدا محلة واحدة وهي كانت مختلطة من التركمان والعرب، وكان هناك بضعة بيوت لاسرة كردية (خنقاه) الى جانب التكية التي انشأها رب الاسرة المذكورة تقع في الجانب الغربي من المدينة، لذا يمكننا القول ب" ان مدينة كركوك كانت تركمانية صرفة بكل ما في الكلمة من معنى حتى ماضي غير بعيد ". 118

ثانياً – نشوء احياء سكنية كردية في المدينة :

سيراً مع تطورات الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المدينة والعراق بشكل عام، نشأت أحياء سكنية حديثة في مدينة كركوك والمناطق التركمانية الاخرى بصورة تدريجية بعد النصف الثاني من اربعينيات القرن الماضي، وذلك بنتيجة الهجرة الكردية من القرى الى المدن، ثم تكاثرت هذه الهجرات ، و

[117] Kerkuklu, Mofak Salman – A Report into Kurdish abuse i Turkmeneli – Turkmeneli Party Representive for both UK and the Republic of Ireland 2009 p 80

[118] بطاطو ، حنا- العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز- مؤسسة الابحاث العربية- بيروت 1999 ص224

نتيجة استمرارالهجرة من القرى الكردية المجاورة والبعيدة من المناطق الشمالية لاسباب وعوامل متعددة، ادت الى تغيير الواقع السكاني القومي في المدينة، التي يمكن حصرها في العوامل الاربعة التالية:

آ – تطور الحالة الاقتصادية وازدياد الحاجة الى الأيدي العاملة نتيجة نمو الصناعة النفطية وازدياد الانتاج النفطي وتوسيع منشأت الإنتاج والتكرير، مما احدث تغييراً كبيراً في الوضع الاجتماعي والأثني في المدينة، حيث استخدمت شركة النفط العراقية اعداداً كبيرة من المستخدمين والعمال، قامت بجلب معظم الفنيين منهم من الآشوريين والأرمن والعرب من خارج المنطقة إضافة إلى عدد قليل من التركمان، فيما شكل الاكراد الذين تركوا قراهم بحثاً عن سبل العيش الافضل في المدينة أكثرية المستخدمين والعمال، ما نتج عن ذلك، خلال فترة قصيرة، نشوء أحياء شبه مستقلة تحيط بالمدينة من جهتيها الشمالية الشرقية والشمالية الغربية، مثل (رحيم آوا) على ارض شفيقة خاتون، و(تبه) على طريق كركوك – اربيل، وحي (أزادي والاسكان) على طريق كركوك – السليمانية (يشير مواقع هذه الاحياء الى المناطق الشمالية التي نزحوا منها) قبل ان تتداخل بعضها البعض ومع الاحياء القديمة التي أشغلتْ تدريجياً من الاكراد النازحين، كحي اليهود بعد هجرة هؤلاء إلى إسرائيل عام 1947 وأحياء التركمان الذين تركوا المدينة تخلصا من الاضطهاد، او الذين ابعدتهم الانظمة الحكومية لشتى الاسباب، وكذلك الأحياء التركمانية القديمة التي باع او اجر أصحابها بيوتهم فيها وانتقلوا إلى أحياء جديدة في المناطق التي تقع على طريق بغداد والمحطة في الجهة الجنوبية والغربية من المدينة وذلك من جراء تحسن احوالهم الاقتصادية والمعيشية كنتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي التي شهدته المدينة والعراق بشكل عام، وقد تم شراء أو استئجار معظم تلك المساكن من قبل القرويين الاكراد. ولا ينبغي ان ننسى الإشارة إلى ان شركة النفط العراقية (IPC) قامت بإنشاء مئات الدور السكنية للعمال والمستخدمين في بداية الخمسينيات في منطقة (عرفه) اطلق عليها اسم كركوك الجديدة، واسكنت فيها منتسبيها من الآشوريين والأرمن والموظفين العرب وبعض التركمان والاكراد، وهكذا أدى استثمار حقول النفط في كركوك إلى إستيطان اعداد غفيرة من ابناء القوميات الاخرى قدموا من خارج المدينة، وقد شكل الاكراد أكثرية القادمين، علماً بأن معظم الآشوريين والأرمن هاجروا المدينة بعد قيام ثورة تموز عام 1958.

ب – وجود ثكنات لوحدات الفرقة الثانية في كوكوك، وقد كان معظم منتسبيها من الضباط وضباط الصف والجنود (المتطوعين)، شيدت قيادة الفرقة الثانية مجمعات سكنية لضباط الصف والضباط وقد ساعد ذلك على استقرار معظمهم في المدينة بعد احالتهم على التقاعد، والجنود المسرحين لم يعودوا الى المناطق التي جاءوا منها.

ج – تكثفت الهجرات وتتالت باشتداد القتال بين القوات الحكومية والاكراد، وبين الاطراف الكردية المتصارعة فيما بينها، وذلك بحثاً لملاذ آمن لهم، وجدوه في مدينة كركوك التي كانت تنعم بالاستقرار والامن الى جانب الترحيب والمساعدة التي تلقوها من اهالي كركوك التركمان دون حساب لما سيأتي بها الايام من تداعيات وتهديد

لوجودهم وكيان مجتمعهم من الذين ساعدوهم احسنوا اليهم، أو على الاقل يصدر منهم ردود فعل ضدهم، بعد ان ازداد عدد نفوسهم في كركوك " وبلغ بحلول العام 1959 حوالي ثلث السكان " . 119

د – بتطور الحركة الكردية المسلحة وتغيير الأوضاع السياسية في العراق بعد قفز الحزب البعث إلى الحكم عام 1968، طورت القيادات الكردية من اهدافها السياسية من مطلب الحكم الذاتي الى الفيدرالية والمطالبة بمحافظة كركوك ضمن مشروعها الفيدرالي الذي طرحته في مؤتمر صلاح الدين الذي عقدته اطراف المعارضة العراقية عام 1992، وسعت الى تكريس مشروعها الفيدرالي في المحافل الدولية والاطراف العراقية المعارضة في كل المؤتمرات والاجتماعات والندوات التي عقدت في المنافي، وعادت الكتلة الكردية الى طرح مشروعها الفيدرالي الطموح الذي يقسم العراق الى قسمين(القسم الكردي والقسم العربي) بذلك لم تبق مطالبتها بكركوك في نطاق الشعارات (كركوك قدس الاكراد) وكركوك (قلب كردستان) التي رفعتها منذ تأسيس المنطقة الآمنة شمال خط 36 اعقاب انتفاضة آذار عام 1991 من قبل قوات التحالف وحمايتها باستخدام قاعدة انجيرلك في الارضي التركية فحسب، وانما ركزت القيادات الكردية جهودها على ترتيب بيتها في المنطقة الآمنة ونجحت في تاسيس برلمان وتشكيل حكومة اقليم انقسمت الى حكومتين، ويبدو انها خلال الفترة من 1991 حتى سقوط بغداد في 09 \04\2003 وضعت الخطط وهيأت كافة متطلبات تغيير الواقع السكاني من تشجيع ودعم الهجرة الكردية الى كركوك، مادياً ومعنوياً وتشويقياً واتباع كل السبل الشرعية وغير الشرعية لغرض تغيير الواقع القومي في المدينة بزيادة عدد سكان الاكراد فيها. وتشهد المدينة بعد سقوط بغداد في 2003/4/10 نزوحاً كردياً مكثفاً من المنطقة الشمالية وحتى من اكراد ايران وتركيا وسوريا بحجة اعادة المرحلين.

منذ وقوع كركوك فى قبضة الميليشيات الكرديه المسلحه فى 10 /4 /2003 لم يضيع الأكراد الفرصة وسعوا الى تحويل مشاريعهم التوسعية الى واقع لامفر منه فعمدوا الى تغيير الواقع القومى للمدينه سواء على الصعيد السكانى أو على صعيدالمنشأت والمؤسسات والمصالح الحكومية وحدد الأكراد هدفهم بدقة وهو الاستحواذ على المدينة النفطيه الهامة عن طريق طرد غير الاكراد واستجلاب أكراد ليحلوا محلهم وتكريد المؤسسات الحكومية و مؤسسات الثقافه والتعليم فى المدينة من خلال وضع تلك المؤسسات فى قبضة معلمين ومستخدمين أكراد وتكريد القرار السياسى فى المدينة من خلال الهيمنة على مراكز صنع القرار فى مجلس محافظة كركوك.

" والواضح أن الأكراد كان لديهم برنامجا طموحا شرعوا فى تنفيذه على أرض الواقع بمجرد سقوط المدينة فى ايديهم إذ قامت الميليشيات الكرديه بحرق دوائر النفوس (الطابو أي دائرة التسجيل العقاري) ونقل كافة المستندات والأوراق التى من الممكن أن يستدل منها على عدد وهوية سكان المدينه وعائدية الممتلكات والعقارات فيها وشرعوا على الفور فى إستجلاب أكراد بهويات مزوره وتزويد هؤلاء بحجج ملكيه مصطنعة.

---

119 بطاطو ، حنا- العراق ، الكتاب الثالث ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز- مؤسسة الابحاث العربية- بيروت 1999 ص224

يتهم أعضاء مجلس محافظة كركوك العرب قيادة الحزبين الكرديين الرئيسين بممارسة تكريد كركوك من خلال جلب عشرات الآلاف من الأكراد من غير سكان كركوك لإسكانهم في المنطقة، وتزويدهم ببطاقات هوية، وتوفير وظائف لهم، وتوزيع الأراضي عليهم، والقيام بعمليات طرد منظمة للعرب من كركوك بحجة أنهم دخلاء على المدينة، وأنهم جزء من سياسة التعريب التي مارسها النظام السابق لتغيير هوية المدينة ". [120]

ويقول فاروق عبد الله عبد الرحمن (رئيس الجبهة التركمانية سابقا ، رئيس حزب القرار التركماني حاليا وعضوالمجلس الوطني): "إن كركوك مدينة كل القوميات العرب والتركمان والمسيحيين رغم أنها ذات خصوصية وثقافة تركمانية من خلال أحيائها وقلعتها البارزة ومبنى لقشلة الأثري !" ويضيف: "إن كركوك تتعرض اليوم إلى تكريد من خلال الأحزاب الكردية، ومن خلال سيطرتها على الدوائر والمؤسسات، وشراء المباني والأراضي، وانتشار عناصر الأمن الكردي في المدينة، وتشجيع انخراط الأكراد في سلك الشرطة والأمن، وممارسة عمليات الضغط والاستفزاز ضد السكان العرب والتركمان." ويضيف السيد عبدالرحمن بقوله: "نحن أكدنا للأمريكان وكذلك لـ(وزير الخارجية البريطاني) خلال زيارته الأخيرة إلى العراق أن كركوك لا يمكن أن تكون لقومية واحدة ، فهي نموذج العراق الجديد وأساس وحدته ". [121]

وبدوره أوضح الشيخ غسان مزهر العاصي (شيخ قبيلة العبيد، وهي من كبرى قبائل العراق، ويسكن جزء من العشيرة أطراف كركوك، وخاصة منطقة الحويجة) " أن الأكراد سيطروا على كركوك بعد دخول القوات الأمريكية ، وأنهم أجبروا العرب على ترك قراهم ومدنهم وأحيائهم، ومارسوا سياسة القهر والاضطهاد والاعتقال بدعم من الأمريكيين، كما قاموا بدفع آلاف مؤلفة من الاكراد إلى كركوك بحجة أنهم كانوا مرحلين من النظام السابق لتغير الوضع السكاني في المدينة ، وأن الأحزاب الكردية تمارس سياسة تهميش العرب ، وما زالت الهجرة الكردية مستمرة إلى المدينة " وأضاف أيضا "نحن جميعاً كنا ضحايا القرارات الجائرة من النظام السابق ولكن لا يمكن معالجة خطأ بخطأ أكبر" [122] ويؤكد الشيخ علي البديري (شيخ عشيرة آل بدير)، التي تسكن تخوم كركوك " أن الأحزاب الكردية سيطرت على كل شيء في كركوك؛ فالمحافظ كردي، ومدير الشرطة كرد،ي ورؤساء الدوائر أكراد، والأحزاب جلبت آلاف من الأكراد وأسكنتهم المدينة وزودتهم بهويات أحوال مدنية على أنهم من سكان كركوك " وقال " إن الجميع يعرف أن عدد المرحلين من الأكراد إلى خارج مدينتهم بسبب مشاركتهم في اضطرابات عام 1991م لم يتجاوز 30 ألف شخص، وهؤلاء نحن جميعاً نرحب بعودتهم فعلاً، ولكن هناك أكثر من (600)ألف كردي قد جلبتهم الأحزاب من مناطق أربيل ودهوك

---

[120] طرابية ، صبري – التركمان وكركوك – جمعية اتراك العراق – أسطنبول 2007 ص 175

[121] Kerkuklu, Mofak Salman – A Report into Kurdish abuse i Turkmeneli – Turkmeneli Party Representive for both UK and the Republic of Ireland 2009 p 75

[122] نفس المصدر

والسليمانية وأسكنوهم في مناطق كان العرب يسكنوها، حيث تم طردهم بالقوة، وجرى تعيين آلاف من هؤلاء في مصالح

ومؤسسات الدولة المختلفة التي يسيطرون عليها لفرض الأمر الواقع وعملوا على تزوير سجلات النصوص، وثبتوا هؤلاء القادمين ، وما زال تكريد كركوك مستمر على قدم وساق ، ونحن لن نرضى بهذا الوضع مطلقاً ، ونحن نعرف أن الأمريكان يشجعونهم على هذه السياسة مكافأة منهم على دورهم في احتلال العراق ". 123

المبحث الثاني : تقييم سياسة التعريب والتكريد

إن الصراع حول كركوك فى ماضيه القريب وحاضره الآنى قد خلف العديد من الآثار والنتائج بعضها سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية كما أفرز لنا الصراع مشكلات قانونية تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان وكيفية تعويض أسر القتلى وضحايا التهجير وطرق اعادة الأسر المهجرة لأماكنها الأصلية ، وتشكيل المحاكم الخاصة بالفصل فى منازعات الملكية بين الأسر العائدة ومن حلوا محلهم من الأسر المستجلبة.

كلنا يتذكر مافعله النظام البائد بتغيير ديموغرافية المنطقة (كركوك) من خلال تعريبها عن طريق دفع العرب الى السكن في كركوك مع تقديم تسهيلات مالية وقروض مصرفية تساعدهم على ذلك. وبالفعل هاجر عدد كبير من العرب الى منطقة وجود التركمان (كركوك) طمعاً في الاموال المقدمة وهم نفسهم الذين يطالبون الآن بتعويضات مالية مقابل مغادرة المناطق التركمانية ، اما العرب من سكان كركوك الأصليين فيعلنون تمسكهم وتعلقهم الشديد بمدينتهم وعدم الاستغناء عنها رافضين مغادرتها والتخلي عنها تحت أي اغراء او تهديد. فضلاً عن هذا قام النظام السابق بسلخ واقتطاع بعض القرى التركمانية وضمِّها الى محافظة صلاح الدين. وبقي التركمان حبيسي الأمل ببزوغ فجر الحرية والخلاص من النظام القومي ليستعيدوا هويتهم الأصلية ويُعترف بهم بصفتهم مواطنين من الدرجة الأولى. إلا ان الغد لم يأتهم ، وجاءت التصفية العرقية هذه المرة من قبل "التحالف الكردستاني" بصبغته القومية التي كانوا يعيبونها على النظام السابق ، فمارسوا سياسة "التكريد" بحق المناطق التركمانية فنقلوا الكثير من اكراد المناطق الأخرى الى كركوك وبعضهم غير عراقيين اصلا ، ولجأوا الى توطينهم في مناطق وجود التركمان .

و في الطرف الثاني نجد العرب القوميين يدافعون عن كركوك التي عرّبها صدام حسين ، لا كركوك بطبيعتها الديموغرافية الحقيقية ، فتبنّوا مطالب العرب الطارئين ورفعوا قميص الإضطهاد القومي الذي تلطخ بدم العرب في كركوك والموصل ، وهناك قسم آخر من العرب فضّل الوقوف على التل، ربما ينظر الى قضية التركمان

---

[123] Kerkuklu, Mofak Salman – A Report into Kurdish abuse i Turkmeneli – Turkmeneli Party Representive for both UK and the Republic of Ireland 2009 p 80

وكركوك على أنها فرصة لمساومة سياسية تدر عليه امتيازات خاصة ، أو لانه يخشى ردود الفعل من إحدى الجهات المتصارعة على كركوك إن هو تحرك باتجاه تأكيد الواقع الديمغرافي لسكان المنطقة ، وبالتالي يخسر أحد أهم الحلفاء في العملية السياسية الجارية في العراق والمرتكزة على التحالفات الطائفية والعرقية لتحقيق بعض المصالح الضيقة. ان التجاذب العربي – الكردي حول ورقة كركوك يعزّز من مظلومية التركمان ويجعلهم الخاسر الأكبر في عملية فقدان الحقوق ، خصوصاً بعد الهيمنة الكردية المطلقة وانفراد الأكراد بفرض إرادتهم على المنطقة الشمالية من العراق. فغياب التنسيق والتعاون والتفاهم بين العرب والتركمان ادّى الى هيمنة الأكراد على مجلس محافظة كركوك وعزّز من نفوذهم فيها للاستيلاء على الوظائف الحكومية والتعيينات وحصرها على أبناء القومية الكردية مع توفير الغطاء الرسمي للتستر على انتهاكات الأكراد لحقوق القوميات الأخرى في تلك المناطق التي تخضع للنفوذ الكردي، فضلاً عن استحواذهم على المباني والدور المملوكة للدولة واشغالها من قبل الأكراد بصورة مكثفة. مستغلين في ذلك نفوذ ممثليهم في الحكومة المركزية.

المطلب الاول :- نتائج هذه السياسة على الواقع التركماني

لقد عانى الشعب التركماني الكثير من الويلات والمذابح الجماعية من خلال سياسة التعريب التي اتبعت من قبل النظام الحاكم منذ 1980م حيث منع التكلم باللغة التركمانية وتم هدم مئات من القرى التركمانية باستخدام مختلف الحجج والمعاذير مثل حمزلي ، تسعين ، بشير ، كومبتلر ، يايجي، تركلان، طوبزاوة، يحياوة، قره حسن، صاري تبة وعشرات من القرى التركمانية الأخرى، أما على صعيد ما جرى في داخل مدينة كركوك التركمانية فقد تم هدم آلاف البيوت والأحياء السكنية إما بحجة إنشاء شبكة خطوط المواصلات الجديدة أو لتوسيع المدينة وحتى قلعة كركوك الأثرية لم تسلم من هذه العمليات حيث تم تدمير المعمار التركماني فيها لقد كان هدف النظام السابق واضحا عندما أعلنت عن نواياهم الشريرة في مقولتهم المشهورة التي تقول (يجب علينا صهر الاقليات كلها في بودقة واحدة) وهذا يشمل التركمان والاكراد والاثوريين وباقي الطوائف غير العربية فمثلا ما اتبعه النظام السابق من إرغام التركمان على تغيير قوميتهم في الإحصاء السكاني العام لسنة 1987م مثلا حيا لسياسية التعريب القسرية وكذلك اعتبر الاثوريين والازيديين من القومية العربية أيضا.

لقد ارتكبت الكثير من الممارسات الشوفينية وغير الإنسانية من قبل الحكومات العراقية لصهر وتذويب التركمان منذ سقوط الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى كتعريب أو تكريد المناطق التي سكنها التركمان قبل آلاف السنين، وتشمل هذه المناطق الشريط الفاصل بين العرب والأكراد والتي تمتد ابتداء من الشمال الغربي من قضاء تلعفر مارا بمدن الموصل وأربيل وكركوك وضواحيها وخانقين وجلولاء والسعدية ومندلي إلى الجنوب

الشرقي من العراق، وان سياسة التعريب والتكريد التي اتبعت وبضراوة استهدفت وبصورة مباشرة امحاء الوجود التركماني في العراق.

لقد تعرض التركمان عبر العقود الماضية الى سلسلة من الأجحافات والتجاوزات على كيانهم وحقوقهم القومية وحتى على حياتهم وممتلكاتهم. وقد فاق النظام السابق جميع النظم المتعاقبة الأخرى بدأ من أنكار حقوقهم القومية والثقافية والأجتماعية ومرورا بتشتيتهم في أرجاء البلد وتصفية قادتهم من خلال محاكمات صورية هزيلة لاتحمل الصفة الشرعية والقانونية أبدا و خصوصا الشخصيات العسكرية والقيادية والمثقفة منهم وأنتهاءا الى ما نحن فيه الآن من أحتلال لمدنهم من قبل الفصائل الكردية المسلحة عقب أستضعافهم الى أدنى ما يكون من قبل الحكومات السابقة!. ولم تكتف الحكومات بذلك فقط بل ولجأت الى أستخدام كافة الأساليب الغير الحضارية والغير المدنية لتزوير أنتمائهم العرقي والتلاعب في نتائج جميع الأحصاءات والتنكر لقوميتهم بشتى الوسائل القهرية الممكنة. وعندما فشلت في محاولاتها في قهرهم و بعد أن تبينت لها أستحالة أنكار وجودهم بسبب تناميهم المستمر من حيث العدد وقوة أنتمائهم الوطني للعراق وأمكانياتهم الذاتية العالية في فرض أنفسهم على الساحة كقوة فاعلة في المجتمع العراقي لجأت الى أساليب قهرية تعسفية جديدة بدأت عندئذ بتشتيت مراكز تجمعهم خاصة من ولاية كركوك التركمانية وتشريدهم بالتهجير القسري الى المناطق الجنوبية والشمالية والغربية بالترغيب تارة والتهديد بأخرى وقامت بزرع تجمعات سكانية عربية في أراضيها بغية أذابتهم وصهرهم وأختزالهم من "المعادلة السياسية العرقية الثلاثية" للعراق وكأن العراق يتكون من قوميتين فقط هما العرب والكرد!!!.

ورغم جميع تلك التجاوزات اللا أنسانية في حقهم من قبل السلطات الاّ أن ولاء التركمان للعراق بقي صامدا ولم تتغير مواقفهم الوطنية النبيلة تجاهه ولا تجاه أخوتهم من القوميات الأخرى المكوّنة له. وهم مازالوا وسيبقون عنصرا أساسيا و فاعلا في مسيرة البلد.

وأزاء هذه المواقف النزيهة والوطنية للتركمان تجاة وطنهم العراق يضطر الأنسان لأثارة تساؤلات تفرض نفسها على واقع الحال لمعرفة سر هذه القسوة في التعامل من قبل النظام البائد بالذات مع التركمان والسر الكامن في تجاهل الحكومات العراقية لحقوقهم وأسباب التعامل معهم بهذه الهمجية والمحاولات الحثيثة لأنكار وجودهم والأجحاف بحقوقهم الى هذا الحد ، والجواب هو وبالرغم من قيام جميع تلك الحكومات التي حكمت البلد بالتحدث والتأكيد وعلى الصعيد الرسمي عن الصداقة مع تركيا لكنهم نظروا بعين الشك والريبة للتركمان . فتارة يسمونهم "بالطورانيين" (حتى دون معرفة معنى الطورانية) وتارة يصفونهم بالرتل الخامس (أي جواسيس) لتركيا، وتارة بـ (الجالية التركمانية) ويذهب بعض المتشددين من العراقيين بوصفهم مصدر خطر وقلق على أمن البلد!!! ويبدو أن التحليل أو التفسير الأقرب للواقع هو أن الأستعمار وبعد أنتهاء الحرب العالمية الأولى التي أنهت الأمبراطورية العثمانية في العراق بذرت بذور الحقد والعداء لتركيا بغية الأستحواذ على

العراق الغني بالبترول ولغرض أبعادها عن ساحة الصراع السياسي والدولي عليه. وتلك البذور نبتت فيما بعد - في ظل الأنظمة القومية المتوالية على حكم العراق- عن أحقاد ضد التركمان، ثم توارثتها الحكومات العراقية الواحدة تلوالأخرى دون أكتشاف حقيقة الأمر لأنصافهم. وقام بعض المسئولين ورجال الحكم بترديدها كالببغاء دون محاولة فهم أصل التركمان وتأريخهم وترابطهم بتربة العراق بعيدا ومستقلا عن تركيا التي تشاركهم اللغة فقط. ولقد أستعملوا أساليب عديدة في صهر التركمان وتذويبهم من خلال تغير ديمغرافية مدينتهم كركوك أو التهجير القسري منها وإليها وتعريب وتكريد المدينة.

أن متابعة عمليات التهجير بصورة دقيقة تبين لنا النتائج الآتية:

1. أن العمل في هذا المخطط جار على قدم وساق من اجل خلق مناطق مقطعة تتميز كل واحدة بصبغة خاصة وتبقى خطوط الاحتكاك بينها مواطن توتر مستمر وساحات فارغة يمكن الدخول إليها بسهولة ، مما يسهل إثارة الفتن الطائفية والقومية فيما بينها تمهيداً لحرب طائفية.

2.تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي وابداله بصبغة طائفية أو عرقية وتحويل نعمة التنوع إلى مشكلة تؤرق العراقيين وباب للاحتقان الطائفي يمكن أن يفتح في أية لحظة.

3.خلق جبهات متقابلة لدى جميع الإطراف واستخدام أصحاب الغرض السيء والنفوس الضعيفة في تهديد جميع الإطراف وبلباس القومية. إن عمليات الترحيل والتهجير إنما هي وسيلة من الوسائل المتبعة في خلق الحروب الأهلية وما جرى في البوسنة والهرسك من تهجير وتغير في التركيبة السكانية وغيرها خير دليل على النتائج المدمرة لمثل تلك المخططات التي مازالت الكثير من الدول تعاني من نتائجها التاريخية حتى هذه اللحظة بالرغم من انتهائها قبل أعوام عدة.

المطلب الثاني : انعكاسات هذه السياسة على دول الجوار

أن رد الفعل المضاد لسياسة التعريب كانت سياسة التكريد في مناطق التركمان عامة ومدينة كركوك خاصة وبتقاطع هاتين السياستين وتتابعهما في مختلف عهود الدولة العراقية ايقظت في دول الجوار مخاوف كانت نائمة الا ان تتنامى تللك الممارسات وتتعدى اثارها وتعبر الحدود الجغرافية إلى الجهة المقابلة لإن إمتدادات سكان العراق تتخطى الحدود وخاصة الاكراد في شمال العراق. فحلم إنفصال الشمال عن أرض العراق وإنشاء دولة كردية أصبح دستورا يطبق على أرض الواقع من خلال عملية تغير ديمغرافية مدينة كركوك ومن خلال مقولة كركوك قدس الاكراد وعاصمة أقليمهم. ولأن مدينة كركوك ذات عمق جغرافي متميز وتتمتع بثراوات باطنية عظيمة توهلها ان تكون مركز جذب لا الطرد وحلم طالما حلم بها الاحزاب الكردية لتكون نواة لتكوين ما يسمى دولة الكردستان الكبرى التي تضم إيران والعراق وتركيا وسوريا.

ذلك الحلم لازال يراود الأكراد وبالذات الأحزاب السياسية الكردية في أن تكون لهم دولة كردية كبرى تجمع في طياتها كافة مناطق كردستان التي تربط الدول الأربعة بين إيران وتركيا وسوريا والعراق ففي كل مقطع من هذه الدول يحاول الأكراد أن يفرضوا واقعا سياسيا يدفع باتجاه قيام الدولة الكردية المنتظرة والتي هم يقولون عنها كانت موجودة فاحتلتها هذه الدول الأربعة ويحاولون تحريرها فقاموا الكثير من العمليات العسكرية لمواجهة الحكومات التي تحكم دولهم. عندما يكون هذا العمل من أجل كسب الحقوق المشروعة لهم فذلك لا جدال فيه ولا اعتراض أن يطالب الكردي بحقوقه التعليمية والثقافية واللغة وممارسة حرياته وتقاليده. وما حققه الأكراد في إقليم شمال العراق لا نعتقد أن باقي أكراد المنطقة قد حصلوا أو قد يحصلون على عشره ، والعراق اليوم يقر لهم بهذا الحق وهم يمارسون حياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بكل حرية في ظل دولة العراق.

أما أن تحاول الأحزاب الكردية الحاكمة في العراق فرض الأمر الواقع لقيام نواة ما يعرف بدولة كردستان الكبرى فذلك ما يعتبر مرفوضا من قبل مكونات الشعب العراقي لأنه الشعب العراقي وأرضه وحدوده وترابه كلها واحد لا يقبل القسمة . وعليه فإن الدستور الذي وضعته حكومة الإقليم والذي يضم الكثير من المناطق العراقية الى حدود كردستان المزعزمة هو أمر لا يمكن قبوله خصوصا إذا لاحظنا أنهم يمزقون مناطق المحافظات العراقية على أساس الأكثرية السكانية من المجتمع الكردي الذي يسكن المناطق هذه وتحديدا محافظة كركوك العراقية التي تعتبر حلم الأحزاب الكردية لتأسيس نواة دولة كردستان الكبرى التي يريدون لها الانطلاق من شمال العراق وهو الغني بالنفط لتكون الممول الاقتصادي لأكراد ايران وتركيا وسوريا لتكوين دولة الحلم وهذا مما تثير مخاوف تللك الدول وخاصة تركيا وإيران.

التطلع الكردي لتأسيس الكيان الخاص من خلال الطرح الفيدرالي يصطدم بعقبات كثيرة، إقليمية في الأساس، وعراقية داخلية بالدرجة الثانية، فعلى المستوى الإقليمي، يعني تمتع الأكراد بفيدرالية وكيان شبه مستقل تجاوزا لخطوط حمراء كثيرة رسمتها دول الجوار ذات العلاقة بالمسألة الكردية وهي تركيا بالدرجة الأولى ثم إيران وسوريا.

وكانت ولا تزال تركيا تبرز هذه الخطوط الحمراء، لتكون واضحة لكل ذي بصيرة، بأن الكيان الكردي الخاص في العراق يعني تدخلا عسكريا من طرفها، فالمعادلة في نظرها بسيطة ولا تحتاج إلى كثير جدل، لأن الفيدرالية الكردية في العراق ستثير شهية أكراد تركيا بتحقيق كيان مماثل، وهي حالة أكثر تعقيدا وحساسية بالنسبة للحكومة التركية منها للنظام في بغداد. والتخوف ذاته يتردد صداه في طهران ودمشق تجاه الأقليات الكردية المغيبة والمحاصرة ثقافيا وسياسيا.

أما على المستوى العراقي الداخلي، فإن العراق لا ينقسم إلى قوميتين كردية وعربية حتى تحل المسألة بخط سياسي يرسم بين مناطق الأكراد شماله والعرب في الجنوب منه، فهناك أقليات عرقية متعددة مثل التركمان

والآثوريين والكلدان والسريان والأرمن وغيرهم. وبمنطق تأمين الخصوصيات الثقافية والقومية فإن من حق هذه الأقليات التمتع بميزات النظام الفيدرالي أيضا.

وإذا كانت القومية الكردية أكبر من غيرها من الأقليات ، فإنه بمنطق العدد لا تقارن القومية الكردية بالعربية، فالأكراد لا يشكلون اكثر من 15% من سكان العراق.

وتشغل مدينة كركوك جزءا كبيرا من تطلعات وآمال الأكراد المستقبلية، ويضفون عليها قدرا كبيرا من القداسة، ويعتبرونها رمزا للكيان الكردي، اغتصبه النظام العراقي وهجّر جزء من أهله الأكراد ليوطن مكانهم عشائر عربية مهاجرة من الجنوب. فقد شدد البرزاني في حوار مع صحيفة "الحياة (10-11-2002) على أن الأكراد لن يساوموا على الهوية "الكردستانية" لكركوك، وأنهم سيستردون المدينة في أي لحظة يستطيعون استردادها، واشتهر تسمية جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني لكركوك بقدس كردستان.

فهذا الإصرار على اعتبار كركوك عاصمة الكيان الكردي المستقبلي، فيه قدر كبير من الاستفزاز للأتراك أولا، ولعرب العراق ثانيا، فتركيا تتذرع بالدفاع عن حقوق التركمان، التي تؤمن بأنه يشكل أغلبية سكان المدينة، لكي تلعب دوراً يحول من استحواذ الاكراد على هذه المدينة الغنية بالنفط. فحقل كركوك النفطي هو أول حقل كما أنه أكبر حقل حتى الآن، باحتياطي يبلغ 11 مليار برميل، أي أكثر من مجموع الاحتياطيات النفطية في مصر وسوريا وقطر. وتثير هذه الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية لكركوك مخاوف العرب من السيطرة الكردية على المدينة وهو ما سيزيد من نفور عرب العراق من مشروع الفيدرالية بصيغته الكردية المطروحة.

الاستنتاجات

من خلال البحث والدراسة عن التركمان وحقوقهم المهدورة في تاريخ العراق الحديث صعدت قضية كركوك إلى واجهة الواقع السياسي العراقي من ضمن الواجهات المهمة والساخنة منذ احتلال العراق من قبل الانكليز عام 1918 ولحد سقوط النظام السابق في عام 2003 وبعده من تفجّر للاحداث وصعودها إلى الذروة في هذه الايام.

وارتكز محور الجدل بشأنها – أي كركوك - على هويتها الثقافية ، القومية التركمانية أو إنتمائها إلى جغرافية معينة ، وما يتعلق بتطور القضية حسب السياق الدستوري لتحديد إنتمائها الثقافي والجغرافي ضمن المناطق التي وصفها الدستور الجديد بوصف ثقيل على القلب هو: "المتنازع عليها"، والتي تمتد من أقصى شمال العراق في محافظة الموصل عبورا بحواشي محافظة أربيل وكامل محافظة كركوك ثم محافظة صلاح الدين وديالى.

حتى وان كانت كركوك هي قطب الرحى التي تدور حولها الازمة، فانه ينبغي استحضار كل هذه المناطق وغيرها عند الحديث عن كركوك. فإن تجزئة الموضوع إلى شظايا متناثرة يؤدي إلى غياب التصور المتكامل لقضية إنهيار الدولة العراقية برمتها في حال من المسير بخطوات متسارعة في درب المتاهات، وما يترتب على ذلك من خلل في توازنات الشرق الأوسط بكافة أطرافها وأركانها، وزعزعة ثوابتها، الى أمد بعيد وبصورة غير محسوبة العواقب. نعم، وإن كركوك هي نقطة البداية لتجنب الخوض في هذه المتاهة، أو الوقوع فيها... لذلك يجب استحضار أجزاء الموضوع كاملة ، حيث ان البحث في هذه القضية يشبه لعب القمار على مصير المنطقة دون إلتفات إلى ما قد يجره هذا الامر من هدر للقيم والثروات والدماء والتطور الإقتصادي والنهوض الحضاري ، مما لا يتحقق إلا في ظلال التعاضد والوئام بين عناصر المنطقة ودولها وشعوبها كافة.

إن الجميع يتفق على خصوصية معينة في كركوك، هي خصوصيتها العراقية. ولكن المطالب الإستحواذية المتطرفة والضاغطة في أجندة الاحزاب الكردية في الوقت الحاضر، وآمالها التي تتجاوز حدود المعقول والواقع والعدل والحقيقة بجملتها، والمصرح بها علنا وفعلا، وبتكرار يثير الحساسيات ويلغي الرأي الآخر ويستخف به، فيولد توجسات في الأطراف العراقية عموما، مهما تفاوتت في ردود الأفعال والدوافع.

الملاحظة الأولى في الجدل الدائر بشأن هوية كركوك إنه يتمحور حول توصيفها الإثني (العرقي)، وإن الاختلاف بين الأطراف العربية والكردية والتركمانية هو بسبب الإختلاف في هذا التوصيف. ان الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة ينبغي أن تتوجه إلى معالجة هذا المضموع في ضوء العلم والمنطق والواقع، مع ترسيخ هوية كركوك العراقية المتفق عليها من الأطراف كلها، والتي تجمع الجميع تحت سقفها في الوقت نفسه .

والملاحظة الثانية هي أن السياسي العربي لم يدع ولم يطالب يوما ما بعروبة كركوك، بل بإنتمائها إلى الوطن العراقي الذي يشكل جزءا من الوطن العربي. وإن السياسي التركماني يستند إلى الحق التاريخي والواقعي ومبادئ العدل في تركمانية كركوك وما حولها سكانيا باعتبار الأغلبية التركمانية قبل تعرضها إلى عوامل

التعريب والتكريد، مع الإقرار بهويتها العراقية ،فيتحدد الموضوع عمليا في الهوية الثقافية وما يترتب عليها من حقوق سياسية تحت مجمل السقف العراقي. وإن السياسي الكردي يستند على أغلبية السكان بغض النظر عن الطابع التاريخي والموروث الثقافي للمنطقة ، ويتذبذب بين مستندني الهوية الكردية، وبين الإمتداد الجغرافي لكردستان العراق (أو كردستان الجنوبية حين الحاجة)، مع التلويح بقوة الأمر الواقع. هذا التذبذب والتلويح ظاهر عيانا وبيانا في التصريحات المتواترة مرة بهوية كركوك الكردية، ومرة بهويتها الكردستانية، ثم التصريح بأن (كركوك الآن كردية!)، بكل ما في كلمة (الآن!) من مدلولات وإيحاءات!

والحقيقة إن الصفة الأصلية لكركوك تظهر بذاتها في خضم هذا النقاش، حيث الثابت فيها الصفة التركمانية، والتنازع حاصل في نفي هذه الصفة الثابتة عنها. فمحاولة نزع هذه الصفة هو بذاته دليل على هويتها التركمانية، وأن الطرف الآخر يجهد في حشد الأدلة باتجاه ترسيخ الوضع المفروض عليها بحكم الأمر الواقع القسري أو المبرمج في إتجاهي التعريب أو التكريد، واستغلال الضعف والفراغ السياسي عند الأطراف الاخرى. والتناقض الفاضح في الموضوع هو أن أساس المشكلة قائم على رفض العوامل القسرية في تغيير التركيبة السكانية في المنطقة رفضا معلنا من جميع الأطراف ... فكيف يمكن تعديل الوضع أو تطبيعه بفرض وقبول واقع قسري جديد لا تكتنفه الشكوك والشبهات فحسب، بل تدمغه الأدلة والشواهد، مع تجاهل وإهمال الحقوق الواقعية والتاريخية للطرف الثالث التركماني، وامتداداتها ثابتة ومشهودة إلى أمد قريب جدا؟

وعن فكرة مستقبل العلاقات بين التركمان والكرد يمكننا ان نقول بان التركمان والكرد سكنوا مدينة كركوك واطرافها على مدى التأريخ وكما ذكرنا سابقا كأخوة مسلمون مشتركون في السراء والضراء ودون ان تهتم اي جهة بالاكثرية او الاقلية وكانوا يشتركون سوية لكل ما يلزم للحصول لقمة العيش وكانت جوامعهم وتكاياهم مشتركة ومعتقداتهم واحدة والكل يجتمعون في مناسباتهم الدينية بشكل مشترك وكثيراً ما حصلت بينهم علاقات الزواج والمصاهرة والقرابة على كل المستويات وبدون تفريق وكان كل فريق يتكلم لغة الفريق الاخر وفي كثير من الاحوال كان من الصعب التفريق بين التركماني او الكردي داخل مدينة كركوك وخارجها .

كانت علاقة الكردي بالقرية اكثر مما كانت علاقته بالمدينة لذا بقي هذا محافظاً على صفاته القبلية وارتباطه بالارض والزراعة وتربية الاغنام والمواشي وفي معظم الاحوال كان التركمان اصحاب الاراضي الزراعية في المناطق والقرى المجاورة لكركوك وكانوا يتعاملون كأخوة في تمشية الاعمال الزراعية او تربية الاغنام والمواشي وكان التركماني يشارك اخوه الكردي في زراعة الاراضي ويدعمه بالاموال لشراء البذور والاغنام بغية تكثيرها واخيراً للأستفادة منها حسب الانظمة الاسلامية والتجارية المعمول بها عبر التأريخ في المنطقة.

بحكم الاحوال المدنية في كركوك تحول التركمان من الحياة القبلية القديمة والحياة الزراعية الى الاعمال الادارية والثقافية والتجارية والصناعية وغيرها من الاعمال التي كانت تستوجبها الحياة وحسب الحاجة وكان الكرد يتعاونون مع التركمان في تمشية اعمال الخدمات البيتية والزراعية ،والصناعية والتجارية وغيرها. وبحكم

الضرورة كان التركمان والمتكلمين بالتركمانية من غيرهم يتعاونون مع الدولة العثمانية ومن قبلهم الدول التركمانية السابقة في امور الادارة والتعليم والثقافة والامن والجيش وغيرها وبرز منهم المعلمين ورجال الدين وضباط ومنتسبي قوات الامن وادباء وشعراء ورجال ادارة وعمل هؤلاء في مؤسسات الدولة ليس في المدينة فقط بل في كل انحاء العراق، استعرب او استكرد قسم كبير منهم حسب اكثرية السكان في المنطقة وبعد تأسيس العراق بالرغم من ازدياد الطلب للموظفين من جميع الفئات وبالرغم من ابعاد الانكليزللعاملين من التركمان في الدولة الجديدة فانهم كانوا مضطرين لأبقاء الكثير من الموظفين السابقين لحين اعداد الكوادر الجديدة الامر الذي قد يستغرق عددا من السنين ، وكان هناك الكثير من مدراء النواحي والقائمي مقامين وحتى المتصرفين من التركمان وكان معظم المعلمين وقوات الشرطة منهم ايضاً وعند تأسيس الجيش العراقي كان هناك عدداً كبيراً من الظباط بمختلف الدرجات من التركمان او الكرد الدارسين في المدارس التركية. ونتيجة السياسات التعريبية او حسب الاحوال المعيشية تناقص عدد التركمان في المناطق التي فيها اكثرية كردية او عربية وانصهروا مع السكان هناك .

واخيراً بعد حرب الخليج ١٩٩٠ وعندما حصلت الانتفاضة عام ١٩٩١ لاول مرة حصل تقارب بين الكرد والتركمان بدون تخطيط او تنظيم مسبق، ولما دخلت قوات البشمركه الكردية مدينة كركوك لفترة قصيرة تعاون التركمان مع الكرد دون تخطيط ايضاً وهرب معظم العرب الذين سكنوا في المدينة وكماهرب البعثيون ايضاً ولكنه للأسف لم يمكن الاستفادة من الفرصة وانشغلت البشمركه بحرق دوائر الامن ومراكز البعثيين ونهب السيارات والاموال وهربوا بعد ان علموا بقرب مجيء قوات الحرس الجمهوري وقد بدأ قصف المدينة بالمدافع دون اعلام السكان، مما اضطر الكثير من التركمان والكرد المجردين من الامكانات والسلاح إلى الهرب بدون نظام في كل الاتجاهات تاركين كل ما يملكون خاصة نحو السليمانية واربيل وبعدها نحو الحدود الايرانية والتركية وفي طريقهم جرى تعقبهم من قبل القوات الحكومية التي مارست ضدهم كل انواع القتل والتخريب في المدينة وخارجها وعلى الطرق ففي التون كوبري اقامت بمجزرة حيث جمعوا شباب التركمان في الشوارع وقتلوهم جميعاً وثم قصفت الطائرات المروحية الهاربين في طريق اربيل أيضا وعلى طول طريق اربيل صلاح الدين وشقلاوة وديانا وهكذا أختفى الالف من المجموعات التركمانية والكردية الهاربة ووصل مئات الالف منهم الحدود الأيرانية والتركية تحت ظروف مناخية وصحية صعبة جداً. بعد اشهر عديدة وبتدخل بعض الدول والامم المتحدة اعيدت المجموعات الكردية الهاربة إلى معسكرات قرب زاخو تحت حماية الامم المتحدة ثم رجعت المجموعات الكردية إلى مناطقها بعد تأسيس حماية لهم باسم منطقة قوات المطرقة شمال خط العرض (٣٦) وادخلت منطقة السليمانية في المنطقة بالرغم من وجودها جنوب الخط . وبالنسبة للتركمان من اهالي مدينة كركوك لم يكن لهم ملجأ والكثير منهم رجعوا فرادى واصبحوا تحت رحمة البعث والحرس الجمهوري ، والذي رجع إلى كركوك والقى القبض على معظم التركمان وحاكموهم وعذب وقتل الكثير منهم. بالنسبة للكرد

تحسنت ظروفهم بعد ان اعلنوا حكومة اقليم كردستان واسسوا حكومتهم واصبحوا مستقلين بالواقع والحقيقة والتجأ الكثير من التركمان إلى الاقليم في اربيل وكفري او اقاموا في اماكن واراضي بشكل مجموعات لاتوجد فيها وسائل العيش مثل بني صلاوة على طريق صلاح الدين .

في اقليم كردستان منذ عام ١٩٩١ بدأت الدول والامم المتحدة مد يد المساعدات لسكان الاقليم واللاجئين فيها بكل الطرق والامكانات المعاشية واسست لهم المدارس والمقرات ومنحتهم الخيم والارزاق وتعاونت الحكومة والاخوة الكرد مع اخوتهم التركمان في حفظ الامن والاستقرار بالرغم من مطاردة حكومة البعث لهم في اربيل وقوش تبه وهاجمت مقرات التركمان بشكل خاص في عام ١٩٩٦ والقي القبض على عدد كبير من التركمان واخذوا إلى بغداد ولايعرف مصيرهم بعد قتل اعداد منهم. وفي السنين الاخيرة مدت تركيا يد المساعدات المختلفة لحكومة اقليم كردستان للقضاء على الحركات الارهابية وكذا المساعدات المعيشية وشملت هذه المساعدات التركمان والمهجرين من كركوك إلى الاقليم كما دعمتهم بالنواحي الثقافية ايضاً وفتحت مدارس خاصة بهم وكذا محطات الاذاعة والتلفزيون .

مهما يكن فان العلاقات التي تواجدت بين الترك والكرد والعرب في كل المناطق التي تواجدوا فيها سوية وكركوك بالذات حتى الخمسينات من العصر الماضي فهي علاقات اللاانفكاك ولايمكن فصل احدهم عن الاخر وهم مشتركين في السراء والضراء ويمكن ذكر العوامل التي جعلتها شركاء هي كالاتي :

-المشاركة في جغرافية الوطن، فاذا اعتبرنا المدينة واطرافها والمنطقة بشكل عام فهي وطن التركمان والكرد والعرب مهما اختلفت نسبهم السكانية في هذه جغرافية الوطن وسيبقى الوضع هكذا اذا جردت من وسائل الارهاب والتعسف والظلم والقسوة فكلاهما وجدوا هنا على الاراضي المشتركة في التاريخ وعملا مشتركاً

-المشاركة في الدين، فمهما اختلفت مذاهبهم ومعتقداتهم فهم إخوة في الدين فقد جاهدوا سوية في سبيل الحفاظ على الدين الحنيف تحت قيادات مختلفة ضد الصليبية كما حصل في العهود الاتابكية والايوبية والمروانية والعثمانية وظهر منهما علماء دين عظام وتبعا الطرق الدينية المختلفة مشتركاً مثل النقشبندية والقادرية والرفاعية والمولوية وغيرها بدون تفريق فالتكايا والزوايا الدينية كانت مشتركة والمناسبات والاعياد الدينية كانت مشتركة على مدى العصور .

-وعلى مدى العصور حصلت علاقات التزاوج والمصاهرة والقرابة بين الترك والكرد والعرب دون قيد او شرط وعلى مختلف المستويات مثل مصاهرة الاتابكي مظفر الدين كوكبري والبطل الاسلامي العظيم صلاح الدين الايوبي، وحتى اليوم يمكن ذكر علاقات القربى بين عائلات كركوك التركية والكردية (شيوخ الطالبانيين والنفطجية والنائب وكتانة وغيرها).

-السكن والجوار والعادات والتقاليد، تواجد السكان الكرد والترك والعرب في جميع مناطق ومحلات كركوك سوية بكثافات كثيرة او قليلة فلم يكن هناك اي موانع في سكنى بعضهم مع البعص ، وكانت علاقات حسن

الجوار هي السائدة بينهم وكانوا يتشاركون في سبل العيش وتحمل مشاكله ويلاحظ ان معظم عادات وتقاليد واعياد التركمان والكرد متشابهة فهم وجدوا كمحاربين وابطال يدافعون عن الحق ويجاهدون في سبيل الله وهم يحبون الحرية والاستقلالية ومشهورين بالشجاعة ، أما اعيادهم فهي نفسها سواء اكانت دينية او قومية والأمثلة على ذلك كثيرة منها اعياد الربيع ونوروز والمناسبات المحلية مثل خضر الياس وزيارات الائمة وعلماء الدين (الامام زين العابدين، ونبي الله دانيال).

-فأذا كانت سياسة الا إنفكاك هي السائدة بين الكرد والترك والعرب ، فلماذا لانحاول وضع اسس رصينة لمستقبل هذه العلاقات على ان تشتمل جميع النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ، مطالبين الجميع بالتعاون في تثبيت هذه العلاقات بكل السبل الاخوية دون ان ترك المجال للمعتدي ان يتدخل بين الاخوان والعمل على تطويرها إلى الاحسن.

الصراع على كركوك قديم، يعود إلى تاريخ انفجار النفط الكبير في «بابا كركر» قرب كركوك عام 1927، وبقوة تقترب من مليون برميل يومياً. الثروة كانت نعمة ولعنة. نعمة نقلت العراق كله الى قائمة الدول الثرية، لكنها جعلت المدينة تعيش على سطح من قلق، فهي أكبر نقطة قوة في الدولة، من يحكمها يقطع ثلاثة أرباع الطريق للسيطرة على بغداد، التي تبعد عنها 250 كيلومتراً. فالمعركة الآن هو إستعمال شعار «تكريد» كركوك لمحو آثار خطة «التعريب»، التي أجبر فيها صدام حسين عائلات كاملة من الأكراد والتركمان على مغادرة المدينة لتحل محلهم عائلات عربية كاملة. فبسبب التمييز العنصري والطائفي الذي مارسه النظام السابق وعلى مدى نيف وثلاثين عاما، ظلت الاقليات الاثنية والدينية تعاني التهميش باقسى صوره، اسواها تمثل بحالات التعريب التي تعني فرض هوية قومية على هذه الاقليات، واجبارها على تغيير قوميتها الحقيقية التي خلقها الله تعالى عليها، حتى اذا سقط النظام، انطلقت العملية السياسية الجديدة المضادة لها وهي عملية تكريد مناطق شمال العراق من خلال جلب الأف من الاكراد من القرى الكردية سواء من داخل العراق او خارجها واسكانهم في هذه المناطق وخاصة في مدينة كركوك من أجل تغيير ديمغرفيتها البشرية وهويتها القومية.

لقد اثارت عملية التغافل عن حقوق الاقليات، من خلال المادة (58)[124] * من دستور العراق والخاص بالمناطق المتنازعة ، الكثير من الشكوك حول مصداقية الزعماء الجدد الذين حلوا محل الطاغية ، بعد اسقاطه في التاسع من نيسان عام 2003، ففي الوقت الذي كان يفترض بهم ان يحرصوا اشد الحرص على تثبيت حقوق الاقليات قبل حرصهم المستميت على تثبيت حقوقهم، اذ بهم يهمشون الاقليات لينهضوا.

---

[124] * تنص المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية على تطبيع الاوضاع في كركوك ثم اجراء عملية الاحصاء ، وتنتهي بأستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها ، لتحديد ارادة مواطنيها ، في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة (31 – 12 – 2007) وقد تم نقل هذه المادة الى الدستور الجديد عام 2005 ومن خلال المادة 140 وبنفس المضامين.

فالدفاع عن التركمان او الاقليات الاخرى هو دفاع عن العراق، ودفاع عن اجيال العراق التي لم تولد في داخل الوطن الام، انه دفاع عن انفسهم امام الاجيال القادمة، انها محاولة منهم لتغطية وجوههم خجلا امام الابناء الذين لم يولدوا في العراق، بسبب الظروف القاسية التي مرت على الاباء طوال نصف قرن تقريبا، ولا تزال.

العراقيون يفتخرون بانتمائهم الى هذه التربة من الارض لاسباب عديدة، تقف على راسها التاريخ الذي يعود الى اكثر من (6) آلاف سنة، فمن من العراقيين لا يفتخر بمسلة حامورابي؟ ومن منهم لا يفتخر بحضارات العراق القديمة، البابلية والاشورية وامثالها؟ ومن منهم لا يفتخر بالكتابات ومدارس الخط؟ ومن منهم لايفتخر بكون العراق هو مهد الديانات والمدارس الفقهية بانواعها؟ ومن منهم لايفتخر بالسومر والكلدان والاشور و الائمة الاطهار من اهل بيت النبوة والرسالة، ولمراقد الكثير الكثير من ائمة المذاهب وعلماء اللغة والفقه والمنطق والاصول؟ وهو الذي يحتضن مراقد الكثير الكثير من انبياء الله ورسله؟.

العراقيون يفتخرون بانتمائهم الى هذه التربة الطاهرة التي بنيت عليها حضارات انسانية متنوعة ومتكاملة، امدت البشرية، ولا تزال، بالكثير جدا من العلوم والفنون والمعارف الانسانية.

والحل الأمثل لمسأل القوميات كما يعتقد التركمان يكون ضمن مشروع متكامل وحقيقي متماسك ينظر إلي جميع أبناء القوميات والطوائف كمواطنين من الدرجة الأولي وشركاء في الوطن الواحد. ان اختيار نظام الحكم في عراق حر ديمقراطي موحد سيكون بالاحتكام إلي كل العراقيين ، ولهم مطلق الحرية في اختيار هذا النظام ، وسيحترم المواطنون التركمان حرية الاختيار الذي يقوم به العراقيون، إلا انهم يؤكدون بأنهم يتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها وان اختيار خيار الحكم الذاتي أو الحكم الفيدرالي سيكون منطبقاً تلقائياً عليهم أيضاً ضمن مناطقهم السكنية المعروفة، ويدعو التركمان الي اجراء نزيه ودقيق باشراف دولي وتحت رقابة الدول المهتمة بالشأن العراقي لتثبيت حقيقة الواقع القومي لجميع المناطق العراقية .

ان المواطنين التركمان يدعون إلي تفعيل دور الادارات المحلية في المحافظات العراقية من دون المساس بوحدة العراق وتناغم مؤسساته الدستورية وانسجامها بحيث يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم الثقافية والقومية والسياسية، ولهذا يطالب المواطنون التركمان بما يلي :

" 1- الاقرار بالحكم الذاتي للمواطنين التركمان في المناطق التي يسكنها التركمان ابتداء من تلعفر وعلي امتداد المنطقة الممتدة إلي خانقين مروراً بمدينتي كركوك وأربيل .

٢ ــ ان تكون اللغة التركمانية لغة رسمية في مناطق التركمان إضافة إلي اللغة العربية وفق التعهد الذي قطعته الحكومة العراقية علي نفسها والمقدم إلي عصبة الأمم عام ١٩٣٢ قبيل قبول العراق عضواً في العصبة وكشرط لالغاء الانتداب عليها .

٣ ــ اعادة جميع المهجرين والمبعدين التركمان إلي مناطق سكناهم وتعويض من تضرروا من هذا الاجراء واعادة ممتلكاتهم إليهم أو تعويضهم تعويضاً عادلاً .

٤ ــ فتح المجال أمام المواطنين التركمان لتقلد الوظائف الرسمية واحتلال مراكزهم في السلم الوظيفي حسب كفاءاتهم وقابلياتهم بما في ذلك سلك القضاء والسلك العسكري، وفي وظائف التعليم والادارة المحلية والعليا .

٥ ــ ايقاف حملات التعريب والتكريد التي تواجهها المناطق التركمانية في مناطق الموصل وكركوك وأربيل وتلعفر وطوزخورماتو وآلتون كوبري وخانقين وقزلرباط والمقدادية وجلولاء وقرةتبة وبدرة.

٦ ــ الغاء القرارات الجائرة والعنصرية والرامية إلي تغيير القومية التركمانية في السجلات وعدم جواز تسجيل العقارات والمركبات للتركمان العراقيين .

٧ــ اعادة اسماء المدن التركمانية التي استبدلت من قبل السلطة الجائرة إلي سابق عهدها .

٨ ــ تفعيل الحقوق الثقافية للتركمان وتأسيس مديريات الثقافة والنشر والطباعة في بغداد واعادة البث الاذاعي والتلفزيوني من كركوك وباللغة التركمانية بأوسع نطاقه والسماح باصدار الصحف السياسية والأدبية ورفع الحظر عن المطبوعات واصدار الكتب والبحوث وانشاء مراكز الثقافة والأبحاث .

٩ ــ العمل علي الحفاظ علي وحدة العراق أرضاً وشعباً وضمن جيش وطني لا يتدخل في السياسة ولا تتحكم في انتماءاته الأفكار الطائفية وجذور التفرقة .

١٠ ــ الغاء التمييز الطائفي والديني والقومي في جميع الوظائف الرسمية والمؤسسات الحكومية .

١١ ــ الغاء جميع الأحكام والقرارات الجائرة بحق المجاهدين التركمان وابناء الشعب العراقي الآخرين واعادة الاعتبار لشهدائهم ومن نفذت بحقهم محكوميات السجن والتعذيب .

١٢ ــ محاكمة المتسببين بجميع المجازر والجرائم التي ارتكبت بحق ابناء الشعب العراقي .

١٣ ــ اعادة المزارعين التركمان إلي قراهم ومزارعهم ورفع الحظر عن نشاطهم الزراعي وتوفير الدعم الحكومي لعملهم ومعيشتهم وتوفير البنية التحتية لتعليم ابنائهم وتوفير الرعاية الصحية لهم .

١٤ ــ تشكيل المجلس النيابي العراقي وتمثيل جميع أبناء القوميات العراقية فيه بحسب مناطقهم وأنفسهم وعدم اعتبار أي مواطن تبعياً أو مهمشاً في احتلال دوره في خدمة الوطن العراقي .

١٥ ــ احتلال المواطنين التركمان لموقعهم الطبيعي في هيكل نظام الحكم وان يعهد إليهم بالمناصب العليا في الادارات العليا والبلديات، اضافة إلي تمثيلهم في مجلس الوزراء ونيابة الجمهورية " [125]

والسؤال الان وكما نعتقد ، ترى من بنى حضارة العراق قديما وحديثا ، اهم المسلمون؟ المسيحيون؟ الكرد؟ العرب؟ ام التركمان؟ ام من؟.

وياتي الجواب من عمق التاريخ ليقول، ان كل هؤلاء ساهموا ببناء هذه الحضارة ، ولذلك نفتخر بها جميعا،

---

[125] أعلان تركمان العراق - جريدة (الزمان) العدد 1310 التاريخ 2002 - 9 -12

وبحق اقول فان حضارات العراق بناها العراقيون جميعا مسلمهم ومسيحيهم وصابئهم، عربيهم وكرديهم وتركمانيهم، آشوريهم وكلدانيهم، وكلهم كلهم جميعا، ولذلك يفخر الجميع بها، وبعودة سريعة الى تاريخ رجالات العراق من حمورابي الى يومنا هذا، من علماء وزعماء وفنانين وشعراء وقادة وغيرهم، فسنجد ان القائمة تحتوي على انتماءات من كل الاديان والمذاهب والطوائف والقوميات، ما يعني ان كل العراقيين باختلاف انتماءاتهم تركوا لنا بصمة لن يعفها غبار الزمن ولن يغطها مرور الايام والتاريخ.

ان الفخر بالعراق ينبع من انه يتمتع بكل هذه القدرة العجيبة والعظيمة على احتضان كل هذا التنوع الاجتماعي وطوال كل هذه الالاف من السنين، لم يكن الدين يوما سببا لفرقة ، او القومية سببا لشحناء او المذهب سببا لعدم المصاهرة ابدا.

انها القدرة الفريدة على احتضان هذا التنوع وبكل هذا الانسجام والتعايش والتآلف، الذي انتج الحضارات المتعاقبة والتي اكتملت بعضها بالبعض الاخر، من دون الغاء او تجاوز او استهانة.

لكل ذلك، نعتقد بان اي ظلم، مهما كان بسيطا، يقع على الاقليات في العراق، انما هو استهانة بتاريخنا وتهديد لحاضرنا ومستقبلنا، لان الاقليات في العراق رمز التاريخ الوطني.

انه ظلم للعراق، كل العراق، لان عراقا بلا مسيحيين، ليس بعراق، كما ان عراقا بلا مسلمين ليس بعراق، و ان عراقا بلا كرد، ليس بعراق، كما ان عراقا بلا عرب او تركمان او صابئة او آشوريين او اية شريحة اجتماعية اخرى، ليس بالعراق الذي نعرفه والذي قرانا عنه، والذي نريده اليوم وفي كل يوم.

فالعراق الذي ورثناه والذي نريده وتريده اجيالنا، هو العراق المتنوع والمتعدد في تركيبته الاجتماعية، ولذلك ينبغي ان لا نسمح لاحد ان يعبث بهذا التنوع من خلال محاولته الغاء شريحة او ظلم اخرى، ابدا، فالتعددية في العراق هي سمته وهي ميزته، وهو بذلك يشبه تعدد وتنوع احواض واشجار وثمار وفواكه البستان، الذي هو الاخر، التعددية سمته والتنوع ميزته، ولولاهما لما سمي بستانا بالمعنى الحقيقي الشامل للكلمة والمصطلح .

نحن نريد العراق المتنوع والمتعدد في كل شئ، فعظمة العراق بتنوعه وبتعدديته، التي منحته القوة اجتماعيا وتاريخيا وعلميا وادبيا وسياسيا وحداثيا وحضاريا وفي كل شئ.

ولذلك نقول، وبكل صراحة، ان من يريد ان يلغي (الاقليات) انما يريد ان يلغي تاريخ العراق، وهو بعمله هذا يهدد مستقبل العراق، من خلال تهديد نسيجه الاجتماعي المنسجم والمتجانس.

لماذا يفتخر بعضنا بانجاز التاريخي للاقليات ولا يكرم حاضرهم، فيقر بحقوقهم الدينية والقومية والتاريخية والثقافية، تلك التي ساهمت في صناعة العراق الحالي، من خلال مساهمتها في تشييد حضاراته عبر التاريخ؟.

لماذا يكرمهم تاريخا ويظلمهم حاضرا؟.

وعندما نتحدث عن الاقليات يقفز الى الذهن السؤال التالي:

ترى، هل توجد في البلدان الديمقراطية مفاهيم الاقلية بالتوصيفات الموجودة عندنا؟ .

ففي الدول المتقدمة هناك توصيف واحد للاكثرية والاقلية، الا وهو التوصيف السياسي فقط، اما التوصيفات الدينية والاثنية واللون والجنس وما اشبه، فلا وجود لها اطلاقا، نعم قد تذكر هذه التوصيفات عندما يراد شرح طبيعة المجتمع ومكوناته، لكنها لا تذكر عند الحديث عن الحقوق والواجبات، كما انها لا تذكر عند الحديث في السياسة، لان الهدف الاهم بين الناس في هذه البلدان هو السياسة فقط، فهناك اكثرية برلمانية واخرى اقلية برلمانية، ولهذا السبب فان الاكثرية والاقلية في البلدان الديمقراطية غير ثابتة، فقد تكون الاكثرية اليوم اقلية غدا، والعكس هو الصحيح، فان الاقلية اليوم قد تتحول الى اكثرية بعد غد، وكل ذلك بارادة الشعب، عبر صندوق الاقتراع، وليس بقرار سياسي او بمادة قانونية.

ان تمييز الناس على اساس الانتماءات الدينية والاثنية، وعلى اساس خلق الله عز وجل، كاللون والجنس، لهو من اشد انواع الشوفينية قسوة على المجتمع الذي يبتلى بها.

السؤال الاخر الذي يقفز الى الذهن بعد هذا الحديث، هو:

ترى، متى سنتخلص من التوصيفات الحالية للاقلية والاكثرية (الدينية والمذهبية والاثنية وغيرها) المعمول بها حاليا في العراق الجديد؟ بمعنى آخر، متى سنستغني عن (الكوتات) في قانون الانتخابات؟.

اعتقد ان من الممكن ذلك بالشروط التالية:

اولا :اذا كان المعيار هو الانتماء الى الوطن، في العملية السياسية، وليس الانتماء الى الدين او المذهب او القومية.

ثانيا :اذا وصلنا الى مرحلة تتاسس الاحزاب فيها على اساس المواطنة فقط وليس على اساس الانتماء الديني او المذهبي او القومي، بمعنى آخر، عندما نلحظ في احزابنا السياسية تغيرا في شروط الانتماء، فيكون انتماء العضو اليها بمواطنيته، وبعراقيته، وليس بدينه او مذهبه او قوميته.

ثالثا :عندما نشعر جميعا بان البرلمان يمثل العراق كله ، وكتله السياسيةغير مقسمة على الاديان والمذاهب والقوميات، ولن نشعر بذلك مالم نلحظ انه يدافع عن حقوق المسيحي (وهو من الاقلية بالمفهوم السائد) قبل ان يدافع عن المسلم (وهو من الاكثرية بالمفهوم السائد) ويدافع عن التركمان قبل ان يدافع عن العرب، وهكذا.

رابعا :عندما يتمتع الناخب بحقوقه كاملة ليس بصفته من الاكثرية او من الاقلية، ابدا، وانما بصفته مواطنا عراقيا اولا واخيرا.

خامسا :عندما يكون الاختيار على اساس الكفاءة والتجربة والخبرة والنزاهة، وليس على اساس الدين او الطائفة او القومية، على اعتبار ان العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات، ما يعني ان لكل منهم الحق في ان يتسنم المنصب الذي يناسبه في الدولة، ليس من ناحية الانتماء الديني او لكونه من الاكثرية او الاقلية او من الناحية المذهبية او القومية، ابدا، وانما من حيث الكفاءة والخبرة والسمعة والحرص والامانة، وهي القيم التي حددها القران الكريم عند اختيار المرء لتسنم موقع ما في الدولة، كما ورد في سورة يوسف، بقوله عز وجل { يا ابت

استاجره فان خير من استاجرت القوي الامين} فالقوة هنا تعني الكفاءة التي تجعله قويا على التنفيذ، اي قادرا على ذلك، والامانة تعني الحرص على المال العام والنزاهة وبياض اليد وعدم تورط صاحبها بسرقة او فساد مالي او اداري، اما قوله تعالى {قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم} فهو الاخر يشير الى تلك القيم الانسانية التي لا ينبغي ان ناخذ بغيرها عند الاختيار، اذ يشير عز وجل الى صفات الامانة والعلم بالشئ اي الخبرة .

ان اي مسعى لمصادرة حقوق الاخرين وباية حجة كانت، هو التفاف على الحقيقة ومحاولة غير ديمقراطية وغير دستورية للالتفاف على حقوق الاخرين.

الخاتمة

لقد تناول الباحث في هذه الدراسة من خلال العنوان الرئيسي للبحث (حقوق التركمان بين حق الوجود.. وصراع حول مدينة كركوك) ومن خلال النقاط التالية :

- عبر أثبات وجود هذا الشعب على ارض العراق منذ قديم الزمان او بالاحرى منذ السومريين الذين هم اجداد الاصليين لتركمان العراق ، وعبر الدول التي أنشاؤوها والحضارات التي أقاموها وتاريخهم المشترك مع بقية شعوب العراق.
- وعبر تنوع وخصوصية تراثهم الثقافي والديني.
- ومن خلال أحصاءات السكانية التي تبين عددهم واماكن وجودهم وكثافتهم في المناطق التي تمتد من تلعفر إلى مندلي ومن خلال التركيز على مدينة كركوك كحالة معنية بالبحث والدراسة.
- ثم أخذ الباحث في دراسة علاقة التركمان في العصر الحديث مع الدولة العراقية التي تكونت بعد إنتهاء الحرب العالمية الاولى ، وهذه العلاقة اتصفت بالشد والجذب والإهمال المتعمد ومن خلال دراسة حقوق التركمان في الدساتير العراقية وما أخذوه وما لم يأخذوه من الحقوق في العهد الملكي والحكومات المتعاقبة في العهد الجمهوري

وتقييم بالنتيجة هذه الحقوق إن وجدت من الزاوية القانونية والسياسية .

- وكان التواجد العربي والكردي هو أحد العوائق في طريق نيل هذه الحقوق من خلال الهجرات الجماعية إلى مدينة كركوك.

- وكانت من نتائج هذه الهجرات نشوء الصراع بين الكرد والدولة العراقية والكرد والعرب وهذه ادت إلى حدوث إشكالية في الوجود التركماني في كركوك وتغيير ديمغرافية المدينة من خلال التهجير القسري واتباع سياسة تعريب المدينة في العهد الملكي والجمهوري وخاصة في عهد نظام صدام الذي أعطى المال والقوة لتنفيذ هذه السياسة.

- اما سياسة تكريد والتهجير القسري إلى كركوك فقد اتبعها الجماعات الكردية وخاصة الحزبين الكرديين الرئيسيين (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني) في تغيير ديمغرافية المدينة وحسب قوة وضعف سلطة الدولة المركزية في المراحل المختلفة من الدولة العراقية وخاصة بعد إكتشاف مادة البترول في المدينة لإستحواذ عليها.

- تقييم سياسة التعريب والتكريد مع بيان خطأ هذه السياسات على الواقع العراقي كدولة وشعب ومستقبله.

- نتائج هذه السياسة على الواقع التركماني وما جلبتها من المساوئ والماسي على الشعب التركماني .

- وأنعكاسات هذه السياسة على دول الجوار وخاصة إيران وتركيا وسوريا لأخذها كذريعة في التدخل في الشؤون الداخلية.

- والاستنتاجات والتي يمكن إجمالها في الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى : في الجدل الدائر بشأن هوية كركوك إنه يتمحور حول توصيفها الإثني (العرقي)، وإن الاختلاف بين الأطراف العربية والكردية والتركمانية هو بسبب الإختلاف في هذا التوصيف. ان الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة ينبغي أن تتوجه إلى معالجة هذا المضموع في ضوء العلم والمنطق والواقع، مع ترسيخ هوية كركوك العراقية المتفق عليها من الأطراف كلها، والتي تجمع الجميع تحت سقفها في الوقت نفسه .

والملاحظة الثانية : اختلاف القوميات وإدعاتها حول الواقع السكاني والاثني للمدينة فالسياسي العربي لم يدع ولم يطالب يوما ما بعروبة كركوك، بل بإنتمائها إلى الوطن العراقي الذي يشكل جزءا من الوطن العربي. وإن السياسي التركماني يستند إلى الحق التاريخي والواقعي ومبادئ العدل في تركمانية كركوك وما حولها سكانيا باعتبار الأغلبية التركمانية قبل تعرضها إلى عوامل التعريب والتكريد، مع الإقرار بهويتها العراقية ،فيتحدد الموضوع عمليا في الهوية الثقافية وما يترتب عليها من حقوق سياسية تحت مجمل السقف العراقي. وإن السياسي الكردي يستند على أغلبية السكان بغض النظر عن الطابع التاريخي والموروث الثقافي للمنطقة ، ويتذبذب بين مستندني الهوية الكردية، وبين الإمتداد الجغرافي لكردستان العراق (أو كردستان الجنوبية حين الحاجة)، مع التلويح بقوة الأمر الواقع.

الملاحظة الثالثة : إن الصفة الأصلية لكركوك تظهر بذاتها في خضم النقاش الدائر حول هوية كركوك ، حيث الثابت فيها الصفة التركمانية، والتنازع حاصل في نفي هذه الصفة الثابتة عنها. فمحاولة نزع هذه الصفة هو بذاته دليل على هويتها التركمانية، وأن الطرف الآخر يجهد في حشد الأدلة باتجاه ترسيخ الوضع المفروض

عليها بحكم الأمر الواقع القسري أو المبرمج في إتجاهي التعريب أو التكريد، واستغلال الضعف والفراغ السياسي عند الأطراف الاخرى. والتناقض الفاضح في الموضوع هو أن أساس المشكلة قائم على رفض العوامل القسرية في تغيير التركيبة السكانية في المنطقة رفضا معلنا من جميع الأطراف

- التوصيات فيمكن إجمالها في أعلان مثقفي التركمان في :

1- الاقرار بالحكم الذاتي للمواطنين التركمان.

٢ ـ ان تكون اللغة التركمانية لغة رسمية في مناطق التركمان إضافة إلي اللغة العربية .

٣ ـ اعادة جميع المهجرين والمبعدين التركمان إلي مناطق سكناهم وتعويض من تضرروا من هذا الاجراء.

٤ ـ فتح المجال أمام المواطنين التركمان لتقلد الوظائف الرسمية واحتلال مراكزهم في السلم الوظيفي حسب كفاءاتهم وقابلياتهم.

٥ ـ ايقاف حملات التعريب والتكريد التي تواجهها المناطق التركمانية .

٦ ـ الغاء القرارات الجائرة والعنصرية والرامية إلي تغيير القومية التركمانية.

٧ـ اعادة اسماء المدن التركمانية التي استبدلت .

٨ ـ تفعيل الحقوق الثقافية للتركمان وتأسيس مديريات الثقافة والنشر والطباعة في بغداد واعادة البث الاذاعي والتلفزيوني من كركوك وباللغة التركمانية.

٩ ـ العمل علي الحفاظ علي وحدة العراق أرضاً وشعباً وضمن جيش وطني لا يتدخل في السياسة ولا تتحكم في انتماءاته الأفكار الطائفية وجذور التفرقة .

١٠ ـ الغاء التمييز الطائفي والديني والقومي في جميع الوظائف الرسمية والمؤسسات الحكومية .

١١ ـ الغاء جميع الأحكام والقرارات الجائرة بحق المجاهدين التركمان وابناء الشعب العراقي الآخرين .

١٢ ـ محاكمة المتسببين بجميع المجازر والجرائم التي ارتكبت بحق ابناء الشعب العراقي .

١٣ ـ اعادة المزارعين التركمان إلي قراهم ومزارعهم ورفع الحظر عن نشاطهم الزراعي وتوفير الدعم الحكومي لعملهم ومعيشتهم.

١٤ ـ تشكيل المجلس النيابي العراقي وتمثيل جميع أبناء القوميات العراقية فيه بحسب مناطقهم وأنفسهم.

١٥ ـ احتلال المواطنين التركمان لموقعهم الطبيعي في هيكل نظام الحكم وان يعهد إليهم بالمناصب العليا في الادارات العليا والبلديات، اضافة إلي تمثيلهم في مجلس الوزراء ونيابة الجمهورية

وبالنتيجة هذه الدراسة ليست سوى محاولة لإنارة الطريق الذي غلفه الضباب الكثيف بمصباح المنهج العلمي الرصين.. ولله التوفيق

الملحق (1) التقرير

التقرير المعنون (معلومات مفصلة عن عمليات تكريد كركوك من قبل الأحزاب العنصرية) – للاستاذ احمد شكري - مجلة ميزوبوتاميا العدد 13 /www.mesopotamia4374.com/adad13

ومن تقرير الجبهة التركمانية المعنون (التجاوزات الإدارية وأنتهاك حقوق التركمان في كركوك) www.kerkuk.net

أهم الممارسات والتجاوزات على مدينة كركوك بعد سقوط المدينة في 10 – 4 – 2003 حيث دخلت قوات البيشمركة باعداد كبيرة وهي تحرق وتخرب وتستولي على اراضي الدولة وممتلكات المواطنين الذين فروا من وجه تلك القوات ومن أهمها :

أولا الدور السكنية التابعة للدولة:

- دور الفيلق الأول في كركوك : وهي بالمئات تقع قرب بوابة الفيلق الرئيسي وتعتبر هذه البيوت من البيوت الفاخرة وتقع في هذه المنطقة عمارتين سكنتين كل عمارة تحتوي على عشرين شقة سكنية تم أستيلاء عليها.

- دور المراتب ونواب الضباط : هذه الدور تقع مابين الفيلق الأول وبوابة القاعدة الجوية وتتكون هذه المنطقة من مئات من البيوت ، هرب ساكينيها بعد 20 – 3 - 2003 وتم إسكان العوائل الكردية الزاحفة الى كركوك فيها.

- الدور السكنية في معسكر خالد : معسكر خالد من المعسكرات التابعة للفيلق الأول/ القوات الخاصة وكان هذا المعسكر قد بني على أراضي شاسعة تملكها القومية التركمانية من أهالي تسعين وقد بني في هذا المعسكر مئات الدور السكنية لإسكان عوائل ضباط ومراتب اللواء الثاني/ القوات الخاصة وبعد سقوط النظام أستولتْ قوات البيشمركة الكردية على هذا المعسكر وسلبتْ ونهبتْ محتوياتها وبعد ذلك تم إسكان العوائل القادمة الى كركوك من شمال العراق في الدور السكنية التابعة للمعسكر وفي بناية التابعة للمعسكر من قاعات منام الجنود والمستودعات وغرف المديريات المختلفة فيه.

- الدور السكنية قرب محطة تربية الأغنام في داقوق : كانت قرية كبيرة تسكنها عوائل عربية وكانت تتكون من بعض البيوت التابعة لمحطة تربية الاغنام وهي بالعشرات وبعض البيوت التي بنتها العوائل قرب المحطة وهي أيضا بالعشرات فالذي جرى بعد إحتلال العراق هو الضغط على أهالي هذه القرية من قبل القوات الكردية في داقوق وبالأخص من الكاكائية مما أدى إلى ترك العوائل العربية بيوتها وبعدها تم إخلاء هذه البيوت من ساكنيها قم إسكان عوائل كردية فيها.

- القرية العصرية في داقوق قرب جسر واقوق : هذه القرية بنيتْ قبل عشرات السنين وهي تضم مئات البيوت السكنية ، وبعد سقوط النظام هرب ساكنيها من بطش القوات الكردية وبعد إفراغ من ساكينها تم إسكان عوائل كردية فيها.

- القرى العصرية الواقعة على الطريق العام بين كركوك والتون كوبري : هذه القرى بناها عزت الدوري وتم إسكان عوائل عربية فيها لتعريب كركوك وبعد سقوط النظام هربتْ العوائل العربية وتم إسكان عوائل كردية فيها علما إنّ عدد القرى خمسة وعدد بيوت كل قرية بالعشرات.

- منطقة أو محلة العروبة في ألتون كوبري : حي بناه عزت الدوري لتعريب التون كوبري بعد أن غُصِبتْ أراضي هذا الحي من المواطنين التركمان وهذه المنطقة تتكون من عشرات البيوت وكانت تسكنها عوائل عربية وبعد سقوط النظام هربتْ هذه العوائل وسكنتها عوائل كردية

- الدور السكنية العسكرية في التون كوبري : وهي بالعشرات وتقع عند مدخل التون كوبري من جهة كركوك.

ثانيا البنيات الحكومية التي تم تحويلها الى أحياء سكنية :

- موقع الفيلق الأول : منطقة شاسعة كبيرة تتكون من عشرات الدنمات وكانت تضم جميع مرافق الفيلق ببنائه وترتيب شوارعه لكونه أمتدادا للفرقة الثانية السابقة للجيش العراقي وسوف يطول الوصف للفيلق إن أردنا ذلك ولكننا نكتفي أن نذكر هِهنا إنه بعد سقوط النظام تم إسكان مئات العوائل الكردية الزاحفة الى كركوك فيه.

- دائرة الإنضباط العسكري في كركوك : هذه الدائرة تقع في مركز كركوك قرب شارع الإطباء وقد تم إسكان عشرات العوائل الكردية فيها.

- مديرية شرطة حماية النفط في منطفة عرفة : هذه المديرية تقع قرب رئاسة مؤسسة العامة لنفط الشمال تم لأستيلاء عليها وإسكان عشرات العوائل فيها .

- محلج كركوك : شركة تابعة لوزارة الصناعة تم نهب مئات الاطنان من القطن المكبوس منها وتم نهب أجهزتها وتهريبها الى إيران وبعد تم حرق القطن غير المكيوس وأستمرت هذه الحرائق عدة أيام وبعد ذلك تم إسكان عشرات العوائل الكردية في البنايات التابعة للشركة من القاعات وغرف الموظفين وغيرها .

- مديرية الأمن العامة : تقع هذه المديرية في طريق بغداد قرب شارع الكورنيش وقرب تجنيد كركوك (ذُكِرتْ عنوان المديرية بالتفصيل لأن النازحين الى كركوك قاموا بهدم البناية وبيع مواد البناء فيها أولا ثم قاموا ببناء أكواخ فيها)تسكن عشرات العوائل النازحة إلى كركوك من مدن الشمال حاليا في موفع البناية.

بناية تجنيد كركوك : تسكن في هذه البناية عشرات العوائل القادمة الى كركوك وبمساندة الأحزاب الكردية المسيطرة على كركوك.

- بناية الحسابات العسكرية : تقع هذه البناية في صوب القلعة في منطفة شاسعة ومسيجة ، أستولت عليها الاحزاب الكردية وتم إسكان عشرات العوائل في بناية الحسبات التي تتكون من بناء ضخم ومن عدة طوابق ويمكننا إعتبار بناية الحسابات العسكرية حيا سكنيا متكاملا ومستقلا.

- مدرسة الحرية الواقعة قرب بناية الحسابات العسكرية : هذه المدرسة تم الاستيلاء عليها وتم إسكان عشرات العوائل الكردية فيها.

- بناية مخازن وزارة التجارة في منطقة قصّابخانة : بعد سلب ونهب محتويات البناية تم إسكان عشرات العوائل فيها ، والذي يزور هذه المخازن ويرى الحالة المزرية واللاإنسانية التي تعيش فيها هذه العوائل يأسف ويتعجب هل هناك من يتحمل هذه الحالة المزرية من فقدان لأبسط مستلزمات المعيشة لقاء وعود وأحلام في الخيال علما إن هذه العوائل تملك دوراً وربما قصوراً في مناطق سكنها الأصلية في محافظات الشمال.

- مدرسة المصلى الابتدائية القديمة للبنات : تقع هذه المدرسة في منطقة المصلى وتسكن فيها حاليا أكثر من عشرون عائلة كردية قدمتْ الى كركوك من مدن الشمال العراق .

- بناية جيش القدس في حي الوحدة : كانت بناية تابعة لأحدى دوائر الدولة حولها البعثيون الى مقر لأحدى تشكيلات جيش القدس وبعد سقوط النظام ونزوح أعداد كبيرة من العوائل الكردية القادمة من مدن الشمال إلى كركوك تم إسكان عشرات العوائل الكردية فيها.

- الملعب الأولمبي في حي الشورجة : لهذا الملعب مواصفات دولية ويتسع ل 3500 متفرج ، والان تحول إلى حي سكني تسكنه مئات العوائل القادمة من مدن الشمال لتكريد كركوك.

- البنايات السياحية في ساحة الاحتفالات : بنيتْ هذه البنايات كمرافق لنشاطات بعض منظمات المجتمع المدني لإقامة المخيمات الطلابية وغيرها من الفعليات فيها ، بعد سقوط النظام تم إسكان عشرات العوائل الكردية في هذه الغرف والبنايات.

- منتزه كركوك : يقع على إمتداد ساحة الإحتفالات وفيها إحدى الأقسام البلدية التابعة لبلدية التابعة كركوك وكانت مقراً لأقامة عزت الدوري عندما كُلِف بقيادة عمليات الشمال ، تمت السيطرة علييها من قبل الاحزاب الكردية وتم إسكان عشرات العوائل الكردية فيها.

- القلعة العسكرية في ألتون كوبري : بناية ضخمة جداً تتكون من عدة طوابق ومئيت الغرف والقاعات ، بُنيتْ من قبل وزارة الدفاع لتكون مقر لأحدى فرق الجيش العراقي ، تم الإستيلاء عليها بعد سقوط النظام وإسكان مئات العوائل الكردية فيها.

ثالثا الأراضي التابعة للدولة وللمواطنين والتي تحولتْ إلى أحياء سكنية :

- ملعب إدارة المحلية في طريق بغداد : بالإضافة إلى إسكان أعداد كبيرة من العوائل من مدن شمال العراق في أبنية وقاعات وغرف الملعب فقد تم بناء العشرات من الدور السكنية داخل الملعب وأطرافه.

- منطقة عرصة ساحة الطيران : هذه المنطقة كانت تضم مئات البيوت وفي أحداث 1991 مر المسؤول البعثي المعروف (علي حسن المجيد) من هذه المنطقة وتم إستهدافه وإطلاق النار عليه ، فأمر هذا المسؤول بإخلاء المنطقة وهدم جميع البيوت في هذا الحي. وبعد سقوط النظام تم توزيع أراضي هذا الحي على العوائل القادمة من المحافظات الكردية ، وبدأت هذه العوائل ببناء البيوت على هذه الأراضي عائدة للمواطنين وقد أعترضوا على هذا الإجراء إلا أن بناء البيوت قد تم بقوة السلاح وعلى مرمى ومسمع محافظ كركوك والمسؤولين وكذلك القوات الأمريكية.

- الأراضي التابعة لوزارة النفط والواقعة بين محطة تعبئة الإسكان وساحة الإخوان في رحيم آوه : هذه الأراضي شاسعة جداً وتمر فيها أنانيب النفط إلى جبل بور لعزل الغاز ، بالرغم من حضر تشيد أية بناء في هذه المنطقة (لأن العمران توقف في حدود هذه المنطقة ولكونها منطقة صناعية مهمة وحيوية) إلا إننا نرى قد بنيتْ ألاف البيوت فيها بعد سقوط النظام من قبل العوائل النازحة من شمال العراق وبدعم الأحزاب الكردية الرئيسية.

الأراضي الواقعة خلف مستشفى صدّام (الآزادي) : إلى بعد ما بعد نقطة سيطرة السليمانية هذه الأراضي تقدر مساحتها بمئات الدونمات ، تم توزيعها كلها على العوائل الكردية من محافظات شمال العراق ، ومنحتْ هذه العوائل آلاف الدولارات ، مما أدى إلى ظهور أحياء سكنية جديدة تقدّر بالمئات.

- المنطقة الواقعة بين نقطتي سيطرة السليمانية وسيطرة أربيل : يتم توزيع الأراضي في هذه المنطقة حاليا ويتم تشييد دور سكنية عليها وقد كلفت أحدى مؤسسات الدولة بتبليط طريق يربط طريق السليمانية بطريق أربيل ماراً من هذه المنطقة.

- المنطقة الواقعة بين الحسابات العسكرية ومحطة تعبئة الشورجة : كانت هذه المطقة مخزناً لدائرة الموصلات ، تم توزيع الأراضي في هذه المنطقة على العوائل الكردية لبناء دور سكنية وهي تضم حاليا عشرات البيوت.

المنطقة الواقعة بين حي عرفة وحي رحيم آوه : بنيت عليها مئات البيوت ووزعت على العوائل الكردية.

- في داقوق : بنيت مئات البيوت فيها على شكل قرى أو أحياء سكنية جديدة.

- في دبس : وهي ناحية تابعة لكركوك بنيت عشرات البيوت على أراضي الموزعة للأكراد فيها من قبل الأحزاب الكردية.

المصادر

المصادر العربية :

1- بطاطو ، حنا- العراق ، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية من العصر العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة عفيف الرزاز – مؤسسة الابحاث العربية – بيروت 2003

2 - بطاطو ، حنا- العراق ،الحزب الشيوعي ، الكتاب الثاني ، ترجمة عفيف الرزاز – مؤسسة الابحاث العربية – بيروت 2009

3 - بطاطو ، حنا- العراق ،الشيوعيون والبعثيون والضبّاط الأحرار ، الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز – مؤسسة الابحاث العربية – بيروت 1999

4 - الصامنجي ، عزيز قادر- التاريخ السياسي لتركمان العراق – دار الساقي – بيروت 1999

5 - الصامنجي ، عزيز قادر – قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 إلى بغداد 2003 – دار الحكمة – لندن 2009

6 - طربية ، صبري- التركمان وكركوك – جمعية تركمان العراق – أسطنبول 2007

7 - الهرمزي ، أرشد- التركمان والوطن العراقي – الدار العربية للموسوعات – بيروت 2005

8 - الهرمزي ، أرشد- حقيقة الوجود التركماني في العراق – وقف كركوك – أسطنبول 2005

9 - النقيب ، د. ماهر - كركوك وهويتها القومية والثقافية ، ترجمة من التركية حبيب الهرمزي – وقف كركوك – أسطنبول 2008
10- الداقوقي ، د. ابراهيم- التركمان في العراق – الدار العربية للموسوعات – بيرووت 2006
11- البياتي ، د. مهدي- النثر الفني وادباؤه لدى تركمان العراق ، ترجمه من الالمانية أرشد الهرمزي – الدار العربية للموسوعات – بيروت 2008
12 – العمري ، خيري امين- حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث – الدار العربية للموسوعات – بيروت 2008
13- اوزمن ، حسن- التركمان في العراق وحقوق الانسان – انقرة 2002
14- مطر ، سليم- جدل الهويات – المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت 2003
15- باقر ، طه- مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة (تاريخ الفرات) – دار النشر بلا 1951
16- المصري ، د. حسين مجيب- تاريخ الادب التركي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1952
17- الدفتر ، محمد هادي وعبدالله حسن – العراق الشمالي – مطبوعات النهار- بغداد 1956
18- الحموي ، ياقوت- معجم البلدان – كتاب الكتروني ، منتديات القصيمي www.gassimy.com
19- ليو بنهايم - بلاد مابين النهرين ، ترجمة سعدي فيضي عبدالرزاق – بغداد 1981
20 - كوثر اوغلو ، نجات- صفحات من تاريخ كركوك – إصدارات الجبهة التركمانية – كركوك 2009
21 - كوثر اوغلو ، نجات- من حوادث كركوك – إصدارات الجبهة التركمانية – كركوك 2006
22 – دوكيني- التاريخ العام للهون والترك والمغول وسائر الترك ، ج 4 ، الترجمة التركية- مطبعة الطنين – اسطنبول 1924
23 - بندر اوغلو ، عبد اللطيف- أثار اولية من الشعر التركي – المؤسسة الصغيرة – دار الشؤون الثقافية – بغداد سنة بلا
24 – الضابط ، شاكر صابر- موجز تاريخ التركمان في العراق – مطبعة الزمان – بغداد 1960
25 – الضابط ، شاكر صابر – تاريخ الصداقة العراقية التركية – دار الشؤون الثقافية – بغداد 1978
27 – الضابط ، شاكر صابر ، كركوك أجتماعي حياتي – مطبعة الزمان – بغداد 1964
28– فوستر ، هنري- نشأة العراق الحديث ، الترجمة والتعليق سليم طه التكريتي ، الجزء الاول والثاني- الفجر للنشر والتوزيع – بغداد 1989
29 – العزاوي ، عباس- العراق بين احتلالين ، الجزء الثالث ، الحكومات التركمانية – مطبعة التفيض الاهلية – بغداد 1939
30 – بارتولد – تاريخ الترك في اسيا الوسطى – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1996

31 – ابن الفوطي ، عبد الرزاق بن أحمد – مهجم الاداب في معجم الاسماء الالقاب ، المجلد الاول – مؤسسة الطباعة والنشر (وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي) طهران 1416 هجرية
32 – أبن الفوطي – الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة – دار المكتبة العلمية – بيروت 2003
33 – أبن ابي طالب ، إمام علي ، جمعه الشريف الرضي ، تحقيق أبي حديد- نهج البلاغة – الخطبة 128 ا القسم الثاني
34 – الحلبي ، شهاب الدين محمود بن سلمان- حسن التوسل إلى صناعة الترسل – مطبعة الوهبية – مصر 1398 هجرية
35 – الكتبي ، محمد بن شاكر ، تحقيق إحسان عباس- فوات الوفيات ، الجزء الثاني – دار صادر- بيروت 1974
36 – اللورد لويد دولبران – العراق من الانتداب إلى الاستقلال – ترجمة الدار العربية للموسوعات- بيروت 1992
37 – شمس الدين ، محمد مهدي- واقعة كربلاء – المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت 1996
38 – الحديثي ، طه حمادي- جغرافية السكان – جامعة الموصل 2000
39 - جمهورية العراق- الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات 1990 – 2001
40 – الداقوقي ، محمد خورشيد – التتار وجمهورية تتار الاسلامية – كركوك 2006
41 – الوردي ، الدكتور علي – منطق إبن خلدون – دار كوفان – لندن 1994
42 - الوردي ، الدكتور علي – دراسة في طبيعة المجتمع العراقي- منشورات سعيد بن جبير- 1424 هجرية
43 البارزاني ، مسعود – البارزاني والحركة التحررية الكردية – 1978
44 – الحسن ، طالب- حكومة القرية فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت ، الجزء الاول- دار اور للنشر والطباعة – بيروت 2004
45 – العقيد جرالد دي غوري- ثلاثة ملوك في بغداد – ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي – مكتبة النهضة العربية – بغداد 1990
46 – التكريتي ، سلمان- الوصي عبدالاله بن علي يبحث عن عرش- الدار العربية للموسوعات- بيروت 1989
47 – مردان ، نصرت – أغتيال قلعة كركوك – كركوك 2004
48 – أتراك العراق وحقوق الانسان ، باللغات العربية والتركية والانكليزية - Irak Türkleri Kültür ve Yardımlaşma Derneği - Ankara 1992
49- ابراهيم،سعدالدين- تأملات في مسألة الأقليات- دار سعادة الصباح، الكويت، 1992

50 - تقرير التنمية البشرية برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت 2002 م.

51- حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، صحف وقائع حقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان، الامم المتحدة، جنيف.

52- سلامة،غسان- المجتمع والدولة في المشرق العربي مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 1987.

53- بركات، حليم- المجتمع المدني في القرن العشرين، بحث في تغير الاحوال والعلاقات،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000

54-علاّم، وائل- حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية،1994 .

55-إيريك هوبزباوم، الأمم والنزعة القومية، ترجمة عدنان حسين، مراجعة وتحرير د . مجيد الراضي (دمشق : دار المدى ، 2000)

56-ايريك هوبزباوم،عصر النهايات القصوى ،ترجمة هشام الدجاني (دمشق:وزارة الثقافة،1997). .

57- صموئيل هنتغنتون،صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالم،ترجمة طلعت الشايب (القاهرة:دار سطور،2000) .

58- مارسيل ميرل ، العلاقات الدولية المعاصرة، حساب ختامي، ترجمة د. حسن نافعة(القاهرة : دار العالم الثالث ، 1999) .

59- الجندي.غسان « نظرية التدخل الإنساني المسلح لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام». المجلة المصرية للقانون الدولي،العدد: 43، (سنة:1987م ..

60- جبر أحمد.محمد- المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية.

61- محمدي ، د.فريدة زواوي- المدخل إلى العلوم القانونية، نظرية الحق - المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر1998

62 - د .فتحي عبد الرحيم عبد الله و أحمد شوقي محمد الرحمن، النظرية العامة للحق، منشأة المعارف، الإسكندرية2001

63 - ابراهيم ، د .نبيل سعد- المدخل إلى القانون، نظرية الحق، منشأة المعارف، الإسكندرية2001

المصادر التركية

1- Gerey, BegMyrat- 5000 Yıllık Sümer, Türkmen Bağları- IQ Kültür Sanat Yayıncılık- İstanbul 2004

2- Kramer, Samuel Noah- Sümerler, Çeviren: Ozcan Buze- Kabalcı Yayınevi- İstanbul 2002

3- Kramer, Samuel Noah- Tarih Sümer'de Başlar, Çeviren: Hamide Köyyakan- Kabalcı Yayınevi- İstanbul 1999
4- Ertuğul, ümit – Irak Türkleri ve Tğrkiye – Kerkük Vakfı – İstanbul 2006
5- Atalayı, Besim- Divan Lüğati't Türk – Türk Tarih Kurumu- Ankara 2006
6- Abû-Hayan, Dr. Ahmet Caferoğlu- Kitab al-Atrak- Evkaf Matbası- İstanbul 1931
7- Parmaksızoğlu, I- Türk Ansiklopedisi, 21cilt- Milli Eğitim Basımevi 1974
8- Togan, Prof.Dr.Z.Velidi- Umumi Türk Tarihine Giriş- İstanbul 1970
9- Küzeci, Şemsettin- Kerkük Soykırımları- TEKNOED Yayınları- Ankara 2004
10-Salihi, Emin- Irak ve Etnik Kimlikler- Kerkük Vakfı- İstanbul 2008
11- Okan, Acar- Türk Dünyası- Kerkük Vakfı- İstanbul 2006
12- Aydın, Ayhan-Musul Meselesi- Turan Yayıncılık- İstanbul 1995
13- Demirci, Nefî – Mum Kimin Yanan Kerkük- Kıraçlı Yayınları- İstanbul
14- Marufoğlu, Dr. Sinan- Osmanlı Döneminde Kuzey Irak- Eren Yayıncılık- İstanbul 1998
15- Kerküklü, Ali- Oyun İçinde Kerkük- Kum Saati Yayınları- İstanbul 2006
16- Nakip, Prof.Dr.Mahir- Kerkük'ün Kimliği- Bilgi Yayınevi- Ankara 2007
18- Kerkük, İzzettin- Haşin Nadit Ertbil ve Irak Türkler- Kerkük Vakfı- İstanbul 2004
19- Kerkük'ün Sönmez ateşi, İzzettin Kerkük Armağanı- Irak Türkleri Kültür ve Yardımlaşma Derneği Genel Merkez- İstanbul 2005
20- Hürmüzlü, Erşat- Türkmenler ve Irak- Kerkük Vakfı- İstanbul 2003
21- Hürmüzlü, Erşat- Irakta Türkmen Gerçeği- Kerkük Vakfı- 2006
22- Saatçi, Suphi – Kent Dokusu ve Geleneksel Evleriyle Kerkük- Kerkük Vakfı- İstanbul 2007
23- Saatçi, Suphi – Kerkük Evleri- Klasik- İstanbul 2003
24- Saatçi, Suphi – Atunküprü - Irak Türkleri Kültür ve Yardımlaşma Derneği Genel Merkez- İstanbul 2004
25- Saatçi, Suphi – Irak'ta Türk Varlığı- İstanbul Araştırma Merkezi- İstanbul1996

26- Saatçi, Suphi –Tarihten Günümüze Irak Türkmenleri- Ötüken Neşriyat – İstanbul 2003

27- Saatçi, Suphi – Irak Türkmen Boyları Oymakları ve Yerleşme Bölgeleri- Kerkük Vakfı- İstanbul 2009

28- Terzibaşı, Ata- Kerkük Matbuat Tarihi- Kerkük Vakfı – İstanbul 2005

29- Terzibaşı, Ata- Erbil Şairleri- Kerkük Vakfı – İstanbul 2007

30- Şakir, MuhsinBehçet- Irak'ta 20. Asır Türkmen Edebiyatı- Kerkük Vakfı – İstanbul 2008

31- Öznur, Hakkı- Cahşların Savaşı – AltınKüre Yayınları- Ankara 2003

32- Paşayev, Prof. Dr. Gazenfer- Irak Türkmen Folkloru Kerkük Vakfı – İstanbul 1998

33- Bilgin, Dr. M. Sıraç- Barazani – Fırat Yayınları- İstanbul 1992

34 – ترزي باشى ، عطا- كركوك و دولايلرنده اولايلرن منظوم تاريخلرى – كركوك 2009

35 – أحمد ، د. سهام عبد المجيد – والي داود باشا دونميده عراقده تورك شعرى – دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد 2005

36– الضابط ، شاكر صابر ، كركوك أجتماعي حياتي – مطبعة الزمان – بغداد 1964

المصادر الانكليزية

1- Kayılı, Ali Gökhan – The Iraqi Turkmen 1921- 2005 – Kerkük Vakfı – İstanbul 2008

2- McDWELL, David- Amodern of Kurds- I. B. Tauris, New York 1996

3- Kerkuklu, Mofak Salman- Areport into Kurdish Abuse i Turkmeneli- Turkmeneli Party Representive for both UK and the Republic of Ireland 2009

4- The Forgotten Minority The Turkomans Of Iraq, INQUIRY, London Febuary 1987 by Zubaida Omar

5- كراسة لجنة الاحتفالات الرسمية في 1959 التي صدرت باللغة الانكليزية

المصادر الالمانية

1- Fr, Hommel- Geschite Babylons Und Assryriens, Inzeldartsellungen, 1, 252 die Verwnschlftverhatins der Sumerischen, infesischrift fur p. W Schmildt, Wien 1928

2- Claude, i, l. , national minorities: an international problem (Cambridge, mass: Harvard, up, 1955

انترنت والمجلات

1- صامنجى ، عزيز قادر- كركوك عبر التاريخ (مقالة) /www.alturkmani.com/makalat

2- أنتهاكات نظام صدام لحقوق التركمان في العراق (مقالة)/www.iraqmemory.org/INP

3- الجبهة التركمانية – التجاوزات الادارية وانتهاك حقوق التركمان في كركوك (تقرير) www.kerkuk.net

4- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، البند 97 (ب) من جدول العمل ، أعلان الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم 47 \ 135 \ في 18 – 12 1992

5- مردان ، د. نصرت- التركمان أعتزاز بالانتماء إلى هوية العراق الوطنية (مقالة) www.colorrose.com

6- كوبرولو ، زياد – التركمان وحقوقهم في العراق الجديد – الشرق الاوسط (جريدة العرب الدولية) – العدد 9099 في 27 اكتوبر عام 2003

7- وثيقة الديتور العام 2005 :www.maktooblog.com

8- بكر ، د. عصمت عبد المجيد- حقوق التركمان في الدستور العراق الجديد – مجلة قارداشلق العدد 22 السنة 7 ، تموز – ايلول 2005

9- شكري ، أحمد- معلومات مفصلة عن عمليات تكريد كركوك من الاحزاب العنصرية – مجلة ميزوتوميا العدد www.mesoptamia4374.com/adad13/13

10- لطفي ، عوني عمر – الحقبة الاسلامية من تاريخ الوجود التركماني في كركوك http://www.mesoptamia4374.com/adad13/

11 – توركر ، فوزي – من هم الصفويون (المقالة www.bizturkmeniz.com/ar/printARticle.asp?=14928

12 – سرت تركمان ، عاصف – تعداد التركمان في العراق (مقالة) موسوعة النهرين /www.nahrain.com/news/03/01/04

13 – جواد ، مصطفى – كركوك في التاريخ – مجلة قاردشلق العدد 2 السنة 1 ، نيسان – حزيران 1999 أسطنبول

14– جواد ، مصطفى – كركوك في التاريخ – مجلة اهل النفط العدد 40، 19954

15- عيون العراق (موقع الكتروني) www.iraqeyes.com/vb/showthread

16- أعلان تركمان العراق - جريدة (الزمان) العدد 1310 التاريخ 2002 - 9 -12

17 – يازار اوغلو ، فلاح – مدينة (تسعين) التركمانية الجريحة .. موطن الشهداء – موسوعة تركمان العراق www.alturkmani.com/makalaat/

انترنت والمجلات التركية

1- Amasyalı Hüsamettin – Irak Türkmenleri Menşei Basluhan – Ikdam Gazetesi-8939 sayılı – 2 Şubat 1922

2- Ertuğrul Gazi (Hayati – Biyografisi)
www.bilgicik.com/yazi/ertugrul/gaziubiografi/